معهد التخطيط القومي

"دور تحويلات المصريين في الخارج في التنمية الإقتصادية في المرحلة الراهنة"

"The current Role of the Egyptian Expats' Remittances in the Economic Development"

رسالة مقدمة من الباحث

محمد عاطف محمود هيكل

للحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية

إشـــراف

الأستاذة الدكتـورة / إجـلال راتـــب

أستاذ العلاقات الإقتصادية الدولية

معهد التخطيط القومي

القاهرة ٢٠١٧

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذة الدكتورة/ إجلال راتب (**مشرفاً ورئيسا**)
أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية
بمعهد التخطيط القومي

الاستاذ الدكتور/ مجدي خليفة (**محكماً**)
أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية
بمعهد التخطيط القومي

الأستاذ الدكتور/ بهجت أبو النصر (**محكم خارجي**)
مدير إدارة التكامل الاقتصادي العربي
جامعة الدول العربية

وذلك يوم الاربعاء الموافق ٢٧ ديسمبر ٢٠١٧ بمقر معهد التخطيط بالقاهرة

ملخص عام الرسالة

تهدف الرسالة إلى عرض الأهمية الإقتصادية للتحويلات من خلال تناول المحددات الخاصة بتحويلات المصريين بالخارج وسبل تعظيم الاستفاده منها من خلال منهج ثابت وهو تناول الظاهرة عالميا ثم تناولها محليا وبيان أهميتها النسبية وتأثيراتها المختلفة، حيث يتناول الفصل الأول عرض مفهوم الهجرة وتياراتها العالمية ثم دراسة حركة الهجرة المصرية تاريخياً ووضعها الحالي ثم يتناول مفهوم التحويلات عالميا من حيث المفهوم والمسارات ثم ينتقل إلى عرض مكانة مصر عالمياً كدولة مستقبلة للتحويلات وتطور ترتيبها تبعا للمعايير المختلفة التي يتم بها ترتيب الدول.

ثم تنتقل الدراسة خلال الفصل الثاني إلى عرض الأهمية الاقتصادية النسبية للتحويلات ضمن مصادر النقد الأجنبي في مصر وتأثيرها على ميزان المدفوعات من خلال عرض عام لواقع الإقتصاد المصري وأهمية التحويلات من الخارج له.

وفي فصل الدراسة الثالث يتم عرض النموذج القياسي لدراسة أهم محددات التحويل من الخارج من خلال عرض أهم الدراسات التي تناولت المحددات عالمياً وإقليمياً فضلاً عن عرض النموذج القياسي الخاص بدراسة محددات التحويل من حيث المنهج والأهمية وأخيراً عرض نتائج النموذج.

وفي فصل الدراسة الرابع والأخير يتم عرض أهم السياسات المقترحة في ضوء نتائج النموذج التي تؤكد عدم وجود قنوات إستثمارية واضحة تستوعب تحويلات المصريين وتضخها بشكل فعال في اللإقتصاد المصري في ضوء سيطرة هدف الإعالة الأسرية بين أهداف ومحددات التحويل الأخرى.

في ضوء ذلك تبرز الرسالة أهم آليات تعظيم الاستفادة من التحويلات كمصدر رئيسي من مصادر النقد الأجنبي خاصة خلال الفترة الحالية في ظل التغيرات الإقتصادية مع الإشارة والإستشهاد بأبرز التجارب العالمية والممارسات الدولية في مجال جذب التحويلات وتعظيم الإستفادة منها على المستوى القومي.

أهم الكلمات الدلالية: المصريين بالخارج، التحويلات، محددات التحويلات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، معنوية المحددات، الإعالة الأسرية، الهجرة المؤقتة، الهجرة الدائمة.

Abstract

This thesis was aimed at identifying the primary determinants for the Egyptians abroad that affecting the volume of their remittances and the way they remit to their home country. These findings illustrate accordingly the best means for increasing these remittances on one hand, and to maximize the economic impact of it on the macro level on the other.

In the first chapter, the study tackled the definition and the literature aspects of the immigration with its different types and corridors and then highlighted the remittance as the prominent economic result of the immigration process and its development throughout the last period worldwide.

The second chapter shed the light on the relative importance of the remittance on the domestic level compared to the other main resources of foreign currency, whereas the fourth part; the empirical study conducted in March 2017, attempting to find out the significance of various economic, social and political factors on the remitting process and to which extent each of these factors affecting the remitting decision throughout the 22 years the model is covering; from 1994 up till 2015; based on the assumption of the domination of the Altruism motive among the other main motives the remitting decision may be affected by; and namely the saving motives or the investment one. The models undertaken all the statistical tests; confirming that the models are stables and have high goodness of fit

The E- view model, that showed a very high explanatory ability, revealed the significance of the exchange rate, oil prices, inflation as well as average number of the family for the remitting process among other macroeconomic, social and political factors that could explain the phenomena of remittance as a whole, which was almost identical to the previous main assumption of the study.

On that basis, the recommendations suggested that diversified and multilevel actions; not only on the economic level but also on the political and social one, should be coherently taken with great concern on initiating new different schemes and preferential tools addressed to the Egyptian abroad within the framework of formulating a unified strategy adopted by the different key players of the system; namely government ministries & bodies, private sector & business communities and eventually civil society representatives and NGOs; for guaranteeing its effectiveness and sustainability. ***(Mohamed Atef Hekal, National planning institute, Cairo 2017, mohamed.hekal@gafinet.org)***

Keywords: Egyptians abroad, remittances, determinants, economic; political and social factors, significance, altruism, temporary immigrants ,permanent immigrants .

رسالة شكر وتقدير

أتوجة بكل الشكر والتقدير لكافة أساتذة معهد التخطيط الأفاضل الذين لم يدخروا جهدا في تقديم كافة أنواع الدعم والمساعدة لي أثناء تحضير الرسالة وعلى رأسهم الأستاذة الفاضلة : الأستاذة الدكتورة / **إجلال راتب** المشرف العام على الرسالة التي قدمت كل الدعم ليس على المستوى العلمي فقط بل أيضا على المستوى الإنساني والشخصي لي طوال فترة إعداد الرسالة ، وهذا أقل ما يمكن تقديمه من جانبي لشخصها الكريم.

كما أخص بالشكر والتقدير السيد الأستاذالدكتور/ **مجدي خليفة** الذي أثرى الرسالة بتوجيهاته وملاحظاته القيمة .. كما أتقدم أيضا بالشكر لكل من السيد الدكتور/ **أحمد رشاد** والسيده الدكتوره/ **فاطمة خميس** لتوجيهاتهم وإرشاداتهم البناءة طوال فترة إعداد وتجهيز النموذج القياسي.

وأخيرا أتوجه بالشكر والتقدير للإستاذ الدكتور/ **بهجت أبو النصر** مدير إدارة التكامل الإقتصادي العربي بجامعة الدول العربية و المحكم الخارجي لمجهوداته وإرشاداته المستمره لي خلال مرحلة مراجعة الرسالة.

١ـقائمة المحتويات

م	العنوان	رقم الصفحة
	مقدمة الرسالة	١-٤
١	الفصل الأول : أهم مفاهيم الهجرة والتحويلات مع التطبيق على وضع الهجرة المصرية الحالي وإتجاهات التحويلات الواردة	٥-٥٣
١-١	الهجرة والتحويلات: أهم التعريفات والأطر العامه.....	٦
١-٢	مسارات الهجرة العالمية و مسارات التحويلات	١٠
١-٣	وضع الهجره المصريه.....	١٨
١-٣-١	تطور ظاهرة الهجرة المصرية.....	١٨
١-٣-٢	ملامح الهجرة المصرية الحالية.....	٢٥
١-٣-٢-١	الهجره المؤقتة.....	٢٩
١-٣-٢-٢	الهجرة الدائمة.....	٣٠
١-٣-٣	الإطار المؤسسي المنظم للهجرة المصرية.....	٣٣
١-٣-٣-١	الجهات والكيانات المنظمة لعملية الهجرة.....	٣٣
١-٣-٣-٢	القانون المنظم للهجرة.....	٣٤
١-٤	وضع مصر في الإطار العالمي والإقليمي كدولة مستقبلة للتحويلات	٣٧
١-٤-١	تطور ترتيب مصر كدولة مستقبلة للتحويلات ضمن الدول المستقبلة للتحويلات.....	٤١
١-٤-٢	ترتيب مصر ضمن الدول المستقبلة للتحويلات تبعا لنسبتها من إجمالي الناتج.....	٤٧
١-٤-٣	هيكل التحويلات الوارده لمصر تبعا لدولة المصدر للعام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥.....	٥٠
٢	الفصل الثاني: الأهمية النسبية للتحويلات ضمن مصادر النقد الأجنبي.....	٥٤-٨٦
٢-١	نظره عامة على أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية	٥٥
٢-٢	ملامح الوضع الإقتصادي الحالي	٥٦
٢-٢-١	الو ضع العالمي وتأثيره على المستوى المحلي	٥٦
٢-٢-٢	عرض الوضع الإقتصادي المحلي من خلال تناول أهم المؤشرات الإقتصادية.....	٥٧
٢-٢-٢-١	مؤشرات نمو الناتج ونسب المساهمات القطاعية.....	٥٧
٢-٢-٢-٢	آداء ميزان المدفوعات المصري.....	٥٨
٢-٢-٢-٣	وضع الدين العام (الخارجي والداخلي) وتطور حجم الإحتياطات.....	٦١
٢-٣	أهم ملامح المعالجة الإقتصاديةودور التحويلات بها.....	٦٣

٢-٤	الأهمية النسبية للتحويلات من الخارج ضمن مصادر النقد الأجنبي خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٦.....	٧٠
٢-٤-١	عــرض تطور موارد النقد الأجنبي وأهمية التحويلات النسبية خلال فترة الدراسة من ٢٠٠٧-٢٠١٦.....	٧١
٢-٤-٢	أهم خصائص التحويلات ضمن مصادر النقد الاجنبي خلال فترة الدراسة.....	٨٢
٣	الفصل الثالث: عرض النماذج القياسية الخاصه بالمحددات المؤثره في التحويلات من الخارج..	٨٧-١٢٥
٣-١	عرض النماذج السابقة التي تناولت محددات التحويل ومدى تأثيرها على التحويلات المستقبلة	٨٨
٣-١-١	أهم الأطر والمعايير الخاصة بعرض الدراسات السابقة التي تناولت محددات التحويل.....	٨٨
٣-١-٢	دراسة مجموعة البنك الدولي للتنمية حول أهم المحددات الإقتصادية المؤثرة في التحويلات.....	٨٩
٣-١-٣	دراسة المحددات الاقتصادية الكلية للتحويلات إلى بلدان جنوب وشرق المتوسط	٩١
٣-١-٤	دراسة صندوق النقد الدولي IMF حول مدى تاثير هدف الإعالة الأسرية بالدول النامية على كمية التحويلات المستقبله.....	٩٤
٣-١-٥	دراسة البنك الدولي حول ارتباط الهجرة بالتحويلات ، ٢٠٠٦.....	٩٧
٣-١-٦	دراسة محددات تحويلات العمالة الأجنبية من السعودية لخارجها ،جامعة الملك سعود عام ٢٠٠٧.....	١٠٠
٣-٢	عرض النموذج القياسي الرئيسي للرسالة و الخاص بأثر محددات التحويل على كمية التحويلات المستقبلة في مصر من قبل المغتربين المصريين.....	١٠٤
٣-٢-١	مشكلة النموذج الخاص بتحويلات المصريين.....	١٠٦
٣-٢-٢	أهمية النموذج الخاص بتحويلات المصريين.....	١٠٧
٣-٢-٣	فرضيات النموذج الخاص بتحويلات المصريين.....	١٠٩
٣-٢-٤	منهج النموذج الخاص بتحويلات المصريين.....	١٠٩
٣-٢-٥	عرض متغيرات النموذج الخاص بتحويلات المصريين.....	١١١
٣-٢-٦	نتائج النموذج والتعليقات الخاص بتحويلات المصريين.....	١١٨
٣-٢-٧	تفسير نتائج النموذج الخاص بتحويلات المصريين.....	١٢١

٤	الفصل الرابع: السياسات المقترحة لزيادة التحويلات وتعظيم الاستفادة منها	١٢٦-١٦٧
٤-١	وضع التحويلات الوارده إلى مصر في ضوء نتائج النموذج القياسي.....	١٢٧
٤-٢	الإطار العام لسياسات تعزيز التحويلات وتعظيم الإستفادة منها على المستوى الإقتصادي في ضوء أهم التجارب الدولية في هذا المجال.....	١٢٨
٤-٢-١	آهم مرتكزات السياسات المتبعه عالمياً لجذب التحويلات وتعظيم آثرها	١٣٠
٤-٢-٢	أبرز الآليات العالمية المتبعة لتطبيق سياسات جذب التحويلات وتعظيم الإستفاده منها.....	١٣٥
٤-٣	تطبيق السياسات العالميةفي مجال جذب التحويلات على التجربة المصرية" على المحور الإقتصادي".....	١٣٨
٤-٣-١	آهم السياسات والخطط والإجراءات السابقة المتخذة من قبل الدولة المصرية لزيادة التحويلات وتعظيم الإستفاده منها.....	١٣٨
٤-٣-٢	آسس تطبيق السياسات الخاصة بتعزيز التحويلات وتعظيم الإستفادة منها على الحالة المصرية.....	١٤٢
٤-٣-٣	عرض الوضع الحالي للبنوك المصرية الوطنية.....	١٤٤
٤-٣-٤	آهم التوصيات المقترحه لتحسين قدرة النظام البنكي على إستقبال المزيد من التحويلات وضخها في قنوات الاقتصاد الرسمية.....	١٤٦
٤-٣-٥	آهم البرامج المقترحة لزيادة التحويلات وتعظيم الإستفاده منها.....	١٤٩
٤-٣-٥-١	تعزيز المشاركه في المشروعات المتوسطة و الصغيرة ومتناهية الصغر وتطبيق آفكار ريادة الاعمال...	١٤٩
٤-٣-٥-٢	وضع السياسات النقدية الداعمه لجذب التحويلات عن طريق إصدار سندات المغتربين	١٥٦
٤-٤	دور المحور السياسي في جذب تحويلات المصريين بالخارج.....	١٥٨
٤-٥	دور المحور الإجتماعي والتثقيفي والتوعوي في جذب تحويلات المصريين بالخارج.....	١٦٠
٤-٦	موجز عام لأهم التوصيات العامة والسياسات المقترحة والبرامج على محاور قضية التحويلات الأساسية (الإقتصادي والسياسي والإجتماعي).....	١٦٤
٤-٧	الدراسات المستقبلية.....	١٦٧
	آهم مستخلصات البحث.....	١٦٨-١٧١
	ملاحـــــــــق الرسالة.....	١٧٢-١٩٥
	مراجـــــــــع الرسالة.....	١٩٦-٢٠١

٢- قائمة الأشكال:

م	الشكل	رقم الصفحة
شكل (١)	أهم مسارات التحويلات العالمية	١٥
شكل (٢)	قائمة أكبر ١٠ دول مستقبلة للتحويلات ٢٠١٥	١٦
شكل (٣)	تقدير توزيعات الهجرة المصرية	٢٨
شكل (٤)	تقدير توزيعات الهجرة المصرية المؤقتة	٣٠
شكل (٥)	تقدير توزيعات الهجرة المصرية الدائمة	٣١
شكل (٦)	الإتجاه العام لتطور التحويلات علي المستوى العالمي والإقليمي والمحلي	٤٠
شكل (٧)	ترتيب الدول المستقبلة للتحويلات لعام ٢٠١١	٤٢
شكل (٨)	ترتيب الدول المستقبلة للتحويلات لعام ٢٠١٢	٤٤
شكل (٩)	ترتيب الدول المستقبلة للتحويلات لعام ٢٠١٣	٤٦
شكل (١٠)	ترتيب مصر ضمن الدول المستقبلة للتحويلات تبعا لنسبة التحويلات للناتج الإجمالي	٤٨
شكل (١١)	ترتيب الدول العربية المستقبلة للتحويلات لحجم التحويلات المستقبلة لعام ٢٠١٤	٤٨
شكل (١٢)	ترتيب الدول العربية المستقبلة للتحويلات تبعاً للنسبة التحويلات للناتج الإجمالي لعام ٢٠١٤	٤٩
شكل (١٣)	هيكل التحويلات تبعا لنوع الهجرة	٥١
شكل (١٤)	هيكل التحويلات تبعا لدولة المصدر ٢٠١٤-٢٠١٥	٥٢
شكل (١٥)	مساهمات الأنشطة الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٥-٢٠١٦	٥٨
شكل (١٦)	تطور حجم الدين المحلي بالمليار جنيه ٢٠١١-٢٠١٦	٦٢
شكل (١٧)	بنود الدين العام المحلي من نهاية النصف الاول من العام المالي ٢٠١٥-٢٠١٦ بالمليار جنيه	٦٣
شكل (١٨)	تطور معدلات البطالة في مصر خلال الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٦	٦٤
شكل (١٩)	الأهمية النسبية لمتحصلات النقد الأجنبي بميزان المدفوعات ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٧٣
شكل (٢٠)	الأهمية النسبية لمتحصلات النقد الاجنبي ٢٠٠٩-٢٠١٠	٧٤
شكل (٢١)	إجماليات متحصلات النقد الأجنبي خلال العام المالي ٢٠١٠-٢٠١١	٧٧
شكل (٢٢)	قيم متحصلات النقد الأجنبي خلال العام المالي ٢٠١١-٢٠١٢	٧٨
شكل (٢٣)	قيم متحصلات النقد الأجنبي ٢٠١٣-٢٠١٤	٨٠

شكل (٢٤)	إلاتجاه العام للتحويلات خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٦	٨٢
شكل (٢٥)	الإتجاه العام لمصادر النقد الاجنبي خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٦.	٨٣
شكل (٢٦)	إجمالي متحصلات النقد الاجنبي ٢٠٠٧-٢٠١٦	٨٥
شكل (٢٧)	الأهمية النسبية لمصادر النقد الأجنبي خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٦	٨٥
شكل (٢٨)	التدرج الهرمي لإستخدامات التحويلات	١٢٩

٣- قائمة الجداول

م	الجدول	رقم الصفحة
جدول (١)	تقديرات أعداد المهاجرين على مسارات الهجرة الأساسية	١١
جدول (٢)	وضع مصر العالمي والإقليمي كدولة مستقبلة للتحويلات	٣٨
جدول (٣)	إجمالي تدفقات النقد الأجنبي خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٦	٧١
جدول (٤)	عرض متغيرات النموذج القياسي لمحددات التحويل	١١٢

مقدمة الدراسة :

على الرغم من أن ظاهرة الهجره تعد من الظواهر الجديدة نسبياً على المجتمع المصري بإعتبار أن المجتمع المصري بطبيعتة الجغرافية وظروفة التاريخية من المجتمعات الجاذبه لتيارات الهجره عموما مع إختلاف العصور والظروف التاريخية والسياسية التي كانت العامل الأساسي في تغير تركيب وطبيعة هذه التيارات الوافدة، إلا أنه يمكن وضع حدث ثورة يوليو تحديداً كعلامه فارقه في تغير طبيعة تيار الهجرة المصري بشكل عام حيث بدأت مصر تدريجياً في التحول من دولة مستقبله للهجره إلى دولة مصدره لها وإن بدأت الظاهرة ضعيفة وغير ملموسة بشكل كبير في مراحلها الأولى إلا أن التيار أخذ في الظهور والتنامي عقب حرب ١٩٦٧ وماتلاها من تغيرات إقتصادية وسياسية داخلية صاحبها بعد ذلك في بداية السبعينات تغيرات خارجية وتحديداً في الدول العربية تمثلت في ظهور البترول ووجود فوائض مالية أعقبها خطط تنموية طموحة من دول الخليج ولدت طلب عالي على العمالة الوافدة بكافة مستوياتها وتخصصاتها، كان لمصر بحكم وضعها السكاني والإجتماعي النصيب الأكبر منها وظهر ربما لأول مرة في التاريخ تيار منظم للهجرة من مصر متنوع ما بين مهاجرين دائمين لدول أوربا واستراليا والأمريكتين ومهاجرين مؤقتين إلى دول الخليج العربي وليبيا والمشرق العربي.

منذ هذه الفترة بدأت قضية التحويلات تأخذ نصيب من الخطط الإقتصادية على مستوى الدولة وبدأ الاهتمام بأهمية التحويلات المتزايدة في مصر ووضع تصورات وخطط وبرامج للإستفادة منها على مستويين : جذب قدر أكبر من التحويلات من الخارج ثم بدأ الوعي بأهمية تعظيم الإستفادة من هذه التحويلات بإعتبارها الأثر الإقتصادي المباشر لعملية الهجرة المستمره للخارج ووضعها في قنوات إنتاجية تخدم الإقتصاد الكلي وتدعم عملية التنمية المأمولة في مصر خلال الفترات المتعاقبة.

في الحقيقة تجدر الإشارة إلى أن قضية الهجرة وبالتبعية قضية التحويلات قد أكتسبت أهمية كبيرة خلال الربع قرن الماضي بدرجه كبيرة عالمياً وليس على الصعيد المحلي فقط، واتسع نطاق الإهتمام بالتحويلات ليس على الجانب الإقتصادي فقط بل أصبح للقضية أبعاد اخرى إجتماعية وسياسية متعددة ومتشعبة.

ولإدراك أهمية القضية في الوقت الحالي على المستوى العالمي فحقيقة وصول عدد المهاجرين حول العالم لما يقرب من ٢٤٧ مليون نسمة حول العالم في بداية عام ٢٠١٦؛ ما بين هجره دائمة ومؤقتة؛ يمثلون اكثر من ٣.٥ % من إجمالي عدد السكان من جميع قارات العالم بعد أن كان ١٧٥ مليون فقط عام ٢٠٠٠، فإن

ذلك يعطينا مؤشر واضح على تنامي ظاهرة الهجرة في العالم بشكل كبير وبالتالي إزدياد تأثيرها ليس على المستوى الإقتصادي فقط على الرغم من أهميته الكبيره، ولكن أيضا على المستوى الإجتماعي والثقافي بتأثيرات مختلفة وهامة في الوقت ذاته.

في نفس السياق تسجل الان التحويلات معدلات مضطرده وغير مسبوقة على المستوى العالمي

حيث تخطي إجمالي التحويلات عالميا بنهاية عام ٢٠١٥ تبعاً لتقديرات البنك الدولي نحو ٦٠٠ مليار دولار بلغ نصيب الدول النامية منها نحو ٤٤١ مليار دولار بنسبة تعدت ٧٣% من إجمالي حركة التحويلات عالمياً باعتبار أن تيار الهجرة الرئيسي في العالم هو تيار من الجنوب للشمال أو من الجنوب للجنوب وهو عكس تيار التحويلات التي يستقبل الجنوب أغلبها.

من هذا المنطلق وإستنادا إلى إعتبار مصر من الدول الغنية برأس مالها البشري؛ حيث تأتي على رأس الدول المصدره للعمالة في المنطقة العربية؛ سواء من حيث عدد المغتربين؛ أو من حيث هيكل المهارات والخبرات المتاحه فى هيكل قوة العمل المصرية حيث أصبح العمل ،منذ بداية السبعينيات، أحد أهم الأصول التى تملكها مصر، وذلك حينما ازداد الطلب على العمال من جانب الدول النفطية فى المنطقة العربية، بعد إرتفاع أسعار النفط وتبنى الدول الخليجية وليبيا والعراق خططا تنموية طموحة بدا تنامي دور التحويلات كمصدر هام من مصادر الدخل النقدي الأجنبي.

ولقد مارس المصريون كافة أشكال الهجرة ، سواء هجرة دائمة إلى الدول الأوربية والأمريكتين واستراليا، أو الهجرة الموسمية أو المؤقته ، كما إمتد هذا التيار أيضا الى الدول المصدرة للعمالة فى المنطقة ، كنوع من الإحلال محل العمالة الوطنية المهاجرة الى الدول النفطية ، مثل الهجرة الى الأردن واليمن والجزائر وبدرجة أقل الى السودان.

من هذا المنطلق فقد شهد الاقتصاد المصري زيادة مستمرة في تحويلات العاملين بالخارج خلال العقود الأربعة الماضية، حيث تعد مصر واحدة من الدول العشر الأوائل في إستقبال تحويلات العاملين بالخارج إليها، والأولى على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تستقطب ٤٠% من التحويلات الموجهة إليها وتسهم هذه التحويلات في دعم ميزان المدفوعات وزيادة احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي، كما أنها تلعب دوراً مهما في تحقيق الاستقرار في القطاع المالي، فضلاً عن أنها تسهم في الحد من الفقر وتوفير فرص العمل لجزء كبير من العمالة، ومن ثم، الحد من مشكلة البطالة في المجتمع المصري بشكل عام. [١]

(١): البنك الدولي، تقرير البنك الدولي عن الهجرة والتحويلات، واشنطن ٢٠١٦ ، صفحة VI

وبالنظر إلى أهمية التحويلات النسبية لمصادر النقد الأجنبي الأساسية خلال العشر سنوات السابقة بالنسبة لمصر فسيتضح أن التحويلات تأتي في المركز الثاني من حيث القيمة التراكميه بعد عوائد الصادرات متفوقه بذلك على إجمالي عائدات قناة السويس وعائدات قطاع السياحة فضلاً عن الإستثمارات الأجنبية المباشرة و المساعدات والمنح الأجنبية لمصر خلال هذه الفترة.[1]

في ضوء ذلك يسعى البحث إلى الوقوف على أهم المحددات المؤثره في التحويل سواء كانت هذه المحددات محددات إقتصادية أو إجتماعية أوسياسية والتي ستلقي الضوء بالتبعية على أهداف التحويل الأساسية لدى المغترب وبالتالي ستوضح سبل تعزيز التحويل بالطرق الرسمية لزيادة التحويلات وكذلك القنوات التي توجه إليها هذه التحويلات تبعا لهذه المحددات المؤثرة عليها.

هذا وتعكس الأهمية المتزايدة للتحويلات على المستوى الإقتصادي وتنامي أثرها الإجتماعي، وفي ظل عدم وجود تصور شامل لمحددات هذه التحويلات ، أهمية دراسة محددات هذه التحويلات بأنواعها المختلفة، والتي تلقي الضوء بالتبعية على السياسات الإقتصادية الكلية والجزئية الملائمة لجذب أكبر قدر من هذه التحويلات من ناحية، ومن ناحية اخرى في ظل عدم وجود تصور شامل لقنوات تصريف هذه التحويلات داخل الإقتصاد المصري والتي تلقي الضوء بدورها على سياسات وآليات تعظيم الإستفادة من هذه التحويلات ؛كمصدر يتصف بالإستدامة النسبية للنقد الاجنبي؛ في ظل مناخ إقتصادي عالمي غير مستقر، فضلا عن تقلبات سياسية داخلية مستمرة تجاوزت مدتها الخمس سنوات في مصر بما أثر بالسلب على مدى توافر النقد الأجنبي ومثل مشكلة حقيقية امام الإستقرار الإقتصادي.

في المقابل اظهرت أدبيات التحويلات في مختلف دول العالم عامة، والنامية منها بشكل خاص، والتي تتشابه ظروفها الإقتصاية والإجتماعية مع مصر، خاصة بشأن وجود تيارين للهجرة متمثلين في الهجرة الدائمة والمؤقتة مع إزدياد تدفق تيار التحويلات الناتجة عن الهجرة المؤقتة بالإضافة إلى أن مصدر هذه التيارات المؤقتة في الغالب هو المحافظات الريفية في هذه الدول وهوما يتشابة أيضا مع طبيعة الهجرة المصرية، أظهرت الادبيات الخاصة بمحددات التحويل أهمية العوامل الاجتماعية المؤثره على التحويلات نتيجة ان أحد أهم العوامل المؤثرة في حجم التحويلات المتلقاه من ذويهم بالخارج هو أهداف الإعالة الأسرية والتي تستهدف تغطية النفقات الأساسية للأسرة بما يعظم من أهمية الدوافع الإجتماعية ويعلي من قيمتها بجانب العوامل الإقتصادية الكلية في دراسة محددات التحويل وبالتالي تحديد أوجه تصريف هذه التحويلات داخل شرايين الإقتصاد المحلي، سواء للأصول المالية أو السلع التي يتم تحويلها من العاملين في الخارج الذين تزيد مدد إقامتهم عن سنة بالخارج إلى مصر.

---

(١): النشرات الاقتصادية السنوية للبنك المركزي المصري ٢٠١٠-٢٠١٥

من خلال دراسة محددات التحويل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية بعد الأخذ في الإعتبار عدم الإستقرار الإقتصادي العالمي إبان الأزمة الإقتصادية العالمية وما تلاها من سنوات فضلا عن عدم الإستقرار السياسي على المستوى المحلي أعقاب ثورة يناير وما صاحبها من أحداث سياسية وأمنية القت بظلالها على كافة مناحي الحياة في مصر ، كان لابد من دراسة أثر هذه المتغيرات على كمية التحويلات المتلقاه من الخارج ورصدها تفصيلا بهدف مواجهة العوامل التي تعوق عملية التحويل بالإضافة إلى عرض المقترحات الخاصة بتعظيم الإستفادة من هذه التحويلات وتوجيهها من خلال القنوات الرسمية لاغراض استثمارية وإنتاجيه تزيد من قيمتها المضافة وتعزز من آثارها الإيجابية.

في هذا الإطار يتناول البحث دراسة المحددات الخاصة بالتحويلات وسبل تعظيم الإستفاده من هذه التحويلات من خلال منهج ثابت وهو تناول الظاهرة عالمياً ثم تناولها محلياً وبيان أهميتها النسبية وتأثيراتها المختلفة، حيث يتناول الفصل الأول عرض مفهوم الهجرة وتياراتها العالمية ثم دراسة حركة الهجرة المصرية تاريخياً ووضعها الحالي ثم يتناول مفهوم التحويلات عالمياً من حيث المفهوم والمسارات ثم عرض مكانة مصر عالمياً كدولة مستقبلة للتحويلات وتطور ترتيبها تبعاً للمعايير المختلفة التي يتم بها ترتيب الدول.

ثم تنتقل الدراسة خلال الفصل الثاني إلى عرض الأهمية الإقتصادية النسبية للتحويلات ضمن مصادر النقد الأجنبي في مصر وتأثيرها على ميزان المدفوعات من خلال عرض عام لواقع الإقتصاد المصري وأهمية التحويلات من الخارج له.

وفي فصل الدراسة الثالث يتم عرض النموذج القياسي لدراسة أهم محددات التحويل من الخارج من خلال عرض أهم الدراسات التي تناولت المحددات عالمياً وإقليمياً فضلا عن عرض النموذج من حيث المنهج والأهمية وأخيرا عرض نتائج النموذج.

وفي فصل الدراسة الرابع والأخير يتم عرض أهم السياسات المقترحة في ضوء نتائج النموذج وآليات تعظيم الاستفادة من التحويلات كمصدر رئيسي من مصادر النقد الاجنبي خاصة خلال الفترة الحالية في ظل التغيرات الاقتصادية مع الإشارة إلى أبرز التجارب العالمية والممارسات الدولية في مجال جذب التحويلات وتعظيم الإستفادة منها على المستوى القومي.

الفصل الأول

"أهم مفاهيم الهجرة والتحويلات

والوضع الحالي للهجرة المصرية والتحويلات الواردة"

١- ١ : الهجرة والتحويلات : أهم التعريفات والأطر العامة

تمثل الهجرة ظاهرة إجتماعية ديموغرافيه موجودة منذ القدم في التاريخ وتتسم بأنها لا تنفصل إطلاقا عن الواقع السياسي والاقتصادي والإجتماعي المحيط بها حيث تعد هذه الأسباب؛ السياسية والإقتصادية والإجتماعية؛ هي المحرك الأول للهجرة عبر التاريخ. ولكن الملاحظ أن الإهتمام بظاهرة الهجرة كظاهرة عالمية بدأ منذ الحرب العالمية الثانية مع تزايد وتعدد تيارات الهجرة بين مختلف أقاليم العالم ودوله المختلفة حيث كان ينظر إلى الهجرة كظاهرة تخص كل دولة على حدة وليس بمنظور عالمي له تأثيرات دولية ملموسة.

تعرف المنظمة الدولية للهجرة مفهوم الهجرة على أنه "نشاط بشري يعني الحركة من الوطن الأم إلى بلد جديد بهدف العمل أو التعليم لفترة زمنية معينه استقر أنها لابد وان تتخطى سنة واحدة على الأقل" كما يتعرض التعريف لوجود أنواع وصور متعددة للهجره فهناك الهجرة الإقتصادية من أجل العمل وهي اكثر أنواع الهجرات شيوعا في العالم وهناك الهجره القسرية بفعل عوامل سياسية غالبا او إجتماعية اوجغرافية بفعل تغيرات المناخ وما إلي ذلك (هجرة أهل منطقة بحر الأورال في جمهورية كازاخستان إلى الدول المحيطة بعد جفاف البحر نتيجة التغيرات المناخية على سبيل المثال) وهناك اللجوء السياسي أو الإنساني والذي تستمر أعداده بالزيادة نتيجة الوضع السياسي العالمي وما يفرضه من ظروف سياسية غير مستقرة خاصة في منطقة الشرق الاوسط، ففي حين قدر إجمالي المهاجرين عالمياً في نهاية ٢٠١٥ بأكثر من ٢٤٤ مليون نسمة حول العالم بعد أن كانت نحو ١٧٣ مليون فقط عام ٢٠٠٠ بمعدل نمو بمعدل يزيد عن ٤١% تقريبا خلال الخمس عشر عاما الماضية، بلغ عدد المهاجرين قسرياً والآجئين السياسيين والمهاجرين بسبب الظروف السياسية والصراعات العرقية منهم حول العالم نحو ١٩.٥ مليون نسمة طبقاً لتقديرات الأمم المتحدة اي بنسبة تقارب ٨% تقريبا من إجمالي عدد المهاجرين حول العالم مع حقيقة أن هذه الأرقام آخذة في الزيادة نتيجة الظروف السياسية العالمية القائمة. [١]

كما يفرق التعريف العام للهجرة تبعاً لنوع الهجرة بين مصطلح (المهاجر الحالي) والذي يطلق عليه أيضا في أدبيات الهجرة (المهاجر الدائم) وهو من يقيم بالخارج بشكل دائم أو مزدوج الجنسية من جهة وبين مصطلح (المهاجر العائد) والذي يطلق عليه أيضا (المهاجر المؤقت) من جهة اخرى وهو الذي أقام بالخارج

(1) United Nation, Department of Economic and Social Affairs, , International Migration Report 2016, United Nations; New York, 2016, P. 5.

لفترة متصلة لا تقل عن العام ولكنه عاد للوطن الأم بمقياس الإقامة المكتسبة سواء كانت هذه الإقامة دائمة أو إقامة محددة المدة تجدد دوريا ، وعند إستخدام كلمة مهاجر بمعناها المطلق فأننا نشير إلى الفئتين الأولى والثانية كما تم إقراره من قبل المنظمة الدولية للهجرة .[1]

ولظاهرة الهجرة عموماً العديد من النتائج والآثار النابعه من هدف الهجرة ذاته سواء الإيجابي منها أو السلبي على عدد من المستويات حيث يتمثل تأثيرها في المستوى الأول على المهاجر ذاته والمتمثل في رفع مستوى المعيشة وزيادة الرفاهية الإقتصادية على المغترب ذاته ثم على أسرته في حين يساهم تدفق تحويلات هذا المغترب لوطنه الأم، وهو المستوى الثاني من التأثير، إلى زيادة قدرة الدولة الاستثمارية نتيجة توافر تدفقات من العملة الأجنبية بجانب أثرها في تحسين وضع ميزان المدفوعات المحلي وزيادة قدرة الدولة على تمويل البنية التحتية والخدمات الأساسية التي يحتاجها مواطنيها ورفع تصنيف الدولة الإئتماني.

من هذا المنطلق تمثل التحويلات الأثر الإيجابي لعملية الهجرة على المستوى الإقتصادي سواء على المستوى الجزئي أو المستوى الكلي، حيث تعرف التحويلات بشكل عام على أنها "حاصل جمع التدفقات المالية من العمالة المؤقتة والمهاجرين الدائمين من بلد الهجرة إلى الوطن الأم" في حين حدد البنك الدولي المفهوم على أنه مجموع التدفقات المالية للعمالة بكافة أشكالها من المقيمين في البلد المضيف إلى متلقين في بلدهم الأصلي وقد حدد البنك الدولي مفهوم المقيمين هم الذين تتعدى إقامتهم في البلد المضيف فترة العام أيضاً في حين إستثنى التعريف كافة أشكال الدخل لمن لا تتعدى إقامتهم العام الواحد بالبلد المضيف معتبراً تحويلاتهم "تعويضات" للعاملين حيث لا يتم النظر إليها على انها تحويلات.[2] وقد أثار مفهوم البنك الدولي إشكالية توحيد البيانات عالميا حيث تستند البيانات على جنسية العمالة المهاجرة دون النظر إلى وضعية إقامتهم.

(1) International Migration Organization website , 2016.

(2): world bank, Migration & Remittances fact book, Washington 2011, P. XVI

وقد جاء تعريف منظمة الهجرة الدولية IMO لمفهوم التحويلات مشابهاً لمفهوم البنك الدولي حيث تم تعريفها على أنها "القيمة الصافية لما يقوم المهاجرون بتحويله من أصول من البلد المستضيف إلى البلد الأم (لفترة لا تقل عن العام أيضا)" وهنا لابد من ملاحظة شمول التعريف للتحويلات العينية التي يتحرك بها المغترب أو يرسلها لوطنه الأم، أما حركة الأشخاص لمدد أقل من عام واحد لأسباب ودواعي أخرى غير العمل سواء للسياحة أو العطلات أو الزيارات او إنجاز مهام محددة مرتبطة بمؤتمرات أو صفقات أو للعلاج والحج فإنها جميعاً لا تدخل ضمن مصاف مصطلح المهاجرين وبالتالي لا يتم التعامل مع تدفقاتهم المالية والعينية على انها تحويلات. (١)

وقد وصل حجم التحويلات العالمية بنهاية عام ٢٠١٥ إلى نحو ٦٠٠ مليار دولار، بلغ نصيب الدول النامية منها نحو ٤١٤ مليار دولار اي ما يقارب ٧٠ % من إجمالي التحويلات العالمية في حين تستقبل الدول المتقدمة نحو ٣٠% فقط من إجمالي هذه التحويلات. (٢)

من جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أن نتائج عملية الهجرة لا تقتصر على الجانب الإيجابي على المستوى الإقتصادي المتمثل في التحويلات فقط، حيث لا نستطيع إغفال حقيقة وجود وجه سلبي آخر لعملية الهجرة على مستوى الدولة المصدره للعماله يتمثل فيما يعرف بظاهرة هجرة العقول أو "التصحر العقلي أو الفكري Brain Drain" وهي ظاهرة حديثة نسبياً ظهرت منذ أواخر ستينات القرن الماضي، بشكل مغاير تماما لما هو متعارف عليه حالياً من معنى للظاهرة، حيث استحدث إسم الظاهره لوصف عملية هجرة العقول والكفاءات من إنجلترا وبعض دول غرب أوربا إلى الولايات المتحدة الأمريكية في ستينات القرن الماضي، لكن مع تغير إعتماد الهياكل الإقتصادية للدول المتقدمه على التصنيع وتحولها إلى الإعتماد على قطاعات الخدمات والتعهيد (outsourcing) مع التطور التكنولوجي

(1): World bank data, How do you define remittances, "https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/114950-how-do-you-define-remittances "

(2) World Bank Group ,Migration and Remittances' fact book2015, Washington; 2016, page 20

والصناعي منذ أواخر الستينات فبدأ تيار الهجرة لذوي الكفاءات العلمية والعملية إلى الدول المتقدمة بشكل كثيف ومتواتر بدأ يؤثر على مدى تواجد الكفاءات في وطنهم الأم والذي كان بالطبع في نطاق دول العالم الثالث؛ الأقل تنمية؛ مما زاد من الخسائر الإقتصادية والعلمية للدول النامية بشكل أساسي مقابل حصول الدول المتقدمة على هذه الكفاءات.

عند هذه المرحلة بدأ صراع الدول المتقدمة على ذوي الكفاءات عالميا يأخذ شكل أكثر حدة عرف بظاهرة أخرى مرتبطة بهجرة العقول حيث ظهر مصطلح war of talents أو الحرب على الكفاءات بين الدول المتقدمة من مهاجري الدول النامية وخاصة مع ظهور موجات العولمة المصاحبة لثورة الاتصالات التي سهلت التواصل بين كفاءات الدول النامية ومؤسسات الدول المتقدمة بطريقة أو باخرى.

وقد أستمرت الظاهره في التنامي والتطور حتى أتخذت اشكال أخرى بظهور مصطلح Brain Exchange أو تبادل الكفاءات بين الدول المتقدمة والدول الناشئة او الاقتصاديات البازغة وهي نماذج حقيقية تمثلت في حركة الكفاءات على سبيل المثال بين أوربا ودول ناشئة مثل سنغافوره وماليزيا بشكل مستمر بين الجانبين بما يمثل وجه أكثر تعاون وأقل حدة من مشكلة هجرة العقول لما يمثله من مكسب للطرفين وذلك خلال التسعينات ومطلع القرن الواحد والعشرين، إلا انه أخيرا حدث تطور نسبي للمفهوم بشكل اكثر إيجابية عندما اصبح Brain Circulation اي دوران العقول اوأصحاب الكفاءات ما بين وطنهم الأم ودول المهجر المتقدمة وعودتهم مرة أخرى إلى وطنهم الأم بعد فترة من الهجرة كناقلين للمعرفة know how مع تحديث المنظومات التعليمية والخدمية لهذه الدول النامية أو التي في طور النشوء والبزوغ Emerging Economies.[1]

(1): Aspen Institute Italia, Italian Leaders abroad community; Brain Drain and Brain Circulation , Ginevra – Svizzera, March 2012, chapter 1 page 7.

١-٢: مسارات الهجرة والتحويلات العالمية:

من المعروف تاريخياً أن حركة الهجرة دائما ما تتم من المناطق الفقيره للمناطق الأكثر غناً، وهو أمر منطقي إستنادا إلى أهمية الدافع الإقتصادي بين دوافع الهجرة المختلفة بغرض تحسين الواقع المعيشي على مدار الحقب الزمنية المختلفة.

لذلك فمن الطبيعي أن يعد الجنوب هو المصدر الأساسي للهجرات سواء كانت التيارات هي من الجنوب للشمال أو من الجنوب للجنوب وكذلك سيكون من الطبيعي ان يكون تيار التحويلات الرئيسي من الشمال للجنوب وهو ما سيتعرض له البحث خلال الجزء التالي.

لذلك فقد أتفقت كل من المنظمة الدولية للهجرة والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والبنك الدولي على أن مسارات الهجرة الرئيسية حول العالم هي أربعة مسارات : مسار من الجنوب للشمال ومن الشمال للجنوب ومن الجنوب للجنوب ومن الشمال للشمال وهي مسارات إقتصادية في الأساس وليست جغرافية.[١]

كما تجدر الإشارة في هدا السياق الى وجود تصنيفات أخرى لمفهوم دول الشمال والجنوب يتم استخدامها من قبل منظمات اخرى كالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على سبيل المثال "UNDP" والدي يعتمد على مؤشر التنمية البشرية في تصنيف الدول (شمال وجنوب) حيث يضم مصطلح دول الشمال كافة الدول المتقدمه في مؤشر التنمية البشرية بينما دول الجنوب هي الدول التي تقع في مراكز متأخرة طبقا للمؤشر، إلا أنه

(١) **طبقا للبنك الدولي:** يتم تحديد مصطلح الشمال والجنوب طبقاً لمتوسط نصيب الفرد من صافي الدخل القومي GNI Per Capita حيث تقسم الدول طبقاً لهذا التعريف إلى أربعة أقسام رئيسية (منخفض- تحت المتوسط- فوق المتوسط- ومرتفعة) طبقا لمستوى الدخل وهو التحديد المعمول به من قبل منظمة الهجرة الدولية لإرتباطة بقضية التحويلات ،حيث يضم التعريف لدول الشمال كافة الدول ذات نصيب الفرد المرتفع من صافي الدخل القومي GNI بواقع (٧٠) دولة بحيث تضم دول كالبحرين وقطر والسعودية والإمارات وعمان ودول أخرى تقع في نصف الكرة الجنوبي كأستراليا وسنغافورة ونيوزيلندا، في حين تصنف مصر بذلك انها من دول الجنوب طبقا لمستوى نصيب الفرد من صافي الدخل على الرغم من وقوعها في نصف الكره الشمالي.

يلاحظ في هذا السياق أن إستخدام مصطلح الشمال والجنوب إقتصاديا هو الأكثر شيوعا وإستخداما في كافة أدبيات الهجرة بإعتباره هو الأكثر إستقرارا وثباتاً بالنسبة إلى مفهوم التنمية البشرية الأكثر تغيراً.

تشير تقديرات البنك الدولي للمهاجرين حول العالم بوجود نحو ٢٤٤ مليون مهاجر حول العالم بنهاية عام ٢٠١٥ يعيش منهم ١٣٠ مليون مهاجر في الدول المتقدمة وتحديداً في أوربا والأمريكتين والخليج واستراليا بنسبة ٥٨% من إجمالي عدد المهاجرين، قدم منهم نحو ٨٥ مليون نسمة اي تقريبا ٦١% من إجمالي هذا العدد من دول نامية بينما يمثل الباقي ٣٩% اي ٥٥ مليون نسمـــة قدموا من الشمال وهم ما يمثلوا تيار الهجرة من الشمال للشمال.[١]

من جهة أخرى فهناك نحو ١١٤ مليون مهاجر من إجمالي ٢٤٤ مليون مهاجر أي ما يعادل ٤٢% من إجمالي المهاجرين يعيشون حالياً في الدول النامية بمعنى انهم يمثلون تيار الهجرة من الجنوب للجنوب (٩٠ مليون) اي ما يمثل ٨٧% من إجمالي المهاجرين في هذا الاتجاه بينما هناك نسبة ١٣% أي تقريبا ١٣.٥ مليون فقط يمثلوا تيار الهجرة العكسي من الشمال للجنوب وهو أقل تيارات الهجره تأثيرا.

ويوضح الجدول التالي تقديرات المهاجرين على مسارات الهجرة الأربع الأساسية على النحو التالي:

جدول (١) تقديرات المهاجرين على مسارات الهجرة المختلفة

تيار الهجرة	تقديرات أعداد المهاجرين	نسبتهم من إجمالي الهجرة العالمية
تيار الهجرة من الجنوب للشمال	٨٥.٢ مليون مهاجر	%٣٤.٩
تيار الهجرة من الشمال للشمال	٥٥.١ مليون مهاجر	%٢٢.٦
تيار الهجرة من الجنوب للجنوب	٩٠.٢ مليون مهاجر	%٣٦.٩
تيار الهجرة من الشمال للجنوب	١٣.٥ مليون مهاجر	%٥.٦

المصدر: الامم المتحدة، قسم الشئون الاقتصادية ، تقرير الهجرة الدولية ٢٠١٥، واشنطن ٢٠١٦

(١):United Nation, International Migration report 2015, New York, 2016; P. (5)

يتضح من الجدول أعلاه أن تيار الهجرة من الجنوب للجنوب هو التيار الأكبر والأكثر كثافة بين التيارات الأربع بعدد مهاجرين قدر بنحو ٩٠.٢ مليون مهاجر في نهاية عام ٢٠١٥ بنسبة تعدت ٣٦% من إجمالي عدد المهاجرين حول العالم، مع إعتبار ان هذا الإتجاه أو المسار يأخذ منحى تصاعدي سريع خلال العقدين الأخيرين كما تؤكد تقارير البنك الدولي أنه الاعلي من حيث معدلات النمو بين التيارات الاربع، حيث زادت أعداد المهاجرين في هذا المسار خلال الخمس عشر عام الأخيره (من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٥) بنسبة تزيـــــد عن ٤٠ % فبينما كانت اعداد المهاجرين عام ٢٠٠٠ على هدا المسار نحو ٥٨ مليون مهاجر وصلت في ٢٠١٥ إلى ٩٠ مليون مهاجر تقريبا.

كما يؤخذ في الإعتبار أيضا تأكيد الأمم المتحدة على زيادة أعداد المهاجرين الفعلية على هذا المسار عن التقديرات المعلنة نتيجة ضعف المعلومات وقصور البيانات والإحصائيات الدقيقة حول الأعداد الحقيقية لهؤلاء المهاجرين خاصة أن الدول المصدرة للهجرة والمستقبله لها على هذا المسار من الدول النامية.

من جهة أخرى لا يمكننا إغفال حقيقة تنامي تدفق تيارات الآجئين نتيجة الظروف السياسية التي تمر بها العديد من الدول وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، والتي تغذي في الأساس هذا التيار، بإعتبار أن جزء كبير من تدفقات الآجئين تستقبلها دول نامية أيضا، حيث إستضافت الدول النامية نحو ٦٨% من إجمالي أعداد اللآجئين حيث شملت وجهاتهم الأساسية كل من تركيا ولبنان وباكستان والأردن وإيران وكينيا واليونان ومقدونيا في حين استقبلت الدول المتقدمة والتي شملت كل من المانيا وفرنسا وانجلترا والولايات المتحدة وكندا فقط ١.٧ مليون لاجيء بحلول عام ٢٠١٥ [١]

(1) World Bank Group, Migration and Remittances' fact book 2016; Washington; 2016 , P. XII

يأتي تيار الهجرة من الجنوب للشمال في المركز التالي من حيث أعداد المهاجرين كما يظهر الجدول بتقديرات للمهاجرين وصلت إلى ٨٥.٢ مليون مهاجر بنسبة تقترب من ٣٥% تقريبا من إجمالي المهاجرين حول العالم.

يأتي تيار الهجرة من الشمال للشمال في المركز الثالث من حيث الترتيب بنسبة ٢٣% يلية تيار الهجرة من الشمال للجنوب في المركز الأخير من الترتيب وهو أمر منطقي لأنه عكس مسارات الهجرة المتوقعه بشكل أساسي.

أما من حيث مسارات الهجرة بين الدول فتجدر الإشارة إلى أن تيار الهجرة بين المكسيك والولايات المتحدة يمثل المسار الأكبر عالميا كتيار هجرة منتظم بين مسارات الهجرة الأربع الاساسية بعدد مهاجرين تخطي ١٣ مليون مهاجر بنهاية عام ٢٠١٤ ،كما يمثل هذا المسار المسار الاكبر بالطبع ضمن مسارات الهجرة بين الجنوب والشمال. أما تيار من الجنوب للجنوب فيمثل كل من مساري الهجرة بين روسيا وأوكرانيا وبين بنجلاديش للهند المسارات الأكثر كثافة على هذا التيار. ومن حيث الدول الاكبر المستقبلة للمهاجرين والمرسلة لهم فقد مثلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية والمانيا وروسيا يليها كل من الإمارات العربية المتحدة وكندا واسبانيا وانجلترا واستراليا الوجهات العشر الأولى للهجرة عالميا خلال ٢٠١٤ كما مثلت كل من الهند والمكسيك وروسيا والصين وبنجلاديش وأفغانستان وأوكرانيا والفلبين والباكستان وأخيراً إنجلترا الدول العشر الأولى عالمياً في تصدير الهجرة مع استثناء الدول المصدرة للآجئين.[١]

(١)World Bank Group, Migration and Remittances' fact book 2016; Washington; 2016 , P.5

ينتقل البحث في الجزء التالي إلى عرض أهم مسارات التحويلات لبيان مدى تطابقها مع مسارات الهجرة العالمية (مع مراعاة عكس الإتجاهات الاساسية) والتي توضح بصفة عامة ان الإتجاه السائد للتحويلات هو من الشمال للجنوب إستنادا إلى أن الدافع الأول للهجرة هو الدافع الإقتصادي والرغبة في تحسين المستوى المعيشي وتطوير القدره الإقتصادية.

تخطت قيمة التحويلات في نهاية عام ٢٠١٥ نحو٦٠٠ مليار دولار بلغ نصيب الدول النامية منها أو ما اتفقت عليه أدبيات الهجرة دول الجنوب نحو ٤١٤ مليار دولار اي ما يقارب ٧٠ % من إجمالي التحويلات العالمية في حين تستقبل الدول المتقدمة نحو ٣٠% من إجمالي هذه التحويلات والذي يمثلة تيار من الشمال للشمال والتيار الأقل تأثيراً وهو من الشمال للجنوب [١]

يأتي في المركز الأول من حيث الأهمية على مسارات التحويلات العالمية مسار الجنوب للجنوب ،وليس تيار من الشمال الجنوب، وهو الأمر الذي لا يتطابق مع مسارات الهجرة و الذي تعكسه أيضاً المسارات العشر الأكبر للتحويلات بين الدول على مستوى العالم والتي تتحرك جميعها من الشمال للجنوب والتي تتضمن **"مسار التحويلات من المملكة العربية السعودية لمصر"** ضمن أهم مسارات التحويلات عالميا بما يعكس حجم الجالية المصرية بالمملكة وارتفاع قيم تحويلاتها، حيث نجد أن المسار الاكبر لتحويلات بين الدول للعام ٢٠١٤ كان بين الولايات المتحدة الامريكية والمكسيك يلية الولايات المتحدة والصين ثم مسار هونج كونج- الصين يلية مسار الإمارات للهند يليه مسار الولايات المتحدة الهند ثم مسار الولايات المتحدة الفلبين، ثم مسار المملكة العربية السعودية لمصر ثم الولايات المتحدة لفيتنام ثم المركز العاشر جاء مسار الولايات المتحدة جواتيمالا.

(١)World Bank Group, Migration and Remittances' fact book 2015; Washington; 2016, page 20

بالنظر إلى ترتيب الدول على المسارات الأربع طبقا لتقرير مجموعة البنك الدولي نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تأتي في المركز الأول بين الدول المصدرة للتحويلات على مستوى العالم بقيمة تخطت ٥٦.٣ مليار دولار لعام ٢٠١٥ لتقترب من نسبة ٩% تقريبا من إجمالي التحويلات المرسله حول العالم يليها كل من السعودية وروسيا وسويسراً والمانيا ثم كل من الإمارات والكويت وفرنسا ولكسمبورج وأخيرا إنجلترا.

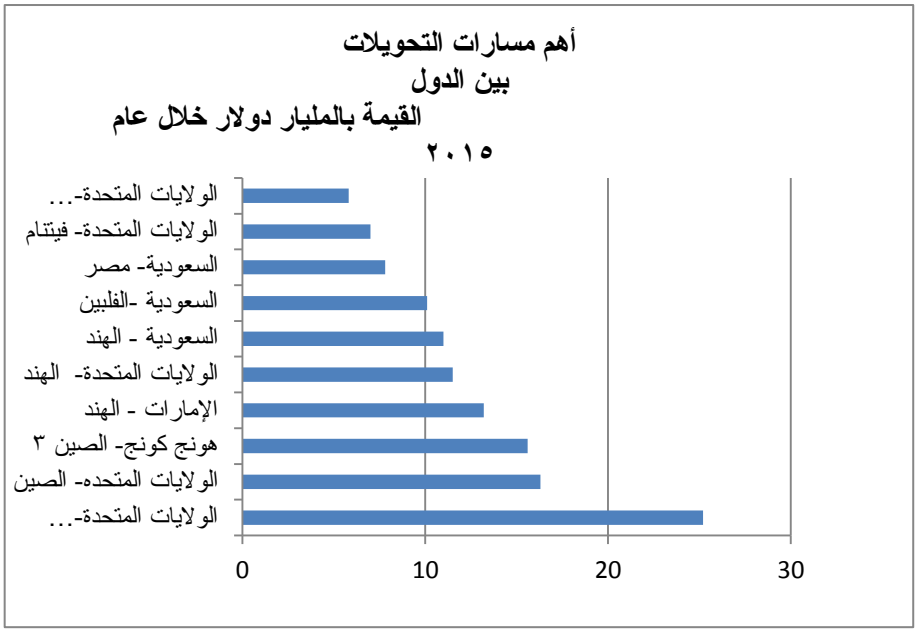

شكل (١) : أهم مسارات التحويلات

المصدر : مجموعة البنك الدولي..كتاب حقائق التحويلات والهجرة ٢٠١٦، الإصدار الثالث، واشنطن ٢٠١٦،صفحة ١٦

أما من حيث الدول المستقبلة للتحويلات خلال عام ٢٠١٥ فسنجد ان الهند تأتي في المركز الأول بقيمة تحويلات تعدت ٧٢ مليار دولار ضمن الدول المستقبلة للتحويلات تليها الصين بقيمة ٦٣.٩ مليار دولار ثم الفلبين بقيمة ٢٩.٧ مليار دولار ثم المكسيك بقيم ٢٥.٦ مليار دولار وفرنسا بقيمة ٢٤.٧ دولار يليها نيجيريا بقيمة ٢٠.٨ مليار دولار ثم مصر في المركز السابع بقيمة تحويلات ٢٠.٢٨ مليار دولار ثم الباكستان بقيمة ٢٠.١ مليار دولار وألمانيا في المركز التاسع بقيمة ١٧.٥ مليار دولار وأخيراً في المركز العاشر تأتي بنجلاديش بقيمة ١٥.٨ مليار دولار.

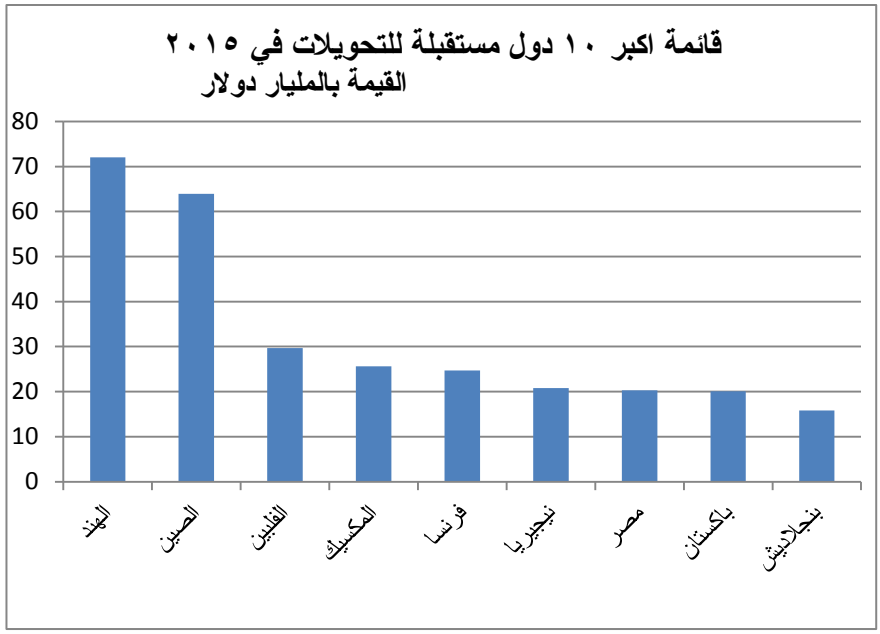

شكل ٢: قائمة أكبر ١٠ دول مستقبلة للتحويلات ٢٠١٥
المصدر : مجموعة البنك الدولي حقائق الهجرة والتحويلات ٢٠١٦، الإصدار الثالث ، واشنطن ٢٠١٦ ، صفحة ١٢

- جدير بالذكر أن مصر قد دخلت بالفعل قائمة الدول العشر الأوائل في تلقي التحويلات من الخارج منذ بداية العقد الثاني من القرن الحالي حيث أحتلت مصر المركز الرابع عشر عالميا عام ٢٠٠٩ ثم قفزت إلى المركز الثامن بداءً من عام ٢٠١٠ حيث إستقبلت ١٢.٤ مليار دولار أمريكي لتصبح الدولة الأولى عربيا وشرق أوسطيا في إستقبال التحويلات منذ هذا التاريخ ، كما تتبادل مع نيجيريا المركزين الاول والثاني افريقيا وهو ما سيتم تناوله بالجزء الخاص بوضع مصر كدولة مستقبلة للتحويلات.

١-٣ : وضع الهجرة المصرية

١-٣-١: تطور ظاهرة الهجره المصريه :

بعد إستعراض التعريفات والأطر العامة لمفاهيم الهجرة والتحويلات وأهم مسارات الهجرة العالمية ومدى تطابقها مع مسارات التحويلات العالمية وموقف مصر منها يستعرض البحث خلال الجزء التالي تيار الهجرة المصري وتطوره التاريخي وصولاً للوضع الحالي للهجره مع عرض الإطار العام التشريعي والتنظيمي للهجرة المصرية يستتبعه عرض الموقف الحالي للتحويلات التي تستقبلها مصر وتطور حجم التحويلات التي أستقبلتها مصر من خلال إستعراض ترتيبها ضمن الدول المستقبلة للتحويلات عالمياً وقارياً وإقليمياً مما يعطي صورة كامله عن التحويلات ومصدرها.

في بداية عرض تاريخ وملامح حركات الهجرة المصريه تجدر الإشاره أولاً إلى أن مصر تاريخياً تعتبر دولة مستقبله للهجره وليست مصدره لها منذ عهود قديمة وربما نرى إثبات ذلك في القرآن الكريم منذ العصر الفرعوني في قصة سيدنا يوسف عليه السلام عندما قدم أهله إلى مصر هرباً من أزمة الغذاء في الشام وأقاموا بها لفترات طويلة.

وقد استمرت هذه الظاهره بإمتداد العصور مع تتابع موجات الإستعمار الأجنبي بإختلاف مسمياتها وأساليبها وأهدافها علي مصر بداية من العصر البطلمي إلى اليوناني ثم الروماني ثم الفتح الإسلامي لمصر في القرن السابع الميلادي وما أستتبعه من تناوب لدويلات وعصور فرعية تحت لواء الحكم الإسلامي مثل العصر الأموي والعباسي وما أحتوى عليه من حقب فرعية أيضا مثل الدولة الفاطمية ثم الأيوبية والإخشيدية والطولونية ثم ظهر علي أثرهم الدولة المملوكية التي استقرت في مصر لأكثر من قرنين ونصف من الزمان ثم إستتبعها الدولة العثمانية لردح آخر من الزمن والتي انتهت بمفهوم أولي للدولة المصرية على يد محمد علي باشا خارج نطاق الخلافة الاسلامية لأول مرة منذ عصور طويلة، والذي أنتهت مغامرته بحملة فرنسية، أعقبها إحتلال انجليزي لفترة طويلة جاوزت السبعين عام حتي بدايات القرن العشرين والذي أصبحت مصر فيه فعليا ملتقي حضارات وثقافات عديدة عاشت على أرضها وخاصة ما عرف بتأثير البحر المتوسط الحضاري حيث تواجدت في مصر جاليات متعددة من جذور ثقافية

مختلفة انتمي أغلبها لثقافات حوض البحر المتوسط أو من جاوره في محيطه الحيوي من تُرك وأرمن ويونانيين وإيطاليين وشركس وشوام، وكانت الأسكندرية هي النموذج الابرز المحتضن لكل هذه التيارات والاعراق cosmopolitan City والتي استمر وجودها بمصر حتي قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

هنا لابد من الإشارة أن خلال هذه الموجات الإستعمارية المتتابعة تاريخياً استقبلت مصر تيارات هجره بشكل دائم من هذه الدول المستعمره خلال كافة هذه الحقبه التاريخية حيث أستقرت هذه الجاليات في مصر واندمجت في نسيجها بشكل شبه تام علي مدار فترات طويلة.

بعد ذلك يمكننا الوقوف على حدث تاريخي محوري في حركة الهجرة المصرية والمتمثل في ثورة يوليو ١٩٥٢ وما تلاها من أحداث سياسية واقتصادية وسكانيه مثلت نقطة فاصلة في تاريخ حركة الهجرة المصرية، حيث يمكننا بداية من هذه الفترة رصد تغير جذري في حركة الهجرة لاول مرة في تاريخ مصر القديم والحديث وتحولها من دولة مستقبلة للتيارات المختلفة من الهجره وحاضنه لها لدولة مصدره للهجرة في موجات متتابعة حتى وقتنا الحالي مع إختلاف أسبابها وحدتها بإختلاف الظروف السياسية والاقتصادية المحدده لذلك.

ويمكن الإشاره في هذا السياق إلى حقيقة وجود بعض تيارات الهجره محدودة المدى والتأثير من مصر خلال الثلاثينات من القرن العشرين عندما تبنت الحكومة المصرية برنامج رعاية المدرسين المصريين بالعراق والذي أمتد لفترة زادت على العشر سنوات. (١)

شهدت منتصف الخمسينيات تيار هجرة محدود جداً من العماله المصرية وعدد من الفنيين للخارج وتحديدا لبعض الدول الأوربية وخاصة الشرقية منها إلا ان الأعداد كانت محدودة جدا خاصة مع فرض الدولة للقيود على عملية الهجرة في هذا التوقيت. (٢)

(١)- د. رزق، يونان لبيب، القوى الناعمة المصري في العراق ، ملفات الأهرام، جريدة الأهرام الرسمية القاهرة، ٢٣ مارس ٢٠٠٦.

(٢) - وزارة القوى العاملة والهجره ومنظمة الهجرة الدولية، الهجرة المصرية المعاصرة، القاهرة ٢٠٠٣ ، صفحة٢٠

مثلت الاحداث السياسية لهزيمة ١٩٦٧ وما صاحبها من نتائج سياسية واقتصادية نقطة محورية أخرى في حركة الهجرة المصرية نظرا لتزايد أعداد المهاجرين الدائمين إلى دول غرب أوربا والولايات المتحدة الأمريكية تبعها عدد محدود من الهجرات لإستراليا وكندا خلال اوائل السبعينات.

في هذه الفترة ومع زيادة الضغوطات الاقتصادية نتيجة توجيه جزء من موارد الدولة لأغراض الانفاق العسكري والتسليح ومع تزايد اعداد المهاجرين وظهور تيار الهجرة المؤقته بشكل متزايد فقد تم إقرار الهجرة الدائمة والمؤقته بمقتضى المادة ٥٢ من دستور ١٩٧١ والتي كان نصها "يتمتع جميع المصريين بالحق في الهجره والعوده للوطن " وبذلك تم رفع القيود والحواجز التي كانت تحول دون هجرة المصريين، بل وإستتبع ذلك إصدار الحكومة للقانون رقم٧٣ لسنة ٧١ والذي أعطى للعاملين بالقطاع العام والحكومة الحق في العودة لوظائفهم خلال عام من تاريخ الإستقالة، ثم امتد الإطار الزمني لعامين في حين تم إلغاء جميع العوائق القانونية في هذا الشأن، وبذلك يمكن إعتبار ذلك بداية فعليه لحركة الهجرة المؤقتة للدول العربية والتي بدأت في إتخاذ شكل مؤسسي لها لأول مره.[١]

وفي منتصف السبعينيات من القرن الماضي تخطي عدد المهاجرين المصريين لأول مره في التاريخ حاجز المليون مهاجر طبقا لما أعلنه الجهاز المركزي للإحصاء عام ١٩٧٧[٢] وذلك مع إستمرار تزايد تيار الهجرة المؤقت للخارج وتحديدا دول الخليج العربي وتنامي سوق العمل في العراق والمملكه العربيه السعودية بوجه خاص ،خاصة بعد إستمرار إرتفاع أسعار النفط وتزامناً أيضا مع ظهور أنشطة اقتصادية جديدة وصناعات ناشئة بالمملكة العربية السعودية مع تبني خطط إصلاح وتنمية طموحة وطويلة الأجل من قبل هذه الحكومات.

ومع توسع الأسواق الخليجية وإستمرار تصاعد أسعار النفط العالمي وإزدياد الطلب عليه ونظراً لإتساع نطاق الهجره المؤقته ليشمل تيار آخر من الأطباء والصيادلة والمعلمين المصريين بجانب العمالة الفنية وغير المؤهلة، استمر تزايد أعداد المصريين المهاجرين للخارج وبدأت الحكومة تلتفت بشكل جدي لأهمية الهجرة المؤقته الإقتصادية "التحويلات" والتي تمثلت في تخفيف الضغط المتنامي على سوق العمل الداخلي من ناحية وإرتفاع قيم تحويلات

---

(١)- المصدر السابق ، صفحة ٢١

(٢)- وزارة القوى العاملة والهجره ومنظمة الهجرة الدولية، الهجرة المصرية المعاصرة، وزارة القوى العاملة والهجرة القاهرة ٢٠٠٣، صفحة ٢١

المهاجرين وظهور أهميتها كأداة فعالة في سد عجز ميزان المدفوعات وتمويل المشروعات مما خفف من الضغط الإقتصادي وقتها ودفع الحكومة إلى إنشاء وزاره مستقله لشئون المصريين في الخارج والهجرة لأول مره في التاريخ بموجب القرار الجمهوري ٥٧٤ لعام ١٩٨١، والتي أضطلعت بمسئولية تقديم الخدمات للمصريين في الخارج وتسهيل كافة عوائق الهجرة، وقد إستتبع ذلك إصدار قانون منفصل للهجره وتنظيم شئون المصريين في الخارج رقم ١١١ لعام ١٩٨٣ .

خلال النصف الثاني من الثمانينيات واجهت العمالة المصرية وخاصة غير الفنية منها منافسة جديدة مع العمالة القادمة من دول جنوب شرق آسيا والتي إستطاعت أن تزاحم العمالة المصرية بشكل كبير خلال السنوات الأخيره من الثمانينيات نظراً لوجود روابط أو كيانات أكثر نشاطاً لها بالخارج بالإضافة إلى قلة تكلفة إستقدام وتشغيل العامل مقارنة بالعامل المصري وخاصة مع ظهور العمالة المدربة وتخصصات التعليم العالي من هذه الدول خلال السنوات الأخيرة من الثمانينات بالإضافة إلى ذلك تأثرت العمالة المصريه كثيراً جراء تدهور العلاقات العمالية بين مصر وعدد من الدول خلال نفس هذه الفترة من بينها العراق واليمن والأردن مما أثر كثيرا على وضع العمالة المصرية فضلا عن إنخفاض عوائد البترول وهو من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تراجع حجم الطلب على العمالة المصرية حيث وصلت عائدات البترول للدول العربية النفطية مجتمعة إلى ٥٢ مليار دولار فقط عام ٨٧ طبقا لتقديرات منظمة الأوبك، ومما زاد من وقع المشكلة، نشوب حرب العراق والكويت والتي عاد على أثرها جزء كبير من العمالة من الدولتين عام ١٩٩٢ وما تلاه. [١]

من ناحية أخرى تجدر الإشارة هنا إلى حدوث تيار من الهجرة العكسية إلى مصر خلال هذه الفترة من الكويت حيث هاجر عدد كبير "كهجرة مؤقتة" من الكويت على مصر جراء حرب العراق ولم يتم الوقوف على عددهم بالتحديد إلا ان المؤشرات تقول ان أعدادهم تتراوح ما بين ٧٥- ١٠٠ ألف كويتي خلال هذه الفترة. [٢]

---

(١)- وزارة القوى العاملة والهجره ومنظمة الهجرة الدولية، الهجرة المصرية المعاصرة، وزارة القوى العاملة والهجرة، القاهرة ٢٠٠٣، صفحة ٢١

(٢)– د. الزهري، أيمن ، باحث مصري في شئون الهجرة المصرية بالجامعة الأمريكية، ندوة أثر تحويلات النصريين في الخارج، المعهد المصرفي المصري ، ديسمبر ٢٠١١.

وبدءاً من عام ١٩٩٦وفي أعقاب أزمة الخليج الأولى ومع إستقرار الأمور عادت معدلات الهجرة من مصر بنفس النسق السابق تقريباً حيث انتهت الحرب وتم التغلب على آثارها بشكل كبير ساهم في إستقرار أوضاع العمالة النسبي خلال هذه الفترة واستمر الإتجاه الإيجابي للعمالة مع إستعادة النشاط الإقتصادي في منطقة الخليج لعافيته حتى عام ٢٠٠٠، ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن أعداد العمالة المصرية في الخارج قد قدرت عام ١٩٩٨ من قبل وزارة القوى العاملة والهجرة، والتي تولت مسئولية إدارة ملف الهجرة منذ عام ١٩٩٦ بموجب القرار الجمهوري رقم ٣١ لعام ١٩٩٦ ، بنحو ٢.٨ مليون مهاجر مصري ثم زاد العدد وتخطى لأول مرة حاجز ٣ مليون مهاجر طبقا لما أعلنته الوزارة عام ٢٠٠٠.[١]

بصفة عامة يمكننا القول أن تيار الهجرة للخارج قد استمر بنفس الوقع السابق خلال الفترة من منتصف العقد الأول من الالفية الجديدة حتى قيام ثورة يناير مطلع عام ٢٠١١ مع وجود تأثيرات محدودة لاتجاه توطين الوظائف او سياسة النطاقات او ما يعرف بين العمالة المصرية باسم تيار "السعوده" خلال الفترة المذكورة والتي تعرف بأنها الإتجاه إلى قصر العمل على السعوديين بالإضافة إلى الإحلال التدريجي للعمالة الوطنية وفق عدد من المتغيرات والإبعاد وصولاً في النهاية إلى توطين الوظائف والإستخدام الكامل والأمثل للعمال الوطنية." [٢].

وقد بدأ التوسع في تنفيذ السياسة منذ إقرار الخطة السعودية الساعية للتنمية (٢٠٠٠- ٢٠٠٤) م على الرغم من بداية ظهور الفكرة منذ منتصف السبعينات وبدء دخولها حيز التنفيذ منذ عام ١٩٩٤ بعد إقرار خطة التنمية السادسة في المملكة العربية السعودية، إلا ان المفهوم قد بدأ منذ هذه النقطة في الإنتشار في عدد من دول الخليج الأخرى من أهمها سلطنة عمان والإمارات العربية ثم قطر من بعدهم إلى أن تطورت الفكرة وتم بلورتها بشكل موسع لضمان الحد من إستقدام العمالة الأجنبية لدول مجلس التعاون الخليجي والإستمرار في سياسة توطين الوظائف ومحاولة دول مجلس التعاون الخليجي تسهيل إجراءات

(١) وزارة القوى العاملة والهجره ومنظمة الهجرة الدولية، الهجرة المصرية المعاصرة، وزارة القوى العاملة والهجرة،القاهرة ٢٠٠٣، صفحة: ٢١.

(٢) د. العتيبي، سعد بن مرزوق ، تحديات إدارة توطين الوظائف في الألفية الثالثة، ندوة تحديات التوطين في القطاع الخاص: الظاهرة والحلول جامعة طيبة ١٤٢٧هـ الموافق ٢٠٠٦ (بتصرف)

وخطوات تبادل العمالة وتعويضها داخل دول المجلس من الكفاءات البشرية بدول مجلس التعاون وهو الأمر الذي تم إقراره بعد مناقشتة بجلسات الدورة الخامسة والعشرين لدول مجلس التعاون الخليجي والمنعقد بالمنامة بدولة البحرين عام ٢٠٠٤ والذي تناول بشكل مكثف كافة القضايا السكانية المتعلقة باستقدام العمالة الاجنبية وبحث كيفية السيطرة على الآثار الثقافية والحضارية المتعلقة بذلك فضلا عن الآثار الإقتصادية الموجوده فعليا بهذه الدول.[١]

إلا أنه نظراً لضعف البيانات الفعلية عن العمالة في المملكة العربية السعودية بشكل خاص وبدول الخليج العربي بوجه عام فإنه لا يمكننا تقدير تأثير تيار التوطين في دول الخليج على العمالة المصرية بوجه دقيق إلا أنه بمتابعة الأعداد التقديرية الخاصة بالهجرة المصرية المؤقته والتي تتركز بدول الخليج العربي يمكننا القول انه لم يتم رصد تأثير سلبي واضح لظاهرة التوطين او تيار الخلجنة كما يسميه البعض حيث تشير كافة التقديرات لوزارة الخارجية المصرية إلى إرتفاع حجم الهجره المؤقتة بدول الخليج خلال النصف الثاني من العقد الأول للألفية الأولى مما يشير إلى عدم تاثر حجم العمالة بوجه عام بتيار التوطين بدول الخليج.[٢]

لكن من ناحية أخرى وإستنادا إلى البيانات الصادرة عن دول مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠١٠ والخاصة بإنخفاض نسبة العمالة العربية إلى إجمالي نسبة العمالة الواردة لدول الخليج إلى ٢٥% بعدما كانت ٧٥% تقريبا من إجمالي العمالة الواردة عام ١٩٧٥[٣] مما يعني تضاؤل تنافسية العامل العربي وبالأخص المصري بإعتبار مصر الدولة الأولى المصدرة للعماله في المنطقة العربية أمام العمالة الوافدة من جنوب شرق آسيا، والتي تتميز بصفة عامة بإنخفاض تكلفتها من ناحية بالإضافة إلى إستمرار تدريبها وزيادة قدرتها التنافسية من ناحية أخرى، وهو ما يفتح ملف التدريب بصفه عامة بإعتباره من أهم نقاط ضعف العمالة المصرية بالخارج على كافة مستوياتها وإختلاف تأهيلها وهي أحد أهم المشاكل التي تواجه سوق العمل في مصر مما يعني ببساطة إستمرار الفرص الضائعة أمام

---

(١)- مجلس التعاون الخليجي، البيان الختامي للدورة الخامسة والعشرين من اجتماعات مجلس التعاون الخليجي – المنامة، البحرين، ديسمبر ٢٠٠٤.

(٢)- جامعة الدول العربية، التقرير الإقليمي للهجرة العربية، الهجرة الدولية والتنمية، إدارة السياسات السكانيه والمغتربين والهجره، ،تحرير د. الزهري،أيمن، القاهرة ٢٠١٤، صفحة ٣٣.

(٣)- د.الزهري، أيمن ، باحث في شئون الهجرة المصرية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، ندوة "أثر تحويلات المصريين بالخارج"، المعهد المصرفي ، ديسمبر ٢٠١٤، القاهرة.

العمالة المصرية بشكل عام أمام الإلتحاق بسوق العمل الخليجي من ناحية ومن ناحية اخرى التأثير السلبي لظاهرة الإستبدال على العمالة المصرية الموجوده فعلياً بالخليج أمام العمالة اللآسيوية وتاثير ذلك على التحويلات الواردة.

يمكن بعد ذلك رصد منحنى آخر على تيار الهجرة المصري في أعقاب ثورات الربيع العربي بدءاً من عام ٢٠١١ وإن كان محدود التاثير ، فنظرا لغياب المعلومات والبيانات الفعلية الخاصة بأعداد المصريين بالخارج وتحديد تجمعاتهم ووزنها النسبي، إلا إنه من الواضح ضعف تأثير هذا المنحني سلبياً بشكل عام نظرً لإقتصار تأثيره على العمالة في ليبيا تقريبا فقط حيث تشير بيانات وزارة القوى العاملة والهجرة بعودة ما يقرب من ٧٥٠ الف عامل من ليبيا، في أعقاب الإنفلات الأمني الملازم لما تمت تسميته الثورة الليبية، وإنتشار الطائفية وتفشي ظاهرة غياب الدولة التام طوال الفترة التي أعقبت الثورة وخاصة في المنطقة الشرقية من الجمهورية الليبية، إلا أننا من ناحية أخرى نرصد تنامي تيار آخر من الهجرة المصرية خلال أواخر عام ٢٠١٣ وعلى مدار عام ٢٠١٤ إلى ليبيا مرة اخرى نتيجة طلب الحكومة الليبية المؤقته إستقدام العمالة المصرية في إطار عملية إعادة إعمار ليبيا مع غياب البيانات الفعلية أيضا حول أعداد المصريين الذين عاودوا العمل في ليبيا ، إلا ان تقديرات وزارة الخارجية تشير بشكل عام إلى رجوع الأعداد العاملة في ليبيا إلى أعمالهم مرة أخرى بليبيا خلال الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٥ بشكل عام.

بالنسبة لتواجد المصريين بدول الخليج فيمكننا الجزم بضغف التأثير السلبي على العمالة المصرية أثر ثورات الربيع العربي أو تحديدا في أعقاب ثورة يناير ٢٠١١ أو حتى يونيه ٢٠١٣ بوجه عام على الرغم من وجود بعض التكهنات أو التقديرات الأولية بإحتمالية رجوع أعداد كبيرة من العمالة بالخليج أعقاب ثورة يناير تحديداً لتخوف بعض كيانات الدول الخليجية من تصدير فكرة الثورة لشعوبهم وخوفهم من تفشي هذه الأفكار لإعتبارات كثيرة سواء سياسية تتعلق بنظام الحكم، مثل المملكة العربية السعودية او إقتصادية تتعلق بمفهوم الإستقرار بوجه عام وتاثيره على أنشطة الدولة الخدمية بالاساس كالإمارات المتحدة على سبيل المثال، إلا أن هذه المخاوف لم تحد بشكل واضح من إستقرار العمال المصرية بدول الخليج العربي بل تشير قيم تحويلات المصريين أن تغير الأعداد جري بشكل طفيف للغاية في حين تشير وزارة القوى العاملة والهجرة إلى إستمرار التعاقد مع العمالة المصرية على نفس النسق السابق للثورة.

ربما حدث تأثير عكسي عقب موجة الربيع العربي يتمثل في إستقبال مصر لأول مرة منذ زمن بعيد لتيارات من الهجرة العكسية تمثلت في عدد كبير من الليبيين والذين أستقروا في الاسكندرية تحديدا عقب الثورة الليبية وتشير التقديرات العامة لعدد الليبيين الذين استقبلتهم مصر منذ اندلاع الثورة الليبية وحتى مطلع عام ٢٠١٥ ما يزيد عن ١٠٠ الف ليبي[١] ، كما استقبلت مصر من الشرق عدد كبير من الجالية السورية جراء تحول الثورة إلى ما يشبه حرب أهلية سورية تورطت فيها كافة الأطراف السورية مما عقد الوضع الاجتماعي والسياسي والإقتصادي بدرجة كبيرة على الشعب السوري مما أضطرهم للهجرة بأعداد كبيرة استقبلت مصر منها عدد كبير تراوح ما بين ٦٠٠ الف ومليون مواطن سوري منذ اندلاع الثوره السورية في ٢٠١٢.[٢]

١-٣-٢: ملامح الهجرة المصرية الحالية:

تتسم الهجرة المصرية بمجموعة من السمات الأساسية والتي ترجع إلى عوامل سياسية وإجتماعية وإقتصادية مختلفة شكلت هذه السمات على مر الحقبه التاريخية المختلفة.

وكما تعرض الجزء السابق لتطور مسار الهجرة فطبيعة الشعب المصري عموما تميل للإستقرار في الوطن منذ قديم الازل كما قال الكاتب الانجليزي Wendell Cleland في كتابة الصادر عن الجامعة الأمريكية عام ١٩٣٦ بعنوان المشكلة السكانية في مصر "المصريين بطبيعتهم يحنون دائما لأرضهم لذا فأنهم لا يهاجرون وإن سافروا للعمل أو التعلم فإنهم دائما ما يعودون... المصريون لا يهاجرون " [٣]

---

(١)– جريدة الأهرام المصرية، ٢٥ سبتمبر ٢٠١٤، "الليبيين في مصر"

(٢)- جريدة الجزيرة نت، تصريح راكان أبو الخير رئيس رابطة الاجئين السوريين في مصر ، عدد ١٥ سبتمبر ٢٠١٥.

(٣)- وزارة القوى العاملة والهجره ومنظمة الهجرة الدولية، الهجرة المصرية المعاصرة، وزارة القوى العاملة والهجرة القاهرة ٢٠٠٣، صفحة ٢٧.

ربما تشكل هذه الكلمات منذ ما يقرب من الثمانين عام السمه الأساسية للهجرة المصرية حاليا وهي أن تيار الهجرة الرئيسي والاكثر استدامة هو تيار الهجرة المؤقتة وتحديدا إلى كل من دول الخليج والمشرق العربي بالإضافة إلى ليبيا وهو التيار الذي ظهر منذ النصف الثاني من القرن الماضي كما تم العرض سابقاً.

عند الحديث عن تقديرات الأعداد وأماكن تواجدهم وتركزهم لابد من الإشارة إلى المشكلة الأكبر التي تواجه الباحثين في شئون الهجرة المصرية عامة وهي نقص البيانات الواردة من الجهات الرسمية للدولة وتضاربها في العديد من الاحوال.

بداية ليس هناك إتفاق بين جهات الدولة المختلفة على عدد المصريين بالخارج وبالتالي تمركزهم بالخليج او أمريكا وأوربا واستراليا فبينما تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء والتي يستقيها من مؤشرات السفارات بالخارج وسجلات وزارة الداخلية الخاصة بالحركة من المنافذ الحدودية المصرية بالإضافة إلى أعداد التعاقدات الواردة من وزارة القوي العاملة مع بعض مؤشرات الهجرة من المنظمات الدولية في عام ٢٠١٥ إلى وجود ما يقرب من ٧.٥ مليون مواطن مصري خارج الحدود تشير تقديرات وزارة الخارجية الحالية إلى وصول عدد المصريين في الخارج إلى ما بين ٨-٩ مليون نسمة بينما تشير تقديرات جهات اخرى بالدولة كالإتحاد العام للمصريين في الخارج ،وهو أحد الكيانات الرسمية التي تعنى بتجميع كيانات المصريين في الخارج ورعاية مصالحهم على المستوى المدني، إلى تخطي عدد المصريين بالخارج حاجز ١٠ مليون مواطن منذ عام ٢٠١٤ واستمراراً لتضارب البيانات في هذا الشأن فليس هناك إجماع أيضا على توزيع المصريين بالخارج خاصة بعد تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية خلال الخمس سنوات الاخيرة من العقد الاول للألفية وإرتفاع أعداد المصريين في دول جنوب أوربا تحديدا حيث تشير منظمة الهجرة الدولية إلى تواجد أكثر من ٣٥٠ الف مهاجر مصري غير شرعي بدول جنوب أوربا وتحديدا إيطاليا واليونان ثم فرنسا على الترتيب مما يزيد من نصيب الهجرة الدائمة على حساب المؤقتة على نحو غير صحيح خاصة مع عدم وجود بيانات رسمية حقيقية حول أعداد الهجرة غير الشرعية وأماكن تواجدهم مع الإشارة إلى التضارب الواضح بين هذه البيانات ومؤشرات الأعداد التي تصدرها سلطات الدول الأجنبية مما يعكس عمق المشكلة الخاصة بمدى إمكانية الوثوق في البيانات الإحصائية الخاصة بهجرة المصريين.

من ناحية أخرى يبرز هذا التضارب وجه آخر لمشكلة اخرى من مشاكل الهجرة المصرية وهو وجود فجوة حقيقية بين المهاجر المصري وبين مؤسسات الدولة بالخارج ممثلة في وزارة الخارجية المصرية وتحديداً السفارات المصرية في الخارج. فمن الموروثات الأساسية للمصريين في الخارج هو البعد قدر الإمكان عن التعامل مع السفارات المصرية في الخارج إلا في أضيق الحدود أو عند الوقوع في مشكلة كبيرة يعجز المواطن عن حلها ، وهي ثقافة مصرية أصيلة في الواقع تمثل خوف المواطن المصري بوجه عام من الكيانات الحكومية وتعاملة معها في أضيق الحدود وهو أمر راجع ربما إلى الخوف من تعقيدات البيروقراطية المتأصلة في الجسد الحكومي المصري أو قائم على الصورة الذهنية السلبية لديه عن مؤسسات الحكومة المصرية أنها لن تقدم له شيء [١] ، فبينما يكون من الضروري لجوء المواطن المصري إلى السفارة المصرية أول ما تطأ قدمه الدولة التي يزورها او يهاجر إليها لتسجيل بياناته وهو أمر متبع لدى كافة افراد الجاليات في العالم ، يلجا المصري لكافة الحيل للتواري بعيداً عن السفارة المصرية مما يجعل السفارة بعيدة تماما عن الصورة الصحيحة لوضع الجالية سواء أعداد او تركيبة الجالية نفسها. [٢]

وهنا تظهر أهمية تضافر جهود كافة الأجهزة الحكومية المعنية بالمصريين بالخارج لأن المشكلة ربما تبدأ منذ لحظة خروج المهاجر المصري من مصر بصورة عشوائية تفتقد للتخطيط والتنظيم حيث لا توجد جهة تتأكد من خبرته ومهنته أو قدرته علي العمل في الدولة التي يسافر إليها ولن يحدث ذلك سوي بتضافر عدد من الوزارات والأجهزة المعنية في مصر وليس وزارة الخارجية وحدها للوصول إلى مرحلة من التكامل والسيطرة على عملية الهجرة لدرجة ألا يتحرك المواطن من مصر إلا وهو يعلم أين وكيف يعمل وما الشروط التي لابد ان يعمل بها وكيفية حصوله علي حقوقه اذا حدث اي تجاوزات وما هي واجباته، على أن تلعب وزارة القوى العاملة بالتعاون مع وزارة الهجرة والمصريين بالخارج دور بيت خبرة يقدم الرعاية الكاملة للمصري العامل منذ وجوده في مصر.

(١)- أ.د. زايد، أحمد عبد الله ، الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم، وزارة الدولة للتنمية الإدارية والتنمية، القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠٩، الفصل الثاني ص٦٦.

(٢)- القويسني، أحمد ،مجلة أبناء الوطن بالخارج، العدد الصادر في ٢٠٠٧/٩/٢٧ .

في هذا الإطار فإنه يمكن الإعتماد على عدد من المصادر والتقديرات للوقوف على الملامح الأساسية لتوزيع المصريين بالخارج من أهمها تقديرات وزارة الخارجية المصرية والمنظمة الدولية للهجره بالإضافة إلى تصريحات الإتحاد العام للمصريين بالخارج والتي بجمعها معا يمكننا تقريبا رسم صورة أولية حول أعداد وتوزيع المصريين بالخارج، حيث تشير أغلب هذه المصادر المذكوره أن عدد المصريين بالخارج يبلغ تقريبا ٩.٥ مليون نسمة وهو الرقم المتفق عليه من أغلب الجهات وهو الذي يتماشى من ناحية أخرى مع مسار تطور أعداد المصريين بالخارج بصفه عامة، فان تقديرات الهجرة المؤقته إلى دول الخليج والمشرق العربي وليبيا تصل إلى ٦ مليون مصري بواقع ٦١% تقريبا من إجمالي الهجرة المصرية مقابل نحو ٣.٥ مليون مصري مهاجرون هجره دائمة يمثلون نحو ٣٩% من إجمالي الهجرة المصرية وهو ما سيتم الإشاره إليه في الجزء التالي إستنادا إلى هذه التقديرات.

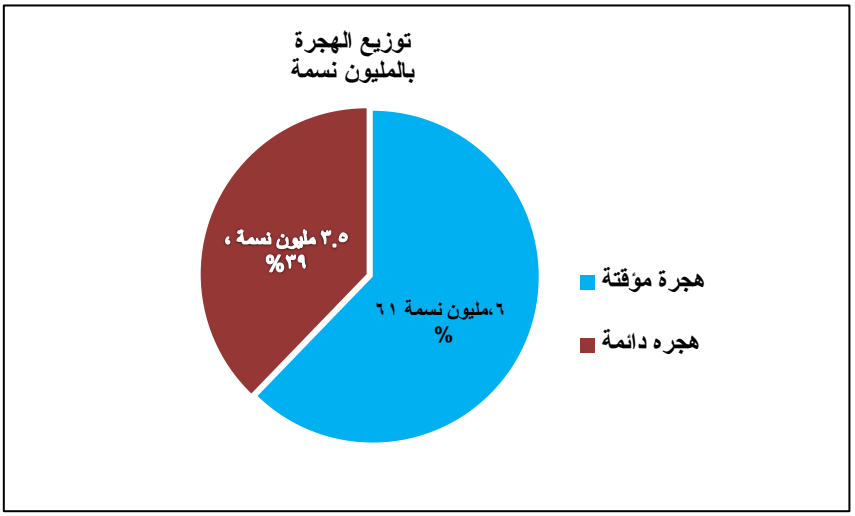

شكل (٣) : تقديرات توزيعات الهجرة المصرية (مؤقتة ودائمة)

المصدر : تقديرات توزيع المصريين بالخارج ، ندوة تحويلات المصريين في الخارج ، المعهد المصرفي المصري، القاهرة ديسمبر ٢٠١٤ استنادا إلى مؤشرات وتقديرات الهجرة المصرية الخاصة بكل من وزارة الخارجية والاتحاد العام للمصريين في الخارج ومنظمة الهجرة الدولية

١-٣-٢-١: الهجرة المؤقتة:

تتركز الهجره المؤقته بشكل أساسي بدول الخليج والمشرق العربي بالإضافة إلى ليبيا وتونس والجزائروالمغرب بأعداد قليلة . ويلاحظ بصفه عامة إستحواذ المملكة العربية السعودية على نحو ثلث عدد العمالة المصرية المؤقتة وإن كانت هناك تصريحات صادرة عن إتحاد الجالية المصرية بالرياض تؤكد بأن عدد المصريين قد تخطي في السنتين الاخيرتين حاجز ٢ مليون مصري ولكننا نعتمد على متوسط تقديرات وزارة الخارجية ومنظمة الهجرة الدولية في هذا الشأن والتي تشير إلى أن أعداد المصريين بالمملكة العربية السعودية قد وصلت إلى نحو ١.٧٥ مليون مصري. [١]

من حيث تأهيل العمالة والمستوى العلمي فتأتي الجالية المصرية بالإمارات العربية في المركز الاول من حيث المستوى العلمي والتأهيل الفني بينما تعد العمالة المصرية الموجوده في كل من ليبيا والاردن هي الاقل تأهيلا وكفاءة علمية بينما تتميز باقي الجاليات بالتنوع والتباين الكبير في المستوى العلمي بين افراد الجالية.[٢]

بالنسبة إلى تقديرات توزيعات العمالة المهاجرة المؤقته فتأتي موزعة تقريبا على النحو التالي:
المملكة العربية السعودية حوالي ١.٨ مليون نسمة، ليبيا ١.٥ مليون مواطن مصري تقريبا، الأردن: ٥٠٠ الف مواطن مصري، الكويت: ٥٥٠ الف مواطن مصري، الإمارات: ٣٥٠ الف مواطن مصري، قطر وسلطنة عمان واليمن : ٢٥٠ الف مواطن مصري تقريبا، العراق: ٧٥ الف مواطن مصري تقريبا ، سوريا ولبنان: ٧٥ الف مواطن مصري، دول المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب): ١٥٠ الف مصري تقريبا .

---

(١): د. الزهري، أيمن ، ندوة تحويلات المغتربين المصريين، المعهد المصرفي المصري، ديسمبر ٢٠١٤

(٢): المصدر السابق

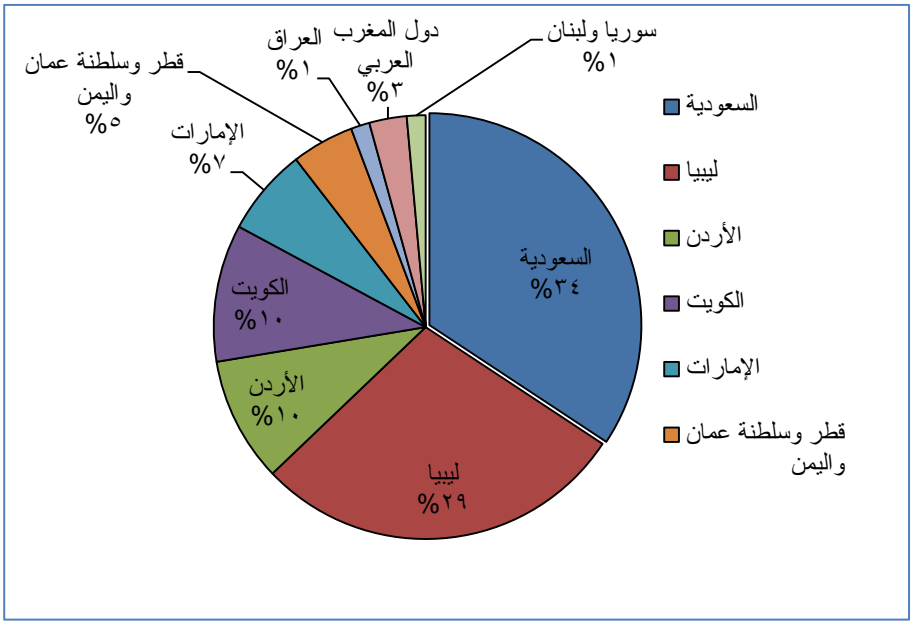

شكل (٤) تقديرات بتوزيع الهجرة المصرية المؤقته : المصدر : تقديرات توزيع المصريين بالخارج، ندوة تحويلات المصريين في الخارج، المعهد المصرفي المصري، القاهرة ديسمبر ٢٠١٤ إستنادا إلى مؤشرات وتقديرات الهجرة المصرية الخاصة بكل من وزارة الخارجية والاتحاد العام للمصريين في الخارج ومنظمة الهجرة الدولية

١-٣-٢-٢: الهجره الدائمة:

تشير التقديرات إلى أن الهجره الدائمة تمثل نحو ٣٩% من إجمالي الهجرة المصرية حيث تشير أغلب المصادر السابقة إلى تواجد نحو ٣.٥ مليون مصري بالخارج بصورة دائمة وتتركز الأعداد أساسا في الولايات المتحدة الامريكية وغرب وجنوب أوربا وهي المناطق الأكثر كثافة من حيث تواجد المصريين بها ثم استراليا وشمال أوربا بالإضافة إلى أعداد قليلة متواجدة بوسط آسيا وبعض من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.

تتميز الجالية بكل من الولايات المتحدة واستراليا وكندا بانها الأكثر تاهيلا والأرقي في المستوى العلمي ضمن الجاليات الاخرى بينما تتميز الجالية بدول جنوب اوربا (ايطاليا وفرنسا واليونان) بأنها الاقل في التاهيل والمستوى العلمي وذلك نظرا لكونها تتضمن اعداد من المهاجرين غير الشرعيين عبر المتوسط

والذين تقدر اعدادهم ما بين ٢٥٠ الف نسمة – ٣٥٠ الف نسمة وبالنسبة للنوع فهي هجره ذكورية خالصة.

أما بالنسبة للجاليات المصرية الاخرى بالخارج سواء أعداد فعلية أو تخصصات أو حتى بالنسبة للمستوى العلمي أوأي معلومات نوعية فليس هناك معلومات وافية عنها بأي شكل من الأشكال وخاصة حول جاليات وسط اسيا والاتحاد السوفيتي وكذلك التركيبة النوعية للجالية بتركيا.

وبشأن تحديد ملامح تقديرات للأعداد لمصريين بالخارج فيمكننا بالاعتماد على كافة المصادر السابقة أن نصل إلى وجود نحو ٨٥٠ الف مصري بالولايات المتحدة، و نحو ٣٠٠ ألف مصري بكندا ونحو ٣٥٠ الف مصري بالمملكة المتحدة (بريطانيا) أما التقديرات حول أعداد المصريين بدول غرب وجنوب اوربا أو ما يسمى في أدبيات الهجرة بدول شمال المتوسط فتتراوح ما بين مليون مصري إلى مليون و٤٠٠ ألف وتحديدا بإيطاليا وفرنسا وأسبانيا واليونان ، كما تقدر أعدادهم بدول شمال أوربا (السويد والنرويج والدانمارك وفنلندا) بنحو١٠٠ الف مصري بالإضافة إلى تواجد نحو ٧٥ الف مصري بجمهوريات وسط آسيا والإتحاد السوفيتي السابق بالإضافة إلى وصول أعداد المصريين بتركيا إلى نحو ٧٥ الف مصري بناء على التقديرات العامة للمصادر السابقة.

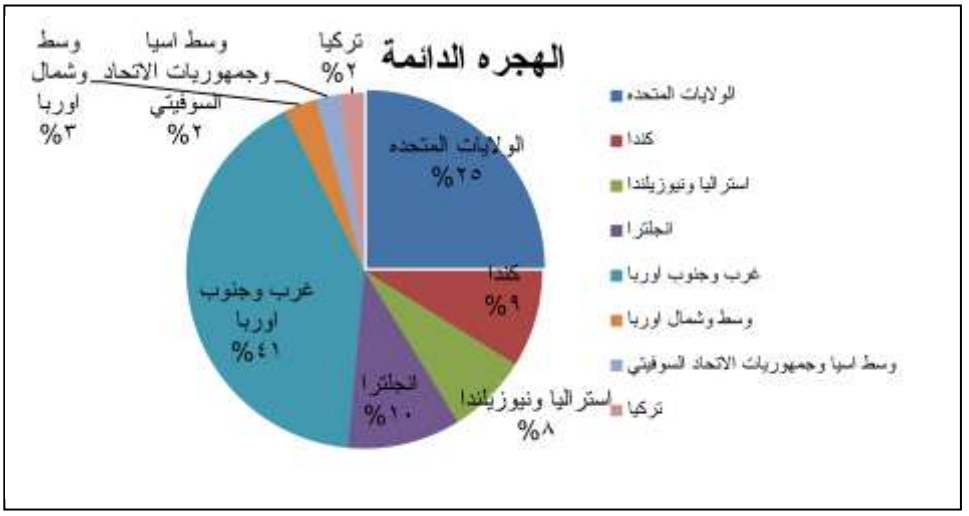

شكل (٥) تقديرات بتوزيع الهجرة المصرية الدائمة

المصدر : تقديرات توزيع المصريين بالخارج ، ندوة تحويلات المصريين في الخارج ، المعهد المصرفي المصري، القاهرة ديسمبر ٢٠١٤ إستنادا إلى مؤشرات وتقديرات الهجرة المصرية الخاصة بكل من وزارة الخارجية والاتحاد العام للمصريين في الخارج ومنظمة الهجرة الدولية .

بعد عرض التقديرات الخاصة بأعداد المصريين بالخارج وأماكن تواجدهم تجدر الإشارة أنه قد يكون من الصعب خلال الخمس سنوات القادمة إستمرار كثافة تيار الهجرة المصري وخاصة المؤقت منه نتيجة عدد من المتغيرات الإقتصادية التي من الممكن أن تؤثر على إستمرار تيار الهجرة المصري إلى الخارج.

أما بالنسبة للهجرة الدائمة فثمة صعوبات في الحصول على فرص عمل دائمة في أوربا أوالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة القادمة حيث فرض التطور العلمي والتكنولوجي الكبير في هذه المجتمعات وإعتماد هياكلها الاقتصادية في الغالب على قطاع الخدمات المتطور بإستمرار، فرض ذلك إنتقاء كفاءات في تخصصات معينة للعمل يصعب معها توقع كثافة تيار الهجرة الدائمة خلال الفترة القادمة.

من جهة أخرى لجأت بعض الدول وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية إلى زيادة الرسوم والضرائب على المغتربين تحديداً، على الرغم من إنخفاض عجز الموازنة السعودية لعام ٢٠١٧ بنسة ٣٣% عن ميزانيتها لعام ٢٠١٦ [١]، نتيجة الزيادة التدريجية في سعر البترول وإتجاه المملكة العربية السعودية إلى تنويع مصادر دخلها، حيث تبلغ العائدات البترولية نحو (٦٢) % فقط من إجمالي إيرادات المملكة لعام ٢٠١٦، على الرغم من ذلك تستمر سياسة زيادة الرسوم والضرائب على المغتربين من قبل المملكة العربية السعودية، مما قد يكون له تأثير مباشر على إستقدام عمالة جديدة من مصر خلال الفترة القادمة، وكذلك على إستمرار العمالة القائمة.

ولعل إقرار المملكة العربية السعودية لزيادة رسوم الإستقدام لكل فرد من أسرة المغترب وصلت إلى ١٠٠ ريال شهريا، بالإضافة إلى الإعلان عن نية المملكة فرض ضرائب على التحويلات الخارجه منها (تحويلات الوافدين) في محاولة منها لتعظيم مواردها من القرارات التي ربما ستؤثر على أعداد المصريين بالمملكة فضلا عن التزايد النسبي في حدة تيار "السعودة" مما قد يكون له تاثير مباشر على أعداد الهجرة بشكل عام والمؤقتة منها بشكل خاص خلال الفترة القادمة.

---

(١): جريدة العربية ،مقال بعنوان "السعودية تعلن الميزانية الجديدة" ، العدد الصادر بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠١٦.

١-٣-٣: الإطار المؤسسي المنظم للهجرة المصرية:

إذا انتقلنا للحديث حول الإطار التنظيمي للهجرة المصرية والمتمثل في المؤسسات والكيانات المنظمة لعملية الهجرة في مصر فسيتم أولاً عرض الجهات المعنية بالمصريين بالخارج وذلك على النحو التالي:

١-٣-٣-١ الجهات والكيانات المنظمة لعملية الهجرة:

١- تمثل وزارة الدولة لشئون الهجرة في الوقت الحالي المحرك الرئيسي والمنظم لكافة الشئون والقضايا المتعلقة بالهجرة وبالجاليات المصرية بالخارج وهي وزارة أعيد استحداثها مرة أخرى بحكومة الدكتور شريف اسماعيل التي تولت الوزارة في سبتمبر ٢٠١٥ بعد أن تم فصلها عن وزارة القوى العاملة والهجرة بعد أن تم ضمها عام ١٩٩٥(١)

تمثل الوزارة حاليا حلقة الوصل ما بين المصريين في الخارج ودولتهم على المستوى الخارجي والوزارات المختلفة ذات الصلة على المستوى المحلي، حيث تعني بتقديم الرعاية وكافة أشكال الدعم للجاليات المصرية في الخارج والعمل على إستدامة الروابط بينهم وبين وطنهم الأم، وكذلك تشرف على الإستحقاقات الإنتخابية المختلفة بالشكل الذي يكفل المساواة بين المواطن في الداخل والخارج.

٢- وزارة الخارجية – وهي الضلع الثاني من أضلاع المثلث الأساسية في تنظيم عملية الهجرة ومباشرة خطواتها من خلال القطاع القنصلي وإدارة الهجرة بها.

ويعني القطاع القنصلي بتسهيل كافة الإجراءات الرسمية للجاليات بالخارج بالإضافة إلى كونه حلقة الوصل بين الجاليات والوزارات المعنية في الداخل والخارج فيما يخص الإجراءات الرسمية في كافة المجالات والأنشطة، حيث تضع وزارة الخارجية رعاية المواطنين المصريين بالخارج على رأس أولوياتها، من خلال توفير كافة المساعدات الممكنه لهم عن طريق البعثات الدبلوماسية والقنصلية المصرية بالخارج لخدمة أبناء مصر في دول العالم بالإضافة إلى شبكة مكاتب الخدمات القنصلية التابعة لوزارة الخارجية والمنتشرة في كافة أرجاء جمهورية مصر العربية، كما تعمل على حل المشكلات التي قد

(١): وزارة الهجرة وشئون المصريين في الخارج، الموقع الرسمي http:www//emigration.gov.eg/

يواجهونها وتعزز من إرتباطهم وابنائهم بالوطن الأم وتحفز التواصل معهم، ويعمل القطاع القنصلي لوزارة الخارجية المصرية من خلال ١٦٢ بعثة قتصلية تغطي معظم دول العالم في القارات الخمس. [١]

٣- وزارة الداخلية: وتقوم وزارة الداخلية بإصدار تصاريح العمل للمهاجرين سواء هجره مؤقتة أو هجره دائمة كما تقوم أجهزة الوزارة بتسجيل كافة المسافرين العابرين للحدود المصرية من خلال نقاط الحدود المختلفة في المطارات والموانيء والنقاط البرية في أنحاء جمهورية مصر العربية.

١-٣-٣-٢:القانون المنظم للهجرة:

لا يزال القانون ١١١ لسنة ١٩٨٣ هو قانون الهجرة الأساسي المعمول به في مصر والمنظم لكافة العمليات المتعلقة بالهجرة.

يأتي القانون في خمسة ابواب أساسية على النحو التالي [٢]:

- **الباب الاول:** ويتضمن الأحكام العامة السارية على جميع المهاجرين الدائمين والمؤقتين كما يحدد الباب بشكل عام إختصاصات وزير الهجرة والمتمثلة في:
  - رعاية شئون المصريين المقيمين فى الخـــارج
  - تخطيط وتنظيم وتنفيذ ومتابعة سياسة هجرة المصريين إلى الخارج بهدف تدعيم صلاتهم بالوطن، وخدمة أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمصالح القومية للبلاد.
  - إعداد مشروعات القوانين والقرارات المتصلة بالهجرة إلى الخارج
  - إعداد مشروعات الإتفاقيات مع الدول الأجنبية لتوفير فرص العمل، وتيسير إقامة المصريين بدول المهجر وضمان حقوقهم ومصالحهم التى تكفلها لهم هذه الدول
  - إقتراح وسائل الإفادة من خبرة وكفاءة العلماء والخبراء من المصريين المقيمين بالخارج فى مجالات التنمية والإنتاج بالوطن.
  - العمل على تجميع البيانات الخاصة بالمصريين بالخارج ووضعها بشكل متكامل في قاعدة بيانات.

---

(١): وزارة الخارجية المصرية ،الموقع الرسمي /www.mfa.gov.eg

(٢): قانون الهجرة المصري ١١١ لسنة ١٩٨٣

- **يتضمن الباب الثاني:** الأحكام الخاصة بالهجرة الدائمة وشروط الاحتفاظ بالجنسية المصرية في حال إكتساب جنسية أخرى وحالات سقوط صفة المهاجر عنه وفي المقابل تضمن الباب الثالث أحكام وشروط الهجرة المؤقتة وأسباب زوال صفتها.

في حين يتضمن الباب الرابع حقوق المهاجرين بصفة عامة من حيث إعفاء عائدات الإستثمار والودائع في البنوك المصرية وكذلك مساواته في المعاملة مع المستثمر الأجنبي في حالة إقامة مشروعات استثمارية على أرض الوطن الأم . **في حين يتضمن الباب الخامس** والأخير القواعد العامة الواجبه لأي مهاجر مصري سواء مؤقت أو دائم ، أو من حيث الجنسية سواء كان مصري خالص أو حائز على جنسية دولة أخرى.

ملاحظات حول القانون:

بصفه عامة يعتبر قانون الهجرة الحالي ١١١ لسنة ١٩٨٣ من القوانين الوافية والشاملة لعدد كبير من المفاهيم والمفسرة لعدد من قضايا الهجرة والمتضمنه لعدد كبير من الآليات المحركة لعمل الكيانات المكمله والعاملة في مجال الهجرة والمنظمه لأحكامها وعلى رأسها اللجنة العليا للهجره والتي تشكلت بحكم القرار ١٠٨٦ لعام ٨٣ والتي تباشر عملها بحكم القانون حتى الآن وصدر لها قرار رقم ٢٠٠ لعام ١٩٩٧ بتجديد عملها ووضعها مباشرة تحت رئاسة وزير القوى العاملة والهجرة بصفته الوزير المختص والتي إنتقلت الآن بالتبعية إلى رئاسة السيدة وزيرة شئون المصريين بالخارج والتي تتضمن كافة الجهات المعنية بالهجرة على النحو التالي:

- وزارة التعليم العالي - وزارة التعليم - وزارة البحث العلمي
- وزارة الداخلية - وزارة الخارجية - وزارة الدفاع
- وزارة التخطيط - وزارة الإعلام - وزارة السياحة
- وزارة المالية - وزارة السياحة - وزارة الطيران

وانضم لها مؤخرا وزارة الاستثمار ممثلة في الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

وعلى الرغم من ذلك فلا تزال الحاجة ماسة إلى صدور قانون جديد للهجرة يتماشي مع قضايا العصر الحالي ويتناول مفردات الهجرة الجديدة ويتسق مع المستجدات الحالية على الصعيد السياسي والإجتماعي والإقتصادي سواء تم

إقرار مشروع قانون الهجرة الجديد الذي أعدته وزارة القوى العاملة والهجرة السابقة من قبل البرلمان الحالي أو تم إصدار قانون جديد للهجرة يركز على قضايا الهجرة الحالية وينظم آليات عمل كافة الكيانات المعنية بالهجرة ويفصل في اختصاصتها.

مشروع قانون الهجرة الجديد:

في هذا الصدد لابد من الإشارة إلى قيام وزارة القوى العاملة والهجرة في اغسطس ٢٠١٥ بإصدار مشروع قانون معدل للهجرة يتضمن ٦ أبواب رئيسية و ٢٣ مادة حيث تضمن الباب الأول التعاريف العامة المتعلقة بالهجرة من حيث التعريف والفرق بين الهجرة المؤقتة والدائمة وتعريف الوزير والوزارة المختصة والباب الثاني يتضمن الأحكام العامة للهجرة وتحديد إختصاصات الوزير المختص والكيانات المحدده للتعامل مع المصريين بالخارج والمجالس المنبثقة.

تضمن الباب الثالث الإجراءات المنظمة لعملية الهجرة والباب الرابع جاء به تحديد حقوق وواجبات المهاجرين كما تضمن الباب الخامس تحديد دور الشركات المنظمة للهجرة والتحاق المصريين للعمل في الخارج وتضمن الباب السادس والأخير الخروقات وانواع العقوبات المترتبة على ذلك.

بصفة عامة تطرق القانون لعدد من المناطق الجديدة على مفاهيم الهجرة والتي تطورت بشكل طبيعي وتم استحداثها في إيجديات الهجرة ولم يتطرق إليها في قانون ١١١ لسنة ١٩٨٣ ولعل من أبرز هذه المناطق تحديد دور القطاع الخاص في دعم التنمية بهدف الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وكذلك تطرق القانون لقضايا الهجرة القسرية وأساليب الهجرة غير الشرعية واشكالها وكذلك دور شركات الحاق العمالة بالخارج في تنظيم عملية الهجرة بشكل عام ودور مراكز التدريب والتأهيل في تحسين نوعية المهاجر ورفع امكانياته لتحقيق قدر أكبر من التنافسية، وهي كلها قضايا جديدة ومفاهيم مستحدثة في عملية الهجرة.

من ناحية أخرى لا يزال مشروع القانون يفتقر إلى العديد من الجوانب الهامة لعل أهمها عدم تحديد آليات عمل الكيانات المنظمة للجاليات بالخارج وهو الأمر الذي يعاني من فوضى كبيرة منذ فترات زمنية طويلة إختلط معها عمل هذه الكيانات وأدوارها وغياب تأثرها لفترات طويلة مثل اتحادات الجاليات والنوادي وروابط المصريين وغيرها من الكيانات التي تعمل في الخارج بشكل متضارب وتفتقد إلى آلية ومنهجية عمل تتماشي مع اهداف الدولة ورؤيتها فيما يخص التعامل مع ملف المصريين في الخارج.

كذلك يؤخذ على مشروع القانون الجديد عدم إتيانه بجديد بشأن عمل الكيانات والمجالس المرتبطة بعملية الهجرة في مصر ولم يتطرق ايضا لآليات عملها وتنظيم أدوارها بحيث تزيد فاعلية عملها وتتحسن نتائجها حيث استبدل اللجنة العليا للهجرة بكيان جديد يسمي المجلس القومي لرعاية شئون المهاجرين بدون تحديد دقيق لأدواره ومسئولياته والأهم أساليب تقييم آدائه.

بصفه عامة يمكننا القول انه على الرغم من تطرق القانون لعدد من المناطق الجديدة المتعلقة والمنظمة لعملية الهجرة من مصر كالهجرة غير الشرعية ومؤسسات التدريب والتأهيل وعمل الشركات الخاصة بإلحاق العماله بالخارج إلا أن القانون بصفه عامة يفتقر إلى تحديد آليات عمل كل الجهات المتشابكة والمنظمة لعملية الهجرة سواء داخلياً أو خارجياً وكذلك تحديد الأدوار وسبل تقييم عملها وهي نفس القضايا المزمنة المتعلقة بكافة المؤسسات المشاركة في عملية الهجرة منذ صدور قانون الهجرة المعمول به حاليا (قانون ١١١ لسنة ١٩٨٣)، لذلك تم إرجاء العمل بالقانون لحين عرضه على مجلس الشعب بعد تعديلة من قبل وزارة الهجرة وشئون المصريين بالخارج وهو ما تعكف عليه الوزارة في الوقت الحالي نظرا لصدور مشروع القانون أثناء تولي وزارة القوى العاملة والهجرة ملف المصريين بالخارج في حكومة السيد المهندس إبراهيم محلب في أغسطس ٢٠١٥ قبل إستحداث وزارة المصريين بالخارج في سبتمبر من نفس العام، وبناء على ذلك لا يزال قانون ١١١ لسنة ١٩٨٣ هو قانون الهجرة المعمول به حتي الان.

١-٤: وضع مصر في الإطار العالمي والإقليمي كدولة مستقبلة للتحويلات:

بعد إستعراض المفاهيم الأساسية للهجرة والتحويلات وأهم المسارات للهجرة ومدى تطابق مسارات التحويلات معها، إنتقلت الدراسة بعد ذلك من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي لعرض واقع الهجرة الحالي وتوزيع المصريين بالخارج طبقا لانواع الهجرة، تستعرض الدراسة خلال الجزء التالي موقف مصر الحالي كدولة مستقبلة للتحويلات من الخارج سواء في الإطار العالمي أو الإقليمي يلية عرض هيكل التحويلات الحالي تبعاً لدولة المصدر بنفس نسق عرض موقف الهجرة المصري، مع الإشارة إلى الإعتماد على بيانات البنك المركزي حول صافي التحويلات الخاصة من الخارج والتي ستركز عليها الدراسة خلال الفصول التالية، خاصة في ظل الثبات النسبي للتحويلات الخارجة من مصر من قبل العمالة الأجنبية العاملة

في مصر والتي تراوحت ما بين قيمة ٣٥٠ مليون دولار عام ٢٠١٠ إلى قيمة ٤.٧ مليون دولار تقريبا في ٢٠١٥، لذلك سيتم التركيز على صافي قيم التحويلات الواردة إلى مصر من العاملين بالخارج بهدف زيادتها وتعظيم الإستفادة منها بإعتبارة موضوع الدراسة الأساسي. [١]

في البداية يستعرض الجدول التالي حركة التحويلات حول العالم بدءا من عام ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠١٥ متضمنا التطورات في تدفقات التحويلات حول العالم ونصيب الدول النامية منها وبالتالي نصيب مصر منها كما يستعرض معدلات نمو التحويلات خلال الفترة وهو ما سيوضح وضع مصر كدولة مستقبلة للتحويلات وذلك على النحو التالي:

القيم	2010	2011	2012	2013	2014	2015
دول العالم (القيمة بالمليار دولار)	463.7	525.9	547.0	572.3	592.9	601.3
معدل النمو %	7.3	14.2	4.0	4.6	3.5	1.4
الدول النامية (القيمة بالمليار دولار)	335.7	377.9	400.7	416.2	431.1	440.5
معدل النمو %	9.8	1.2	6.1	3.8	3.6	2.1
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	38.9	41.6	48.5	48.8	50.9	51.7
معدل النمو %	15	6.9	16.8	1.8	4.3	1.5
إجمالي التحويلات لمصر (القيمة بالمليار دولار)	12.45	14.32	19.236	17.833	19.570	20.391
معدل النمو %	41	15	34.3	-7.2	9.7	4.1

جدول (٢) : وضع مصر العالمي والإقليمي كدولة مستقبلة للتحويلات المصدر: مجموعة البنك الدولي، (حقائق وأرقام الهجرة والتحويلات ، ٢٠١٦) واشنطن ٢٠١٦.

(١)البنك المركزي المصري، بيانات صادره عن إدارة التحويلات بالبنك، ٢٠١٧.

ملاحظات عامة على الجدول الخاص بعرض وضع مصر على المستوى العالمي والإقليمي كدولة مستقبلة للتحويلات:

- وصل حجم التحويلات عالمياً بنهاية عام ٢٠١٥ إلى ٦٠١.٣ مليار دولار أمريكي بمعدل نمو بلغ تقريبا ١.٤% عن عام ٢٠١٤ كان نصيب الدول النامية منها ٤٤٠ مليار دولار والذي شمل اتجاة التحويلات بين دول الشمال للجنوب بالإضافة إلى تيار التحويلات من الجنوب للجنوب بنسبة تقترب من ٧٣% من إجمالي التحويلات العالمية.
- في حين بلغ نصيب دول الشرق الأوسط والشمال الأفريقي من إجمالي حجم التحويلات للدول النامية نحو ١١% بقيمة ٥١ مليار دولار امريكي كان نصيب مصر منها ٢٠.٣ مليار دولار امريكي بنسبة تزيد عن ٣٩% من إجمالي حجم التحويلات للمنطقة لتحتل مصر المركز الأول خلال هذا العام بالنسبة لحجم التحويلات المستقبلة في المنطقة (شمال أفريقيا والشرق الأوسط) والثانية أفريقيا بعد نيجيريا والمركز السابع عالمياً بعد كل من الهند والصين وهما الدولتين المتصدرتين لقائمة الدول العشر الأولى المستقبلة للتحويلات عالميا تلتهما كل من الفلبين والمكسيك وفرنسا ثم نيجيريا ومصر في المركز السابع ثم تلى مصر كل من باكستان وألمانيا وبنجلاديش في قائمة الدول العشر الأكثر إستقبالا للتحويلات عالميا[١]
- بصفه عامه يلاحظ من الجدول السابق أن إتجاه التحويلات للدول النامية والتحويلات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA كان تصاعدي خلال الخمس سنوات الأخيره. بالنسبة للتحويلات لمصر خلال الخمس سنوات الأخيره فقد شهدت نمو قيم التحويلات لمصر في نسق تصاعدي خلال السنوات الخمس الاخيرة باستثناء وحيد وهو تغير سالب لمعدل نمو التحويلات لمصر خلال عام ٢٠١٣ بمعدل (-٧.٢%) حين وصلت قية التحويلات المستقبلة إلى ١٧.٨٣٣ مليار تقريبا في ٢٠١٣ بعد ان كانت ١٩.٨٣٦ مليار دولار في ٢٠١٢.

(1):World Bank Group, Migration and remittances factbook 2016, Washington, 2016, top receiving countries, Page 12.

- يظهر الشكل البياني التالي الإتجاه العام لنمو التحويلات على المستوى المحلي (المستقبلة في مصر) وعلاقتها بالتحويلات المستقبلة إقليميا (على مستوى شمال إفريقيا والشرق الأوسط) مع علاقتها بكمية التحويلات المستقبلة من قبل الدول النامية ككل ومن ثم نسبتها إلى حركة التحويلات العالمية بشكل عام.

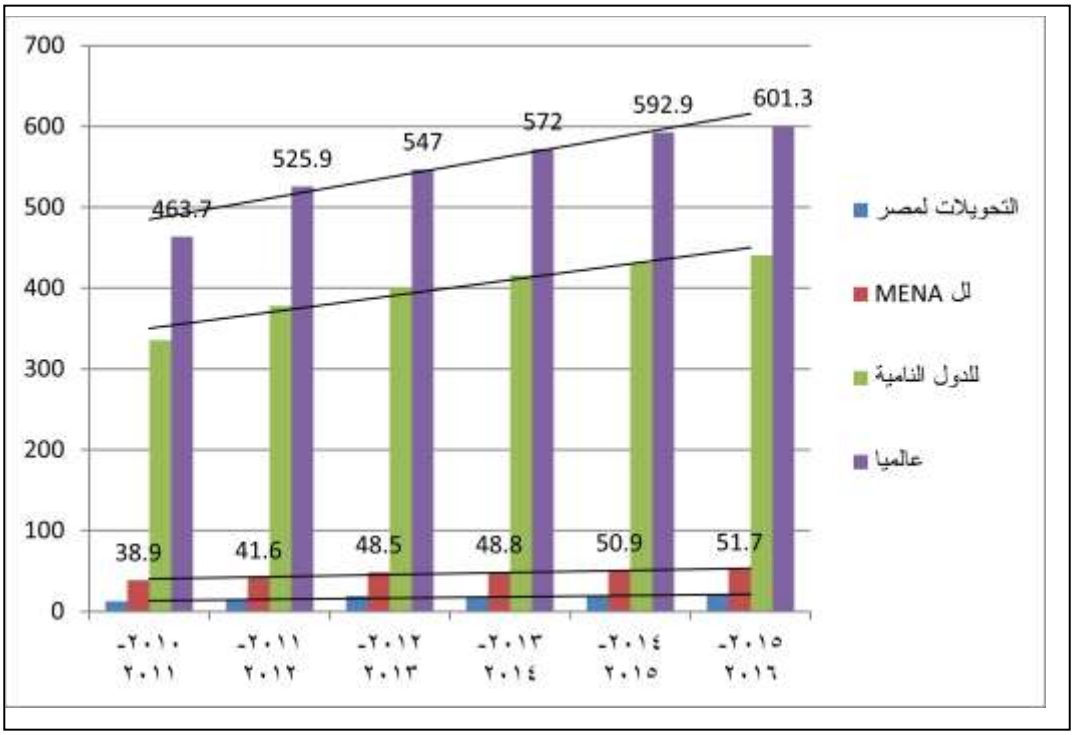

شكل (٦) : الإتجاه العام للتحويلات على المستوى العالمي والدول النامية والإقليمي والمحلي بالنسبة لمصر ونمو حجم التحويلات لكل منهم.
المصدر: حقائق وارقام التحويلات العالمية، مجموعة البنك الدولي ، واشنطن ٢٠١٦

- على مستوى التحويلات عالمياً فقد تراوح نصيب مصر من إجمالي التحويلات العالمية ما بين 3.3 % عام ٢٠١٠ حتى وصلت إلى 3.5% عام ٢٠١٢ كأعلي نصيب لمصر من إجمالي التحويلات العالمية خلال السنوات الست الأخيرة.

- من حيث نصيب مصر من إجمالي التحويلات الواردة للدول النامية خلال الست سنوات الأخيرة فسنجد ان النسبة قد تراوحت ما بين ٣.٧% عام ٢٠١٠ من إجمالي التحويلات حتى وصلت إلى ٤.٦% من إجمالي التحويلات الواردة للدول النامية عام ٢٠١٥..
- تأتي مصر في المركز الأول كدولة مستقبلة للتحويلات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA طوال فترة العرض وإذا تتبعنا نسبة التحويلات لمصر إلى إجمالي تحويلات المنطقة خلال السنوات الست الأخيرة فسنجد أنها تتراوح بين ٣٢% عام ٢٠١٠ كأقل نسبة من إجمالي التحويلات بينما وصلت إلى ٣٩.٢ % من إجمالي التحويلات الواردة للمنطقة عام ٢٠١٥.[١]

١-٤-١: : تطور ترتيب مصر ضمن قائمة الدول المستقبلة للتحويلات عالميا

- أستهلت مصر العقد الثاني من الألفية الثالثة بدخولها ضمن الدول العشر الأكثر جذبا لتحويلات المغتربين على مستوى العالم بعد أن كانت في المركز ال١٤ عالميا عام ٢٠٠٩. [٢]
- وقد بلغ حجم تحويلات المصريين بالخارج خلال عام ٢٠١٠ نحو ١٢.٤٥ مليار دولار أمريكي لتحتل مصر المركز الأول في إفريقيا متقدمه على نيجيريا في ترتيب الدول المستقبلة للتحويلات، من جهة أخرى تأتي مصر في المركز الأول في منطقة MENA (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) في قائمة الدول المستقبلة للتحويلات بدءا من منتصف التسعينات حتى الآن.
- في حين خلت المراكز العشر الاولى من أي دولة عربية بخلاف مصر، جاءت لبنان في المركز الرابع عشر بقيمة تحويلات ٧ مليار دولار أمريكي حيث تتميز لبنان بوجه عام بوجود بنية مؤسسية داعمة للمغتربين اللبنانين على مستوى العالم ووجود شبكة من الجهات الحكومية التي تهتم بالمغتربين بالإضافة إلى وجود كيانات وروابط قوية للمغتربين اللبنانين على مستوى العالم.

(1): World Bank Group, Migration and remittances fact book 2016, Washington 2016, top receiving countries, Page 12.

(2):World Bank ,Migration and Development Brief 12, , Washington, 2010, Page 2

وفيما يلي سيتم عرض تطور وضع مصر الزمني وترتيبها ضمن قائمة الدول المسقبلة للتحويلات عالميا وإقليميا خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥.

- شهد عام ٢٠١١ نمو في معدل التحويلات عالميا حيث زادت بنسبة ١٤.٢ % تقريبا وقد يرجع ذلك إلى زيادة الفوائض المالية نسبياً عالمياً مع إنحسار آثار موجات الأزمة العالمية خاصة في أوربا وأمريكا الشمالية والخليج وإن كانت اقتصاديات الخليج هي الأقل تأثرا عالميا بالأزمة. في هذا السياق فقد احتلت مصر المركز الخامس عالميا في قائمة الدول المستقبلة للتحويلات مع ثبات الدول الأربع الأخرى تقريبا منذ العام الذي يسبقة (الهند والصين والمكسيك والفلبين) بقيمة تحويلات ١٤.٢٣ مليار دولار أمريكي بمعدل نمو يصل إلى ١٤.٢% نسبة إلى إجمالي التحويلات التي تلقتها في ٢٠١٠ حيث أحتلت مصر المركز الخامس ضمن الدول العشر الأولى المستقبلة للتحويلات.

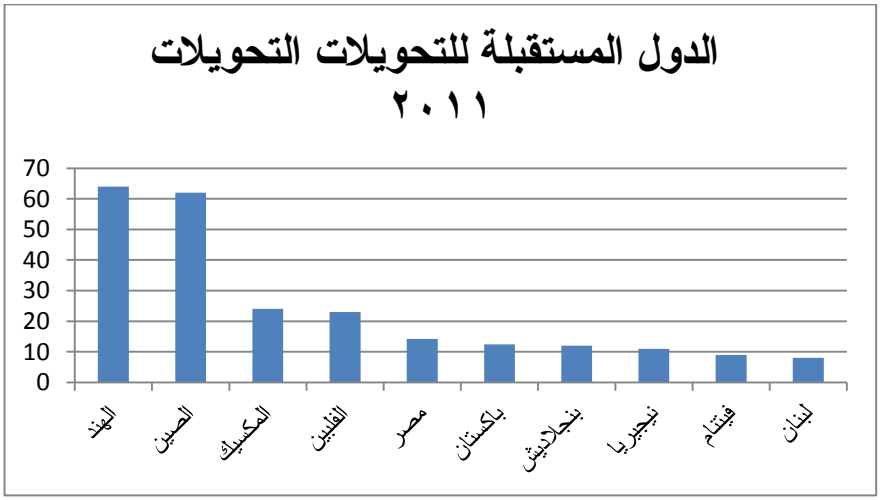

شكل ٧: الدول المستقبلة للتحويلات ٢٠١١
المصدر: النشرة ١٨ للهجرة والتنمية، البنك الدولي ، واشنطن، إبريل ٢٠١٢

- احتلت مصر المركز الأول في منطقة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما أحتلت الصدارة في قائمة الدول الأفريقية ككل، في حين نجد أن نسبة التحويلات خلال هذا العام لإجمالي التحويلات التي تلقتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم تختلف عن السنة السابقة لذلك نتيجة نمو حجم التحويلات التي تلقتها المنطقة وخصوصا دول المغرب العربي نتيجة بداية ظهور الفوائض المالية في دول أوربا والتي سمحت بزيادة حجم التحويلات لهذه الدول ،حيث ظلت القيمة حول 34% من إجمالي التحويلات للمنطقة.
- من الملاحظ خلال هذا العام دخول لبنان لأول مرة ضمن قائمة الدول العشر المستقبلة للتحويلات وتقدم ترتيب نيجيريا عالميا للمركز الثامن بعد أن أحتلت العاشر في السنة السابقة وربما يعود ذلك لنفس السبب المتمثل في بداية حدوث انتعاش اقتصادي بأوروبا وأمريكا.

- اذا إنتقلنا للعام ٢٠١٢ فسنجد أن حجم التحويلات لمصر قد شهد نمو كبير وصل إلى ٣٤% عن العام السابق لتصل التحويلات إلى ١٩.٢ مليار دولار إلا ان ترتيب مصر في قائمة الدول المستقبلة للتحويلات قد تراجع مركزين لتحتل مصر المركز السابع لصالح نيجيريا والتي حققت قيمة تحويلات ٢١ مليار دولار.

- من الملاحظ بوجه عام ثبات ترتيب الدولتين الأولى والثانية بالقائمة خلال العقد الأخير تقريبا (الهند والصين) والذي يرجع بالأساس إلى كبر حجم الجاليات لدى الدولتين وإنتشارهم تقريبا بجميع قارات العالم حيث يشير البنك الدولي إلى وجود ما يقرب من ١٨ مليون مغترب هندي فـي مختلف دول العالم في حين تشير نفس التقديرات إلى وجود أكثر من ٣٥ مليون صيني مغترب حول العالم.

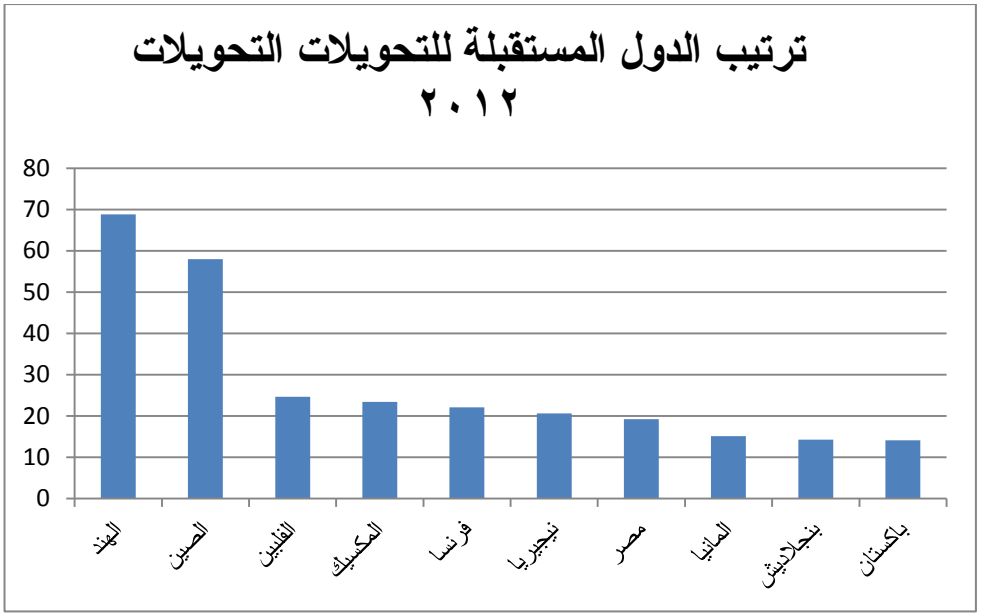

شكل (٨) : ترتيب مصر عالميا ضمن الدولة المستقبلة للتحويلات عام ٢٠١٢

المصدر: النشرة ٢٠ للهجرة والتنمية، البنك الدولي ، واشنطن، ٢٠١٣

- وتجدر هنا الإشارة إلى عدم تأثر حجم التحويلات لمصر خلال هذا العام بآثار ثورات الربيع العربي والذي شهد عدد من الآثار السلبية لهذه الثورات ليس فقط داخل مصر ولكن إقليميا أيضا (رجوع عدد كبير من العمالة المصرية في ليبيا على سبيل المثال) إلا أنه في المقابل زاد حجم التحويلات بنسبة كبيرة (٣٤) % ، وقد أدى ذلك لتصاعد وجهتي نظر متعارضتين تماما لبحث أسباب الإرتفاع ، حيث تبنى أصحاب التفسير الأول فرضية محاولة تكاتف المصريين للمساهمة في بناء وطنهم بعد فترة طويلة من الركود السياسي وقد إستند أصحاب هذا الرأي إلى حقيقة إطلاق عدد من المبادرات من هذا النوع وخاصة للمصريين الموجودين في دول الخليج العربي كمبادرة اتحاد المصريين في الخارج على سبيل المثال والتي تبنتها الجالية المصرية بقطر وتم الترويج لها بالمملكة العربية السعودية والتي تقوم على تخصيص كافة أفراد الجالية لمبلغ محدد يتم تحويلة شهريا إلى

أحد البنوك المصرية الحكومية [1]، والعديد من المبادرات الداعمة للإقتصاد المصري بشكل عام كحملة إشتري هديتك من مصر والتي أطلقها الاتحاد العام للمصريين بالخارج.

- على العكس من ذلك كان هناك أصوات أخرى ظهرت لتؤكد ان ذلك قد تم بإيعاز من تيار سياسي معين في محاولة لتمكينة سياسياً والعمل على إستقرار وضعه السياسي والاقتصادي في مصر عن طريق وضع إمكانيات مالية كبيرة لصالح هذا التيار إلا ان هذه الفرضية تفتقد للبراهين والأدلة التي تؤكدها خاصة في ظل عدم توافر معلومات حقيقية حول التوجه السياسي لأصحاب التحويلات المالية خلال هذه الفترة وهو الأمر الذي يستحيل إثباته.

- شهد العام التالي ٢٠١٣ تغير سالب في معدلات نمو حجم التحويلات التي إستقبلتها مصر بقيمة ٧.٢% حيث بلغت التحويلات ١٧.٨ مليار دولار ، وعلى الرغم من ذلك حافظت مصر على مركزها السابع عالميا في قائمة الدول المستقبلة للتحويلات والتي لم تشهد أي تغييرات في ترتيب الدول عن عام ٢٠١٢ باستثناء دخول اوكرانيا في المركز العاشر بدلا من لبنان والتي تراجعت للمركز الثاني عشر خلال هذا العام.
- وقد أثارت تلك النقطة خلال هذا العام نفس الجدل الدائر ما بين فكرتي تدفق التحويلات من الخارج بسبب الرغبة في دعم تيار سياسي معين او على العكس جاء تدفق التحويلات بسبب رغبة المصريين في دعم الاقتصاد الوطني.

(١)– الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، إدارة المصريين بالخارج- قطاع ترويج الاستثمار- القاهرة ٢٠١٥.

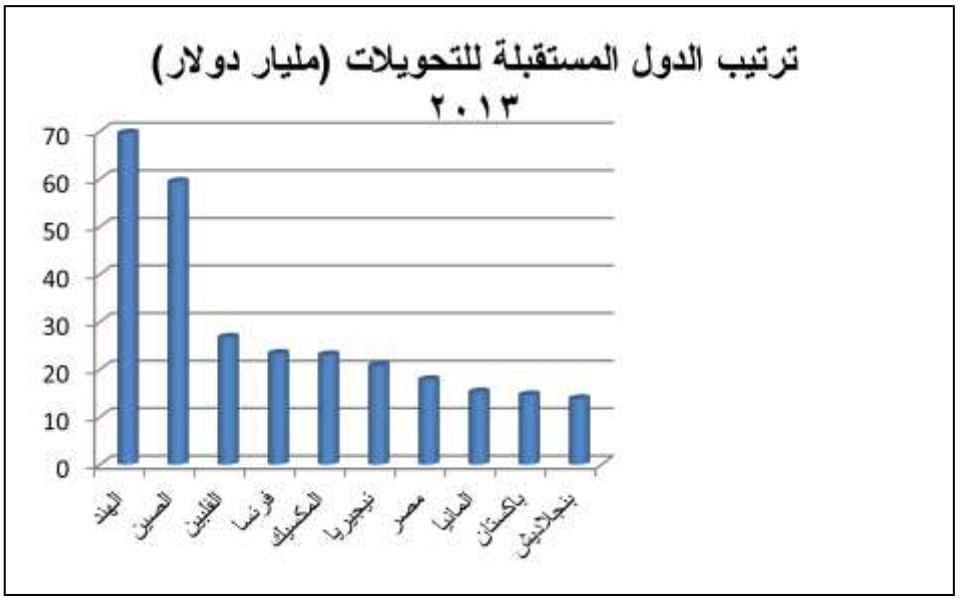

شكل (٩) : الدول المستقبلة للتحويلات ٢٠١٣:

المصدر: البنك الدولي **النشرة "٢٠" للهجرة والتنمية، البنك الدولي ، واشنطن، ٢٠١٣**

- بصفة عامة لم تتغير قيم التحويلات التتي استقبلتها مصر في ٢٠١٤ عن سابقتها حيث

إستمرت مصر في المركز السابع عالميا ضمن الدول المستقبلة للتحويلات يسبقها نفس الدول التي سبقتها خلال العام السابق ٢٠١٣ على الرغم من نمو التحويلات لمصر بقيمة ٩.٢% عن العام السابق ٢٠١٣.

- يعكس حجم التحويلات لمصر خلال هذا العام ضعف احتمالية فكرة تسييس التحويلات لصالح تيار معين حيث حافظت مصر على نفس معدل التحويلات تقريبا رغم قيام ثورة ٣٠ يونيه خلال هذا العام، وربما يرجع زيادة التحويلات عموما إلى التحسن النسبي في مناخ الاستثمار خلال النصف الثاني من هذا العام بالإضافة إلى عدم تاثر دول الخليج بشكل عام بانخفاض اسعار البترول العالمية مما حافظ على معدلات الدخول في دول الخليج.

- أخيرا لم يطرأ تغيير على ترتيب مصر ضمن الدول المستقبلة للتحويلات عام ٢٠١٥ طبقا لبيانات البنك الدولي حيث حافظت مصر على مركزها السادس بل ولم تشهد قائمة الدول العشر أي تغيير من الأساس بخلاف تبادل مركزي باكستان وألمانيا ما بين الثامن والتاسع خلال هذا العام.

١-٤-٢: ترتيب مصر ضمن الدول المستقبلة للتحويلات تبعا لمعايير نسبتها من الناتج القومي

بعد إستعراض التطور في مركز مصـر في قائمة الدول العشر الأكثر إستقبالا لتحويلات المغتربين خلال فترة الدراسة تجدر الإشارة إلى وجود معايير أخرى لترتيب الدول ولعل من أهم هذه المعايير نسبة المساهمة في إجمالي الناتج القومي وهو من المعايير الأساسية التي يتم على أساسها ترتيب الدول المستقبلة للتحويلات في عدد من المصادر.

بصفه عامة ليس هناك أي علاقة بين ترتيب الدول تبعا لحجم التحويلات عالميا وبين مساهمة التحويلات في الناتج القومي بل على العكس وجد بصفة عامة أن من خصائص التحويلات الرئيسية على مستوى العالم ان الدول الأقل إستقبالا للتحويلات هي الدول الأكثر إعتمادية على هذه التحويلات على المستوى القومي. (١)

من هذا المنطلق سنجد أن قائمة الدول العشر عالميا لعام ٢٠١٤ الأكثر إستقبالا للتحويلات سيحل محلها قائمة دول جديدة تماماً إذا طبقنا معيار نسبة مساهمة التحويلات لإجمالي الناتج القومي كما يلي:

(١): World Bank, Remittances and development, lessons from Latin America; Edited by Faio Fajnzelber; Washington 2008, P. 52.

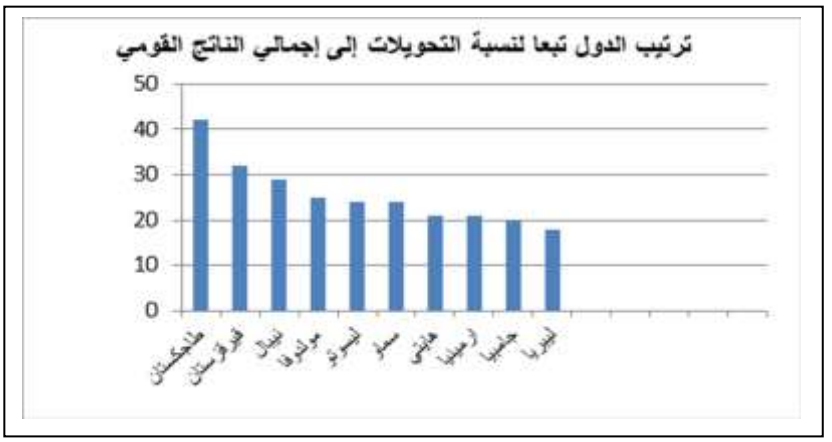

شكل (١٠) ترتيب الدول المستقبلة للتحويلات تبعا لنسبتها من إجمالي الناتج
المصدر: حقائق وأرقام التحويلات العالمية، مجموعة البنك الدولي ، واشنطن ٢٠١٦

- ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن ترتيب مصر عالميا تبعا لهذا المعيار يقع تقريبا في المرتبة ٢٨ عالميا خلال عام ٢٠١٤ في حين أنها تقع في المركز السادس من حيث حجم التحويلات. نفس الأمر ينطبق على ترتيب مصر ضمن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ففي حين احتلت مصر المركز الأول ضمن قائمة الدول المستقبلة للتحويلات تبعا لحجم التحويلات كما يوضح الشكل التالـــي:

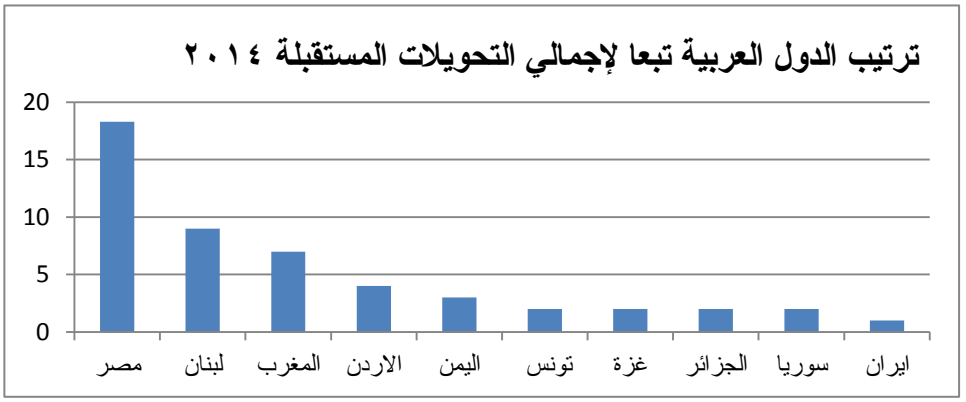

شكل (١١) ترتيب الدول العربية المستقبلة للتحويلات لعام ٢٠١٤ تبعا لكمية التحويلات
المصدر: حقائق وارقام التحويلات العالمية، مجموعة البنك الدولي ، واشنطن ٢٠١٦

في حين أننا لو اعتمدنا على معيار المساهمة في إجمالي الناتج فسيتغير الترتيب تماما لتحتل مصر المركز الخامس بعد لبنان والأردن واليمن والمغرب في ضوء أن التحويلات لا تساهم إلا بنسبة ٦.٤% تقريبا من إجمالي الناتج القومي لهذا العام في مصر (٢٠١٤) في حين تعدت مساهمة التحويلات نحو ١٨% في لبنان كما يظهر الشكل التالي من إجمالي الناتج:

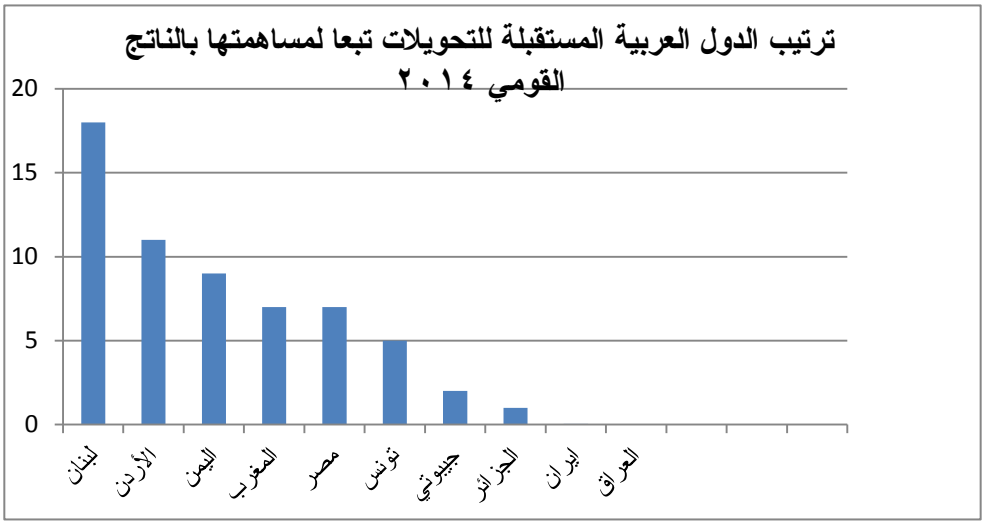

شكل (١٢) ترتيب الدول العربية المستقبلة للتحويلات لعام ٢٠١٤ تبعا لمساهماتها في الناتج القومي

المصدر: حقائق وارقام التحويلات العالمية، مجموعة البنك الدولي ، واشنطن ٢٠١٦

يرجع ذلك كما يشير البنك الدولي إلى إعتمادية عدد من الإقتصاديات الصغيرة على التحويلات كمصدر اساسي ورئيسي للنقد الاجنبي ولا تتميز هذه الاقتصاديات بتنوع الأنشطة الإقتصادية كما تتميز مصر ما بين عائدات كبيرة للصادرات ودخل لقناة السويس بالإضافة إلى إستثمارات أجنبية مباشرة فضلا عن عائدات الأنشطة الخدمية وعلى رأسها السياحة التي تعد من القطاعات الأساسية المولدة للدخل في الاقتصاد المصري لذلك لا تتراوح نسبة مساهمة التحويلات من إجمالي حول نسبة ٦.٥%.

في حين نجد أن دولة لا تتميز بالتنوع القطاعي وذات إقتصاد محدود الحجم كدولة طاجكستان في وسط آسيا تحتل المركز الأول منذ ٢٠١٠ حتى الآن في قائمة الدول المستقبلة للتحويلات تبعا لنصيبها من إجمالي الناتج لديها، وهو ما يفسر التفاوت في مركز مصر خلال هذه الفترة ما بين المركز ٢٥ عالميا والثلاثين في قائمة هذه الدول.

١-٤-٣: هيكل التحويلات الواردة لمصر تبعا لدولة المصدر خلال العام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥:

بالنظر إلى هيكل تحويلات المصريين في الخارج تبعا لدولة المصدر فسنلاحظ من الوهله الأولى الأهمية النسبية الكبيرة للتحويلات الواردة من بلاد الهجرة المؤقتة عن مثيلتها من دول الهجرة الدائمة مقارنة بحجمهم النسبي الطبيعي من حيث أعداد المهاجرين . فإذا كانت التقديرات تشير كما تم بالعرض إلى وجود نحو ٦١% من إجمالي المهاجرين بدول الهجرة المؤقتة (دول الخليج العربي والمشرق العربي وليبيا) بشكل اساسي في حين يوجد ٣٩% من إجمالي المهاجرين في دول الهجرة الدائمة (الولايات المتحدة الامريكية وكندا واستراليا وأوربا) تشير البيانات الأولية الصادرة عن البنك المركزي أثناء سلسلة من المقابلات التي قام بها الباحث مع إدارة التحويلات الخارجية بالبنك المركزي والتي تناولت التحويلات خلال العام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥ بإعتبارها مؤشر واضح على توزيع التحويلات المستقبلة بما يعطينا صورة عامة حول مصدر التحويلات وأهمية الدول المصدرة لها لما يتبع ذلك من إجراءات وسياسات متخذه، وذلك نظرا لان مصادر التحويلات لا تزال غير مسموح بنشرها في نشرات البنك الدورية وتقاريره السنوية، في هذا الصدد يشير التقرير إلى أن دول الهجرة المؤقتة مسئولة عن ما يزيد عن ٧٣.٥ % من إجمالي التحويلات بقيمة تقترب من ١٤.٥ مليار دولار تقريبا خلال العام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥ في حين تستقبل مصر نحو ٢٤% فقط من إجمالي التحويلات إليها للعام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥ بقيمة تقترب من ٤.٨ مليار دولار تقريبا من دول الهجرة الدائمة مع وجود ٢.٥% من بلاد متفرقة بنسب بسيطة من إجمالي التحويلات الواردة.

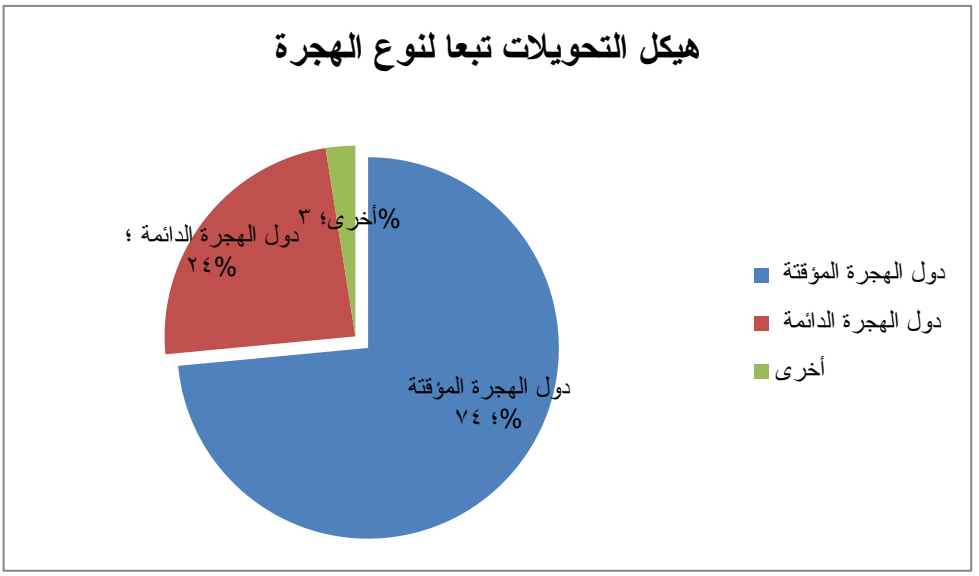

شكل (١٣) هيكل التحويلات المصرية تبعا لنوع الهجرة
المصدر: البنك المركزي المصري، إدارة التحويلات الخارجية، ، القاهرة، ٢٠١٧.

أما من حيث الدول مصدر التحويلات فسنجد ان المملكة العربية السعودية تأتي في المركز الاول كدولة مصدرة للتحويلات لمصر بقيمة تعدت ٧.٥ مليار دولار سنويا بنسبة ٣٩% تقريبا من إجمالي التحويلات الوارد خلال العام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥.

تحتل الكويت المركز الثاني من حيث الدول المصدرة للتحويلات لمصر بقيمة ٢ مليار دولار تقريبا سنويا أي ما يعادل ١٠.٥% تقريبا من إجمالي التحويلات الواردة، ثم تأتي الولايات المتحدة الامريكية في المركز الثالث بقيمة ١.٨ مليار دولار اي ما يعادل ٩% تقريباً من إجمالي التحويلات الواردة.

تأتي الإمارات العربية في المركز الرابع بقيمة مليار دولار سنويا اي ما يعادل ٥.٥% تقريبا من إجمالي التحويلات يليها كل من ليبيا والاردن على التوالي بقيمة تقترب من نفس الرقم باختلافات طفيفة.

بلغت قيمة التحويلات الواردة لمصر من أوربا وتحديدا من كل من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا والمانيا على الترتيب نحو ١.٨ مليار دولار سنويا اي ما يعادل ٩.٥% تقريبا من إجمالي التحويلات الوادرة لمصر وذلك من الدول الأربع المذكورة مجتمعة.

استقبلت مصر خلال العام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥ نحو مليار دولار من كل من كندا واستراليا أي ما يعادل ٥.٨% تقريبا من إجمالي التحويلات الواردة. يوضح الشكل التالي التوزيع الإقليمي للتحويلات موضحا به النسب التي تستقبلها مصر من التحويلات من دول المصدر وذلك على النحو التالي:

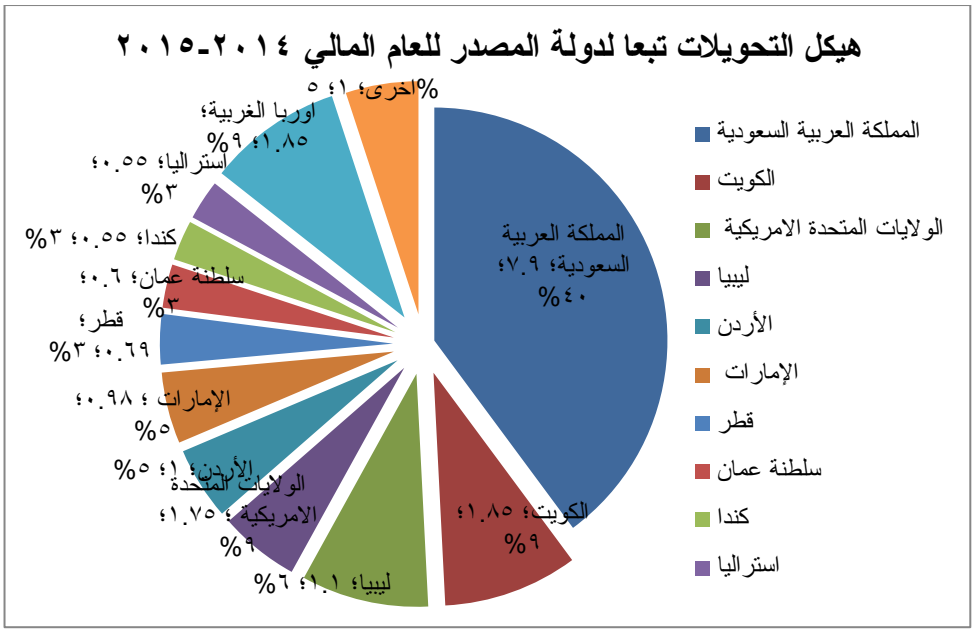

شكل (١٤) توزيع التحويلات تبعا للدول مصدر التحويل
المصدر: البنك المركزي المصري، إدارة التحويلات الخارجية، القاهرة، ٢٠١٧

ويؤكد توزيع التحويلات على هذا النحو إرتفاع الأهمية النسبية للتحويلات الوارد من دول الهجرة المؤقتة عن مثيلتها من الهجرة الدائمة مع ملاحظة إرتفاع نسب التحويلات غير الرسمية الواردة من دول الهجرة المؤقتة عن مثيلتها الواردة من الدائمة لإختلاف طبيعة المهاجر وعدد مرات زيارته ولإرتباط أسرته وعائلتة الاكبر به بإعتباره مورد الرزق الرئيسي للأسرة والعائل الأساسي لها مما يعظم من أهمية التحويلات الواردة من هذه الدول، وخاصة في الدول التي يتم الدخول منها لمصر برياً كليبيا والاردن علي سبيل المثال والتي تشير تقديرات البنك المركزي الاولية إلى ارتفاع قيم التحويلات الفعلية الواردة منه بنسب تتراوح ما بين ٢٥-٤٠% عن القيم المعلنة فضلا عن وجود تحويلات عينية وهي ظاهرة آخذة في التنامي وتظهر باشكال عديدة خاصة في صعيد مصر وهو تحويل التحويلات النقدية إلى تحويلات عينية والدخول بها إلى مصر كممتلكات شخصية ومن ثم بيعها مرة اخرة وتسييلها بعيدا عن حدود الحد الأقصى للدخول او الخروج بها من مصر أو إلى مصر وهي بذلك من الصعب تتبعها او دخولها في حسابات التحويلات فضلا عن طرق التحويلا غير الرسمية باشكالها المتعددة سواء door to door remittances أو دخولها بشكل غير رسمي إلى عائلاتهم وذويهم في مصر.

الفصل الثاني

"الأهمية النسبية للتحويلات ضمن مصادر النقد الاجنبي"

خلال الفترة من ٢٠٠٧ـ ٢٠١٦

٢-١: نظره عامه على أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية:

واجه الإقتصاد المصري تحديات كبيرة خلال الأعوام الخمس الماضية، تزامناً مع مرحلة التحول السياسي وما صاحبها من صعوبات، موجات متتالية من عدم الإستقرار أثرت بلا شك على كافة مناحي الإقتصاد والذي إنعكس بدوره على حياة المواطن بأشكال مختلفة ومستويات متعددة.

يتضح بجلاء من النظرة الأولية على المشهد الاقتصادي الحالي وجود سلبيات مستمرة منذ فترة، تحولت بالفعل إلى مخاطر حقيقية يواجهها الإقتصاد، وذلك من حيث إستمرار وجود عجز موازنة مصاحب لإرتفاع كبير لقيم الدين سواء الداخلي أو الخارجي مع وجود معدلات تضخم مرتفعة.

من جهة أخرى ثمة تراجع عام في معدلات النمو الاقتصادي نتج عنه زيادة معدلات البطالـــــة لتتعدى ١٢.٥ % من قوة العمل؛ طبقا لما صرح به الجهاز المركزي للإحصاء بنهاية عام ٢٠١٥؛ مع ثبات نسبي لدخل قناة السويس وأيضا ثبات لمعدلات الإستثمار الأجنبي والصادرات أو نموها بمعدلات طفيفة لا تسمح بحدوث تغيير اقتصادي ملموس، مع تراجع دخل قطاع السياحة نتيجة لإستمرار بعض الأحداث على الساحة السياسية أدت إلى تراجع دخل السياحة مع نمو بطيء أيضا في قيم التحويلات المستقبله من الخارج والتي وصلت إلى حدود ٢٠ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٥[١] .

أدى ذلك بشكل عام إلى نقص موارد الدخل الأجنبي وبالتالي زيادة الطلب عليه وإرتفاع سعره مقابل إنخفاض مستمر لقيمة العملة المحلية نتيجة خلل إستمرار عجز الميزان التجاري بنسبة بلغت ١٣.٩% وبقيمة وصلت إلى وصلت إلى ٣٧.٣ مليار دولار بنهاية العام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥ طبقا لبيانات البنك المركزي مع تراجع حصيلة الصادرات البترولية نتيجة إنخفاض سعره العالمي بالإضافة إلى إنخفاض الصادرات غير البترولية مما أثر بالسلب على الميزان التجاري ككل حتي الربع الأول من عام ٢٠١٦.[٢]

من هذا المنطلق فقد أصبح القيام بمجموعة من الإصلاحات الإقتصادية ضرورة ماسة وعاجلة لتحقق إستعادة الثقة في سلامة السياسات الإقتصادية وإستدامة الوضع المالي للبلاد بما يدفع عجلة النمو والتشغيل. من جهة أخرى شكل

(١) جريدة العربية، العدد الصادر بتاريخ ٤ أكتوبر ٢٠١٦، مقال بعنوان كيف إرتفع الإحتياطي المصري إلى ١٩.٥ مليار دولار.

(٢): البنك المركزي المصري، المجلة الإقتصادية ، المجلد السادس والخمسون، القاهرة ٢٠١٦، ص ٧٣.

الدين العام مشكلة كبيرة في الوقت الراهن مما يتطلب معه إتخاذ إجراءات جادة للسيطرة عليه من خلال خفض معدلات العجز على مدار الثلاث سنوات المقبله من نحو ٨٥.١% المحققة خلال العام ٢٠١٦ من الناتج المحلى إلى معدلات مقبولة تدور حول ٨٠% بحلول عام ٢٠١٧ - ٢٠١٨ ،أخذاً فى الإعتبار تحقيق الإنطلاق الإقتصادي مقترناً بزيادة مخصصات الإنفاق على البعد الإجتماعي وزيادة الإنفاق على مجالات التعليم والصحة والبحث العلمي، الممول من مصادر تمويل مستدامة، والتوسع فى شبكة الضمان الإجتماعى، وإن كانت في ظاهرها تتطلب السير في إتجاهات متضادة إلا أنها من واقع المشهد الحالي للإقتصاد المصري تستدعي التعامل معها بالتوازي مع الأخذ في الاعتبار إحداث تغيير جذري في منهجية إدارة الإقتصاد الوطني بحيث تتم إدارته كوحدة واحدة ومن منظور كلي، وليس من منطلق إدارة قطاعات وقضايا منفصلة [١].

في هذا الإطار تظهر الأهمية الكبيرة للتحويلات المستقبلة في مصر كأحد أهم مصادر الدخل الأجنبي التي تزداد أهميتها في الوقت الراهن نظراً للظروف الحالية ووجود مشكلة حقيقة بشأن موارد النقد الأجنبي، وهو ما سيتم تناولة بالتفصيل خلال الفصل الحالي من الدراسة حيث سيتم أولاً إلقاء الضوء على الوضع الإقتصادي الراهن مع التأكيد على أهمية التحويلات وإبراز دورها في تعزيز آداء ميزان المدفوعات كأثر مباشر للتحويلات فضلاً عن دورها التنموي على الجانب الآخر كما سيتم خلال الفصل تأكيد تلك الأهمية من خلال عرض التطور الزمني للتحويلات المستقبلة ونسبتها من إجمالي مصادر النقد الأجنبي الأخرى منذ بداية الازمة المالية العالمية وحتى العام المالي ٢٠١٥-٢٠١٦.

٢-٢: الوضع الاقتصادي الحالي لمصر:

٢-٢-١: الوضع الاقتصادي العالمي وتأثيره على المستوى المحلي

بصفة عامة ألقت الظروف والتقلبات السياسية الدولية بآثارها السلبية على الإقتصاد العالمي، حيث تأثر نمو الاقتصاد العالمي سلبا بشكل طفيف محققا نمو عالمي بنسبة ٣ % خلال النصف الثاني من العام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥ مقابل ٣.٥ % خلال نفس الفترة للعام السابق في العرض على الرغم من تحقيق الدول المتقدمة إقتصاديا معدلات نمو مقبولة نسبياً إلا أن التأثر في معدلات النمو العالمي

---

(١): وزارة المالية ،البيان المالي، ، مشروع الموازنة ٢٠١٣-٢٠١٤، القاهرة يونية ٢٠١٤.

والتباطؤ السائد تسبب فيه بالمقام الأول الدول ذات الإقتصاديات الناشئة، كما أثر إستمرار تباطؤ الإقتصاد الصيني (٧.٢% مقابل ٧.٦% خلال عام ٢٠١٤) وذلك في إطار جهودها للتحول إلى تحقيق معدلات نمو قائمة على مصادر مستدامة ورفع قيم الاستهلاك المحلي مقابل التجارة والإستثمار الخارجي بالإضافة إلى إستمرار إنخفاض أسعار البترول (على الرغم من ارتفاعة النسبي حاليا ووصولة لقيمة٥٠ دولار للبرميل بعد ان وصل إلى ٣٥ دولار بنهاية عام ٢٠١٥) وتأثير ذلك على اقتصاديات عدد من الدول الناشئة.[١]

كما يمثل الوضع السياسي العالمي وما يشهده من عدم إستقرار وخاصة في منطقة الشرق الأوسط أحد المسببات المباشرة لها التباطوء العالمي وحدوث الإنكماش النسبي في حركة التجارة العالمية بالإضافة إلى إتساع نطاق عدم الإستقرار ليشمل أجزاء مختلفة ومناطق صراع متعددة إمتدت شمالاً من تركيا وجنوبا إلى اليمن والسودان وشرقاً من كوريا الشمالية حتي ليبيا وتونس في الشرق الأوسط مما وسع من رقعة عدم الإستقرار السياسي والأمني وأثر بالسلب على الوضع الإقتصادي العالمي ككل، بما انعكس بدوره على آداء الإقتصاد المصري.

٢-٢-٢: عرض الوضع الاقتصادي الحالي من خلال تناول أهم المؤشرات الإقتصادية:

٢-٢-٢-١: نمو الناتج الإجمالي ونسب مساهمة القطاعات

على الرغم من التحسن النسبي الذي شهدته معدلات النمو بتكلفة عوامل الإنتاج خلال العام المالي ٢٠١٤- ٢٠١٥ حينما وصلت إلى ٤.٤ % بعد ان توقفت عند ٢.٢% خلال العام المالي السابق لذلك (٢٠١٣-٢٠١٤)، إلا أن بيانات وزارة التخطيط تشير إلى تراجع معدلات النمو مرة أخرى خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٥-٢٠١٦ لتقف عند ٢.٥% كنتيجة لإنخفاض مساهمات قطاع السياحة والصناعات التحويلية في المقام الأول مع تراجع مساهمة القطاع الخاص بنسبة ١.٩% في الناتج الإجمالي لصالح القطاع العام لتصل نسبة مساهمتة إلى ٦٩%.[٢]

بالإضافة إلى ما سبق، لا يزال قطاع الخدمات هو القطاع ذات المساهمة الأكبر في الناتج الإجمالي المصري مقابل التراجع في القطاعات كثيفة التشغيل والمتمثلة في الزراعة أو القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة والمتمثلة في

(١): البنك الاهلي المصري، النشرة السنوية للبنك الاهلي المصري ٢٠١٤-٢٠١٥، القاهرة ٢٠١٦، صفحه (د).
(٢): البنك المركزي المصري، النشرة الدورية للبنك المركزي المصري العدد الثاني، العام لمالي ٢٠١٥-٢٠١٦، القاهرة ،٢٠١٦

الصناعات التحويلية وما يرتبط بها من صناعات مغذية ووسيطة، فإستناداً إلى البيانات الأولية الصادرة عن وزارة التخطيط بشأن إجمالي الناتج المحلي البالغ ٢٦.٧٣٣.٠٠٢,٢ جنيه مصري سنجد أن قطاع الزراعة مسئول عن ٣.١٨٨.٧٧,٩ جنيه مصري اي بنسبة لا تزيد عن ١١% تقريبا من إجمالي الناتج في حين حقق قطاع الصناعات التحويلية ٤٥٦٢٩٨.٩ مليار جنيه بنسبة تمثل نحو ١٧% من إجمالي الناتج في حين استحوذ قطاع الخدمات المتمثل في الأنشطة العقارية والوساطة المالية والأنشطة التجارية والنقل والتخزين والخدمات الصحية نحو ١٤٠٣٠٦.٢ مليار جنيه اي ما يعادل تقريبا ٤٤% في حين إستحوذ قطاع البترول والتعدين على نحو ٨% من إجمالي الناتج بقيمة ٢١٤.٨٤١,٢ مليار جنيه.[١]

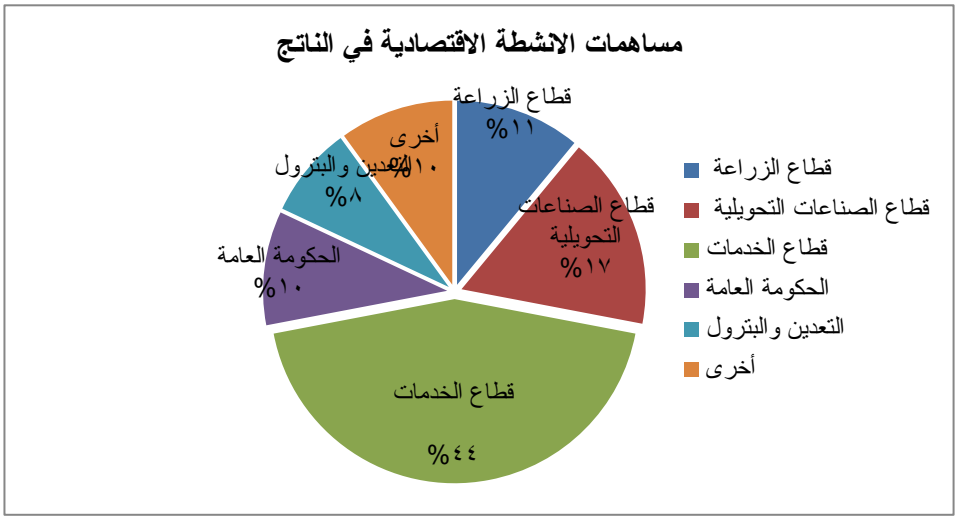

شكل (١٥) مساهمات الانشطة الإقتصادية في إجمالي الناتج

المصدر: بيانات وزارة التخطيط حول النشاط الإقتصادي ٢٠١٥-٢٠١٦

٢-٢-٢-٢: آداء ميزان المدفوعات المصري وتطور حجم الاحتياطي الأجنبي:

في البداية نستعرض قيم ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٥-٢٠١٦ يعقبه تحليل أداء ميزان المدفوعات مع التركيز على الأهمية النسبية للتحويلات، وذلك على النحو التالي:

(١): وزارة التخطيط :بيانات حول النشاط الاقتصادي لعام ٢٠١٥-٢٠١٦ ميلاديا كقيم والنسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

عرض ميزان المدفوعات المصري ٢٠١٥-٢٠١٦

المصدر: البنك المركزي المصري ، القيمة بالمليون دولار

البنـــــــــــــــــــد	القيمة	النسبة للناتج الإجمالي
الميزان التجـــــــــاري	**37,606.2-**	**11.5%**
حصيلة الصادرات السلعية	18,704.6	**5.6%**
حصيلة الصادرات البترولية	5674.3	
أخـــــــرى	13,030.3	
مدفوعات الـــواردات	56310.8-	**17.1%**
مدفوعات عن البترول	9,293.6-	
أخـــــــــــرى	47,017.2-	
الميزان الخدمي	**2061.7**	**1.9%**
المتحصلات	**16,476.2**	**4.8%**
النقل	9,534.6	
قناة السويس	5,121.6	**1.5%**
السفر (السياحة)	3,767.5	**1.1%**
دخل الاستثمار	396.9	
متحصلات حكومية	378.0	
متحصلات أخرى	2399.2	
المدفوعات	**14,414.5**	
النقل	1339.1	
السفر	4091.0	
دخل الاستثمار	4868.2	
مصروفات حكوميـة	777.1	
مدفوعات اخرى	3339.1	
حساب المعاملات الجارية	**35,544.5-**	
التحويلات	**16,885.1**	
التحويلات الخاصة	16783.6	**5.1%**
التحويلات الرسمية	101.5	
حساب المعاملات الجارية	**18659.4-**	
الحساب الراسمالي والمالي	**19,851.5**	
الحساب الراسمالي	**141.4-**	
الحساب المالـــــي	**19992.9**	
الاستثمار المباشر في الخارج	**164.2-**	
الاستثمار المباشر في مصر	**6,838.2**	**2.1%**
استثمار محفظة الاوراق المالية في الخارج	**192.1**	
استثمار محفظة الأوراق المالية في مصر (صافي)	**1286.8-**	
صافي الاقتراض	6134.9	
أصول اخرى	3739.9-	
خصوم اخرى	12018.6	
صافي السهو والخطـــــــأ	**4005.1-**	
الميزان الكلـــــــــــــي	**2813.0-**	
التغير في الاصول الإحتياطية للبنك المركزي	**2813.0**	

إستمر عدم إستقرار آداء ميزان المدفوعات المصري خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٥-٢٠١٦ محققاً عجز بقيمة وصلت إلى ٢.٨ مليار دولار (بعد تحقيق فائض بلغ ٣.٧ مليار دولار خلال العام المالي السابق) ويرجع ذلك إلى إستمرار عجز ميزان المعاملات الجارية الذي وصل إلى ١٨.٦٥ مليار دولار نتيجة إستمرار التأثر بعجز الميزان التجاري الذي تعدى ٣٧.٦ مليار دولار نتيجة إنخفاض قيمة الصادرات البترولية في ضوء إنخفاض الأسعار العالمية للبترول بنسبة ٤١% في المتوسط خلال العام بإعتبار أن صادرات البترول الخام تتخطي ٦٢% من إجمالي الصادرات البترولية مع تراجع للصادرات السلعية غير البترولية أيضا بنسبة ٢.٤% لتقف عند ١٣ مليار دولار فقط.(١)

من ناحية أخرى أشار البنك المركزي إلى إستمرار إنخفاض صافي التحويلات الجارية خلال العـام المالي ٢٠١٥-٢٠١٦ بنسبة ٢٠.٣% لتقتصر على ١٦.٩ مليار دولار متاثرة بإستمرار إنخفاض التحويلات الرسمية بنسبة تزيد علي ٩٥% حيث اقتصرت التحويلات الرسمية على ١٠١.٥ مليون دولار بعدما تخطت ٢.٧ مليار دولار خلال العام المالي السابق نتيجة تغير بعض الظروف السياسية والإنخفاض التدريجي لقيم التحويلات الرسمية منذ العام المالي ٢٠١٣-٢٠١٤ الذي شهد أكبر تدفق للتحويلات الرسمية عقب ثورة يونيه ٢٠١٣ بقيمة اقتربت من ١٢ مليار دولار نتيجة ظروف سياسية ورغبة من بعض دول الخليج في دعم الاقتصاد المصري.

من جهة أخرى انخفضت التحويلات الخاصة بنسبة كبيرة وصلت ل ١١.٧% حيث توقفت عند ١٦.٨ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٥-٢٠١٦ (نحو ٥% من إجمالي الناتج) ،بعد تسجيلها ١٩.٢ مليار دولار خلال العام المالي السابق طبقا لما صرح به البنك المركزي المصري.

في نفس السياق تراجع فائض ميزان الخدمات والدخل ليبلغ ٢.١ مليار دولار بعد وصوله إلى ٥ مليار دولار خلال العام المالي السابق وذلك نتيجة إستمرار تراجع عائدات قطاع السياحة بشكل كبير وصل إلى ٤٧% من إجمالي العائدات خلال العام المالي السابق محققا ٣.٨ مليار دولار بعد وصوله إلى ٧.٤ مليار دولار في الوقت الذي لم ترتفع فيه عائدات قناة السويس التي توقفت عند ٥.١ مليار دولار بانخفاض طفيف عن العام المالي السابق التي سجلت فيه ٥.٤ مليار دولار بانخفاض قدره ٤.٥%.

(١):البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية ، العدد ٥٥، للعام المالي ٢٠١٤- ٢٠١٥، القاهرة، ٢٠١٦، صفحة ٧٥.

على العكس من ذلك حقق ميزان المعاملات الراسمالية والمالية إرتفاع قـــدره ١٠% من إجمالي الفائض للعام المالي السابق حيث سجل ١٩.٩ مليار دولار مقابل ١٧.٩ مليار دولار فقط، حيث يرجع ذلك إلى استمرار ارتفاع صافي الاستثمار الاجنبي المباشر الذي وصل إلى ٦.٨ مليار دولار في القطاعين البترولي والإستثمارات المباشرة على السواء مع إظهار مؤشرات إيجابية حول قدرة النظام المصر على الوفاء بإلتزاماته المالية الخارجية.

٢-٢-٢-٣: وضع الدين (الخارجي والداخلي والاحتياطيات الدولية):

من حيث الديون الخارجية المستحقة فقد عاود حجم الدين الخارجي إرتفاعه ليبلغ ٥٥.٨ مليار دولار خلال الربع الأخير من ٢٠١٦ بزيادة نحو ٧.٧ مليار دولار عن بداية عام ٢٠١٦ عندما توقفت قيم الدين الخارجي عند ٤٨.٧ مليار دولار بزيادة مئوية تبلغ نحو ١٣.٨% تقريبا تمثل نسبة الديون طويلة ومتوسطة الاجل منها نحو ٨٨% من إجمالي الديون المسحقة للخارج ليبلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدين نحو ٥٧٣.٢ دولار مما يمثل عبء إضافي ضمن أعباء الإقتصاد المصري وإنعكاس واضح لتذبذب آداء ميزان المدفوعات المصري وعدم قدرته على تحقيق زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي التي تمكنها من سد فجوات الدين الخارجي المتزايده.

من جهة أخرى تشير تقارير البنك المركزي إلى إستمرار الإرتفاع في قيم الإحتياطيات من النقد الأجنبي حيث بلغت نحو ٢٠ مليار دولار خلال الربع الاخير من عام ٢٠١٦ ثم عاودت الارتفاع خلال الربع الاول من ٢٠١٧ لتبلغ نحو ٣٠ مليار دولار مع توقع بزيادة الاحتياطيات مرة أخرى خلال عام ٢٠١٧.

لا يزال الإقتصاد المصري يعاني من جهة أخرى من مشكلات متعلقة بالآداء الداخلي والمتمثل في إزدياد معدلات الدين المحلي والتي تتزايد سنوياً حيث بلغ رصيد الدين العام المحلي ٢٦١٩.٦ مليار جنيه أو ما نسبته ٩٦.٧ % من إجمالي الناتج العام في بداية النصف الثاني من عام ٢٠١٦ محققا زيادة قدرها ٥.٣ مليار جنيه بنسبة ٢٣.٨% مقارنة بالعام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥. [١]

(١): :البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية ، العدد ٥٥، للعام المالي ٢٠١٥- ٢٠١٦، القاهرة

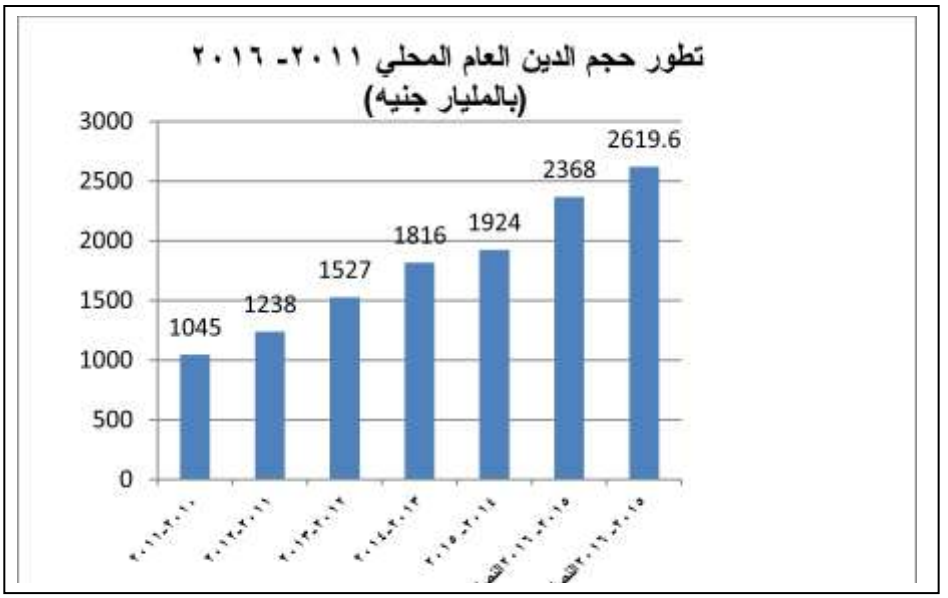

شكل (١٦) : تطور حجم الدين العام المحلي (٢٠١١-٢٠١٦)

المصدر: النشرات السنوية للبنك المركزي المصري حول تطور الدين العام خلال الفترة المذكورة.

وإذا تطرقنا لبنود الدين فسنجد ما يلي:

١- الدين المحلي الحكومي

إرتفع صافي الدين المحلي المستحق على الحكومة بنحو ٤١٤.٣ مليار جنيه مصري بمعدل ٢٢.٢ % خلال العام المالي ٢٠١٥-٢٠١٦ ليصل إلى٢٢٨٥.٧ مليار جنيه بما نسبته ٨٤.٤ % من الناتج المحلي الإجمالي.

أ- وقد جاءت هذه الزيادة كمحصلة لإرتفاع أرصدة السندات والأذون الصادرة على الخزانة العامة بمقدار ٥٦٨.٤ مليار جنيه.

ب- **مديونيات الهيئات الاقتصادية العامة: أرتفع صافي المديونية المستحقة على الهيئات الاقتصادية العامة بمقدار ٩٢.٤ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٥-٢٠١٦ ليبلغ ١٠٣.٧** مليار جنيه بنهاية يوليو ٢٠١٦.

ج- **صافي مديونية بنك الاستثمار القومي:** بلغ صافي مديونية بنك الأستثمار القـــومي نحو ٣٠٩.٦ مليار جنيه بنهاية يوليو ٢٠١٦ بزيادة ١٥.٧ مليار جنيه عن العام المالي السابق، وجاءت هذه الزيادة كمحصلة لزيادة إجمالي الموارد المستثمره لديه بمقدار ١٩.٩ مليار جنيه.

د- بلغت المديونية البينية لكل من الهيئات الاقتصادية والحكومة لدى بنك الاستثمار القومي نحو ٧٩.٤ مليار جنيه في يوليو ٢٠١٦.

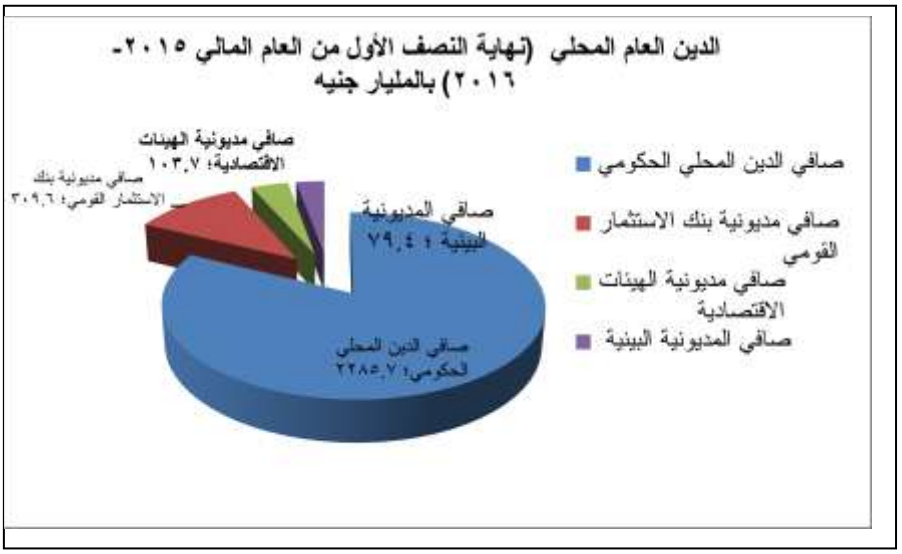

شكل (١٧) : بنود الدين العام المحلي (٢٠١١-٢٠١٦)

المصدر: البنك المركزي المصري، المجلة الإقتصادية، العام المالي ٢٠١٥-٢٠١٦، القاهرة ٢٠١٦.

٢-٣: أهم ملامح المعالجة الإقتصادية الحالية ودور التحويلات بها:

- بعد عرض الملامح الأساسية ومؤشرات آداء الإقتصاد المصري الحالية يتضح بشكل قاطع وجود مشكلات أساسية لفترات طويلة سواء مستمرة أو متكررة مما حولها لإشكاليات معقدة متعددة المستويات والأبعاد بما يصعب معه حلها على الرغم من وضوح وحتمية هذه الحلول السريعة والتي أدى غيابها أو عدم حسم تنفيذها لتفاقم هذه المشكلات التي عرضناها معرضة كافة المناحي الإقتصادية لعدم إستقرار مستمر نتيجة إستمرار سلبية العديد من المؤشرات.

لذلك عند تحليل الوضع الإقتصادي الراهن والحلول الحالية المطروحة من الدولة سنجد أنها تركز علي ثلاث محاور على التوازي: التشغيل والحد من معدلات البطالة، الإهتمام بزيادة موارد النقد الأجنبي وعلى رأسها التحويلات موضوع الدراسة، العمل الجاد على محور العدالة الإجتماعية وتوفير حماية إجتماعية فعالة للطبقات محدودة الدخل.

١- زيادة معدلات التشغيل بإعتبارة أحد الأسباب الرئيسية للمشكلة الاقتصادية حيث لا تزال البطالة تسجل معدلات مرتفعة حيث وصلت خلال النصف الثاني من ٢٠١٦ نحو ١٢.٥% من إجمالي قوة العمل البالغة ٢٦.٧ مليون نسمة ليبلغ عدد المتعطلين ٣.٦٢ مليون نسمة وهي نسبة مرتفعه إذا قورنت بمعدلات البطالة خلال العام المالي ٢٠٠٩- ٢٠١٠ والذي بلغت فيه ٩% فقط من إجمالي قوة العمل.[١]

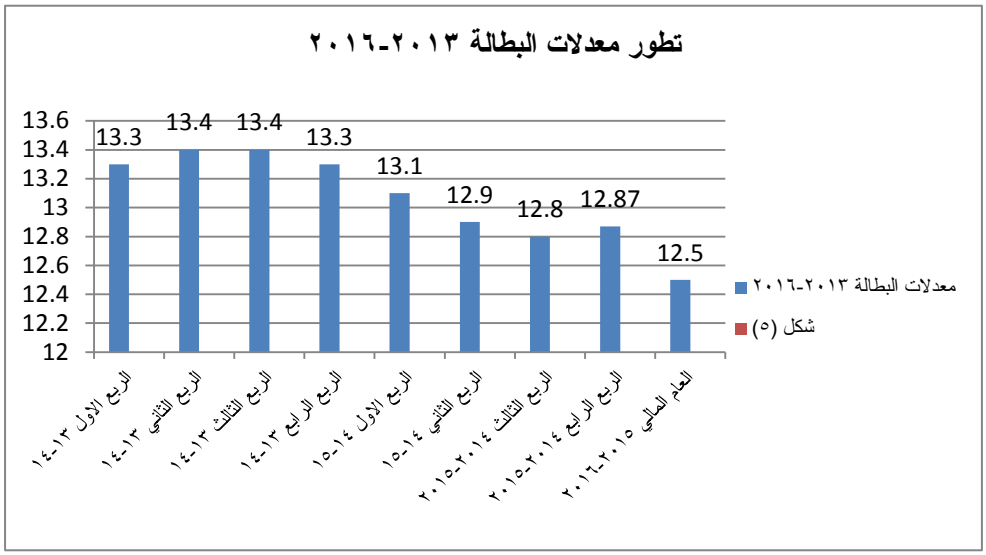

شكل (١٨) : تطور معدلات البطالة (٢٠١٣-٢٠١٦)

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرات الإقتصادية السنوية (٢٠١٢-٢٠١٦) ، القاهرة.

- هنا لابد من الإشارة إلى أن مشكلة البطالة من المشاكل المزمنة للإقتصاد المصري منذ عقود طويلة كما ان آثارها السلبية لا تتوقف عند حدودها الإقتصادية والمتمثلة في إنخفاض حجم الدخل وتوزيعة نتيجة تأثر الناتج المحلي حيث تشير منظمة العمل العربية إلى أن كل زيادة في معدل البطالة بنسبة ١% سنويا ينتج عنها خسارة في الناتج الإجمالي المحلـــي بنسبة ٢.٥ % من ناحية أخرى لا يمكننا إغفال اللآثار غير المباشرة والمتمثلة في ضعف القوة الشرائية والتأثير السلبي في معدلات الاستهلاك. [٢]

(١):البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية للبنك الاهلي ، ٢٠١٥-٢٠١٦، القاهرة ٢٠١٦، صفحة: ٨٩.

(٢): د. حسن، سحر أحمد ، مشكلة البطالة وآليات العلاج ،بحوث اقتصادية عربية العدد ٦٩-٧٠ –بيروت ٢٠١٥، صفحة ٤٥.

- إلا ان حدة المشكلة قد زادت في العقدين الأخيرين لإرتباطها بعدد كبير من العوامل التي تشمل:
  - برنامج الإصلاح الإقتصادي وبرنامج الخصخصة فعلي الرغم من تحقيق بعض المكاسب الإقتصادية من البرنامجين المذكورين إلا أن التكلفة الإجتماعية للتطبيق كانت ذات أثر كبير أيضا فقد زادت أعداد البطالة تزامنا مع برامج الإستغناء عن العاملين وبرامج المعاش المبكر والإتجاه العام لخفض الاستثمارات العامة للدولة مما قلص أيضا فرص العمل للقادمين لسوق العمل.[١]
  - عدم إستقرار معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثرها الكبير بالوضع السياسي الداخلي مما قلص أيضا فرص التشغيل وزيادة فجوة الطلب في سوق العمل والدليل على ذلك التفاوت الكبير في قيم الإستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر في الفترة من ٢٠٠٦- ٢٠٠٨ وهي الفترة التي سبقت حدوث الازمة المالية العالمية ووصول وتأثر معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر سلباً ففي حين تعدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة قيمة ١٠ مليار دولار في ٢٠٠٦ استمرت القيم الإيجابية في ٢٠٠٧ لتصل إلى ١١.٧ مليار دولار ثم بدأت في التراجع خلال السنوات التالية بشكل مستمر مع إستمرار وجود الآثار السلبية للأزمة المالية حيث سجلت ٩.٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ ثم إنخفضت مرة أخرى لتصل إلى ٦.٧١ مليار دولار في عام ٢٠٠٩.
    ومع قدوم ثورات الربيع العربي وما صاحبها من تاثيرات سلبية في ٢٠١١ إنخفضت قيم الإستثمارات المباشرة بحدة لتقف عند قيمة ٢ مليار دولار خلال عامي (٢٠١٠- ٢٠١١) ، (٢٠١١-٢٠١٢) ثم ارتفعت مرة أخرى بقيم طفيفة خلال العامين التاليين لتصل إلى ٤ مليار دولار تقريبا في العام المالي ٢٠١٣- ٢٠١٤ ثم تعاود ارتفاعها مرة اخرى لتسجل ٦.٤ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥ ثم تسجل ٦.٦ مليار دولار في بداية عام ٢٠١٦ (النصف الثاني من العام المالي ٢٠١٥-٢٠١٦) مما يؤكد عدم ثبات قيم الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثرها الشديد بالوضع السياسي سواء الداخلي أو العالمي.

في هذا السياق لابد من الإشارة إلى نقطة جوهرية أخرى مؤثرة في حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة وهي ما يعرف بـ "مناخ الإستثمار" أي مجمل الأوضاع والظروف المصاحبة للمحيط الذى تتم فيه العملية الاستثمارية،

---

(١): المصدر السابق، صفحة ٤١.

وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً وإيجاباً على فرص نجاح المشروعات الإستثمارية سواء الأجنبية أو المحلية، وبالتالى على حركة وإتجاهات الإستثمارات، وهى تشمل الأوضاع والظروف السياسة والإقتصادية والإجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية وعادة ما تكون متداخلة ومترابطة ، إلا أن غالبيتها ذات طبيعة متغيره، ومن ثم فهي تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، مما يخلق بالتفاعل مرة وبالتداعى مرة، أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة تترجم فى محصلتها إلى عوامل جذب أو نوازع طرد لرأس المال.(١)

- ومما لا يدع مجالا للشك أن البيئة التشريعية والتنظيمية للعملية الإستثمارية يشوبها العديد من المشكلات وتتسم بعدم الوضوح والتشابك في أحوال عديدة بالإضافة إلى ضعف الحوافز الإستثمارية الموجودة مما أثر بالسلب على مناخ الاستثمار والقدرة على تحفيز الاستثمارات الأجنبية والترويج للفرص الإستثمارية في مصر بوجه عام.
- المشكلات الإقتصادية الأساسية والمتعاقبة التي يعاني منها الاقتصاد والتي أصبحت سبب ونتيجة في نفس الوقت مكونة دائرة مغلقة تبدأ من إستمرار عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري وكذلك ارتفاع حجم الدين العام (الداخلي والخارجي) بما يؤثر بالطبع على قدرة الدولة على دعم وتطوير القطاعات الصناعية المتعثرة وتطوير الصناعات المحلية بما يوفر فرص عمل جديدة ومن ثم إرتفاع البطالة التي تؤثر بدورها إقتصاديا على إعاقة نمو الناتج وبالتالي مزيد من عجز الموازنة واختلال التعاملات مع العالم الخارجي.
- إستمرار المشكلة السكانية وعدم التوازن بين الموارد والاحتياجات وهو ما يعطل جهود التنمية ويقلل من الاستفادة منها خاصة في ظل استمرار النمو االسكاني والذي يتوقع ان يصل إلى ١١٨ مليون بحلول عام ٢٠٣٠ في ظل ثبات معدلات الإنجاب وانخفاض معدلات الوفيات مما يزيد من آثار مشكلة البطالة.(٢)

(١):المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الموقع الالكتروني- ، مؤثرات الإستثمار الأجنبي المباشر.
(٢): حسن ،د. سحر أحمد ، مشكلة البطالة وآليات العلاج ،بحوث اقتصادية عربية العدد ٦٩-٧٠ ، بيروت ٢٠١٥، صفحة ٤٧.

من هذا المنطلق وفي ضوء التأثيرات السلبية الموضحة للبطالة فإن السيطرة على معدلات البطالة والوقوف عند حدود مأمونة بها يتطلب تحقيق عدد من النقاط التي تتضمن:

- تحقيق الإستقرار الإقتصادي على مستوى المؤشرات الكلية والقيام بإجراءات إقتصادية هيكلية تتيح تحقيق ذلك.
- زيادة الاهتمام براس المال البشري بداية من التعليم وصولاً إلى كافة مراحل التدريب والتأهيل الفني والعلمي لمواجهة تحديات سوق العمل الحديثة.
- تحسين مناخ الإستثمار وتحقيق بيئة داعمة للإستثمار وتنقية غابات القوانين المتوارثة وتحقيق الشفافية الكاملة في إجراءات ممارسة الأعمال
- زيادة مخصصات الإنفاق الاستثماري وإيجاد حزم تنشيطية داعمه للإستثمارات العامة والخاصة
- الإستمرار في سياسات دعم وتنفيذ المشروعات الكبرى ذات الجدوى الإقتصادية لما لها من أثر في رفع معدلات التشغيل وتطوير البنية التحتية وزيادة الإستثمارات العامة والخاصة.

٢- المحـور الثاني الأساسي الذي يجب أن تقوم عليه الرؤية الاقتصادية، هو توجيه المزيد من الاهتمام لقضية تنمية التحويلات المستقبلة وتعظيم الاستفاده منها حيث تمثل التحويلات بصفة عامة والتحويلات الخاصة منها (تحويلات المصريين في الخارج) أهمية اقتصادية كبيرة لما لها من تأثير كبير على آداء ميزان المدفوعات المصري بصفة عامة وتحديدا تأثيرها الإيجابي الكبير على ميزان العمليات الجارية خاصة في ظل عدم تأثر التدفقات النقدية الواضح بالأحداث السياسية الداخلية التي صاحبت ثورتي ٢٥ يناير ، ٣٠ يونيه بالإضافة إلى تأثرها الطفيف جدا بالأزمة المالية العالمية ما بين عامي ٢٠٠٨-٢٠١٠ فأصبح من الضروري تركيز الاهتمام على زيادة وتنمية التدفقات الناتجة عن تحويلات المصريين العاملين بالخارج، حيث تتميز تحويلات العاملين عن بقية التدفقات المالية باستقرارها النسبي وبكون إتجاهاتها تعاكس دورة الأعمال في اقتصاديات الدول المستقبلة للتحويلات بمعنى أن تحويلات العاملين قد ترتفع عند حدوث تراجع في مستوى النشاط الإقتصادي كالذي حدث عالمياً أو محلياً في مصر وهو ما سيتم التركيز عليه خلال الفصلين القادمين.

ومن ناحية أخرى يتطلب التحرك على هذا المحور توجيه المزيد من الاهتمام لتنمية العنصر البشري وإعداد الكوادر وتنمية مهاراتهم بما يتوافق مع ما يطلبة السوق العربي بل والإفريقي من عماله مدربة ومؤهلة والاهتمام بتفعيل الإتفاقيات الثنائية بين مصر وكافة الدول التي تكفل الإستمرار في تدفق العمالة المصرية المطلوبة وهنا يجب الأخذ في الاعتبار خطط التنمية والمشروعات التي تسعى هذه الدول لإقامتها وحصر إحتياجات هذه الأسواق من العمالة المصرية خاصة في ظل ظهور فرص إستقدام العمالة المدربة بأعداد كبيرة كما أعلنت الحكومة الليبية عام ٢٠١٢ من حاجتها لأكثر من مليون عامل خلال خمس سنوات بالإضافة إلى المشروعات الزراعية التوسعيه التي تسعى دول النيل لإقامتها خلال الفترة القادمة [١]

٣- تدعيم العدالة الاجتماعية والتي كانت ولا تزال مطلباً اساسياً لقطاع عريض من الشعب المصري وهو المصطلح الذي كان الوقود الأساسي لثورة ٢٥ يناير والتي أدت بشكل أو بآخر إلى تفاقم الوضع الاقتصادي والذي دفعت فاتورته مرة أخرى الطبقات الفقيرة التي طالبت بتغييره ومع إستمرار فشل الحكومات المتعاقبة في تحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة بمفهومها الواسع والذي يتعدى النظرة الضيقة الخاصة بزيادة الأجور والمعاشات إلى فضاءات أكثر رحابة تتضمن النهوض بالخدمات الأساسية من تعليم وصحة وثقافة وسياسة ضريبية عادلة ورعاية الفئات المعدمة وبنية تحتية متطورة تحسن مستوى معيشة المواطن وتشعره بمزيد من الإنتماء لوطنه، أصبحت الحاجة ماسة إلى تغيير منهجية تعامل الحكومة مع هذه القضية والتصدي الحقيقي للمعوقات التي تقف في سبيل تحقيق ذلك وإيجاد حلول ثورية وجذرية لعدم النجاح المتواصل في تحقيق ذلك وعلى رأسها مواجهة الفساد بشكل شامل وفعلي وفعال وإتباع سياسات حقيقية للحماية الاجتماعية وضمان وصول الدعم لمستحقيه، وإن كان هناك عدد كبير من المؤشرات التي تدعم سعي الدولة الحثيث في هذا الإتجاه بدءا من مشروعات الإسكان القومي و معاش تكافل وكرامة وغيرها من المبادرات الحكومية التي بدت تاخذ شكل مؤسسي أكثر فاعلية خلال المرحلة الحالية.

---

(١): راتب، د. إجلال: الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادي المصري في ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الحادي والعشرين ، العدد الثاني ، ، القاهرة، ديسمبر ٢٠١٣، صفحة ٢٤٨.

كما أن تحقيق الإستقرار المالي وإتباع سياسات متوازنة تضمن توليد موارد مالية متجددة ومنتظمة يتطلب إيجاد رؤي اقتصادية جادة وفاعلة تتضمن إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بحيث يتحمل عبئها كافة الفئات دون تمييز مع أهمية تحييد طبقات محدودي الدخل من تحمل المزيد من الأعباء حيث لابد للدولة ان تتدخل بشكل أكثر حزماً لحمايتهم وهو الأمر الذي ظهرت أهميته جليا بعد قرار التعويم الذي اتخذته الحكومة بنهاية عام ٢٠١٦ من ضرورة تحقيق التنمية القائمة على تعزيز دور الدولة في حماية الطبقات المحتاجة وتدعيم البعد الإجتماعي ومراعاة مساندة الطبقات محدودة الدخل وتوفير غطاء إجتماعي قوي يمُكنها من مواجهة التغيرات الإقتصادية والإجتماعية المترتبة على التعويم حيث تؤثر قيم التضخم المرتفعة في إنخفاض الدخل بصفة عامة لأصحاب الدخول النقدية الثابتة وشبة الثابتة بصفة خاصة ، وكذلك الذين تنخفض فعلياً دخولهم الحقيقية بقيمة الفرق بين معدل التضخم ودخولهم الفعلية، وإن كان تأثيره يقل بالنسبة لأصحاب الدخول الحقيقية الثابتة والدخول النقدية المتغيرة. هذا وقد تعددت آثار التضخم بشكل كبير سواء اقتصاديا او اجتماعيا في المجتمع والتي يمكن رصدها فيما يلي:

- إرتفاع معدلات التضخم بشكل كبير يؤثر على معدلات الادخار نتيجة لجوء الأفراد إلى الادخار في السلع التي تحتفظ بقيمتها أكثر من النقود والتي غالبا ما تكون أنشطة سريعة دوران رأس المال وليست ذات نفع اقتصادي إنتاجي حقيقي مثل المضاربة على الأراضي أو العقارات لذلك ظهر في الفترة الأخيرة ما يمسى "بالتسقيع" كمرادف للادخار أو الإستثمار الحقيقي أو اللجوء لإنتاج السلع الترفيهية أو الكمالية ذات العائد السريع والكبير مما يؤدي لإختلالات هيكلية في قطاعات الاقتصاد وتضاؤل وجود ومساهمة صناعات وأنشطة أساسية وإستبدالها بصناعات "كمالية" وأنشطة ريعيه مما قد يؤثر على قدرة الدولة المستقبلية على جذب إستثمارات أجنبية كبيرة نظراً لإختلال الروابط الأمامية والخلفية في القطاعات الاقتصادية.

٢-٤ الأهمية النسبية للتحويلات مقارنة بمصادر النقد الأجنبي الأخرى في ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة من (٢٠٠٧ – ٢٠٠٨) حتى عام (٢٠١٥ - ٢٠١٦) :

تشكل تحويلات العاملين بالخارج واحدة من أهم مصادر التمويل الخارجي بالنسبة للعديد من الدول النامية بإعتبارها من أكبر مصادر عائدات النقد الأجنبي. وقد شهدت هذه التحويلات زيادة كبيرة خلال العقود الأربعة الماضية على المستوى العالمي، وبخاصة في الدول النامية المصدرة للعمالة، حيث بلغ حجم التحويلات عالميا بنهاية عام ٢٠١٥ نحو ٦٠٠ مليار دولار امريكي بلغ نصيب الدول النامية منها ٤١٤ مليار دولار بنسبة تخطت ٧٠% تقريبا من إجمالي التحويلات العالمية [١]

وكما تم العرض، فعلى المستوى الإقليمي فقد بلغ نصيب دول الشرق الأوسط والشمال الأفريقي من إجمالي حجم التحويلات للدول النامية خلال حتى بداية عام ٢٠١٦ نحو ١١% من إجمالي التحويلات العالمية المتدفقة بقيمة ٥١.٧ مليار دولار أمريكي كما أشرنا سابقا بينما كان نصيب مصر منها ٢٠.٣ مليار دولار أمريكي بنسبة تزيد عن ٣٨.٥% من إجمالي حجم التحويلات للمنطقة عن العام السابق لتحتل مصر المركز الأول خلال هذا العام بالنسبة لحجم التحويلات المستقبلة في المنطقة والثانية إفريقيا بعد نيجيريا والمركز السادس عالمياً بعد كل من الهند والصين والفلبين والمكسيك ثم نيجيريا، بهذا تتضح الأهمية النسبية للتحويلات بالنسبة لمصر على المستوى الإقليمي.

وتزداد الأهمية النسبية للتحويلات بإعتبار أنها أكثر استقراراً مقارنة بمصادر التمويل الأجنبي الأخرى سواء مساعدات التنمية أو الاستثمار الأجنبي المباشر أو القروض الخارجية كما تم العرض بالجزء السابق من هذا الفصل، حيث تسهم التحويلات في دعم عمليات التنمية والإرتفاع بمعدل النمو الإقتصادي من خلال تأثيرها الإيجابي على معدلات الإدخار والإستثمار المحليين وميزان المدفوعات وتخفيف القيود المحلية على الائتمان وتنمية الصادرات وتنويع الأنشطة الاقتصادية والارتفاع بمستويات التوظف والأجور وتنمية رأس المال البشري، وبالتالي تعمل على تنويع الدخل وتحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر لكثير من أفراد المجتمع. [٢]

---

(1): World Bank Group,Migration and Remittances' fact book, 2016; Washington;2016; P. VI

(٢): د. عبد الوهاب، علي، أثر التحويلات المالية للعاملين بالخارج على النمو ألاقتصادي دراسة تحليلية وقياسية، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٤، صفحة: ٦-٧

هنا كان لابد من بحث وعرض الأهمية النسبية لتحويلات العاملين بالخارج بالنسبة لمصادر النقد الأجنبي الأخرى بعد بيان أهميتها خارجياً من خلال عرض أهميتها النسبية مقارنة بموارد الدخل الأجنبي الأساسية بميزان المدفوعات خلال الفترة من العام المالي ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٥- ٢٠١٦: بإعتبار أن هذه الفترة تتضمن مؤثرين سلبيين إقتصاديين أحدهما خارجي والمتمثل في الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٧ والآخر داخلي والمتمثل في ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ وكذلك ٣٠ يونيه ٢٠١٣ وبيان مدى تأثر تحويلات المصريين في الخارج بهذه العوامل.
كما تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه قد تم الإعتماد على حساب السنوات المالية في الأساس خلال هذا الجزء من الدراسة نظراً لإعتماد البحث على مصدر محلي أساسي والمتمثل في بيانات البنك المركزي المصري وذلك للمقارنة بين موارد الدخل الأجنبي خلال الفترة المذكورة .

٢-٤-١: عـــــرض تطور موارد النقد الأجنبي وأهمية التحويلات النسبية خلال فترة الدراسة من ٢٠٠٧- ٢٠١٦ :

في البداية يتم عرض جدول مجمع لقيم موارد النقد الأجنبي الأساسية في ميزان المدفوعات المصري ومتوسطاتها السنوية متبوعة بتحليل عام يتضمن أهم التطورات والمتغيرات التي تعرض لها كل مورد على حدة وذلك على النحو التالي:

جدول (٣): إجمالي تدفقات النقد الأجنبي خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٦ (المصدر: البنك المركزي المصري) القيمة بالمليار دولار

	عائدات الصادرات السلعية	دخل قناة السويس	عائدات السياحة	تحويلات المصريين من الخارج	الاستثمار الأجنبي المباشر	الإجماليات
٢٠٠٧-٢٠٠٨	٢٩.٤	٥.١٥	١١.١	٨.٤	١٣.٢	٦٧.٢٥
٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٥.١٦	٤.٧	١٠.٠٥	٧.٦	٨.١	٥٥.٦١
٢٠٠٩-٢٠١٠	٢٥.٢	٤.٥	١١.٥	٩.٥	٦.٧	٥٧.٤
٢٠١٠ – ٢٠١١	٢٦.٩	٥.٠٥	١٠.٥	١٢.٣	٢.١٨	٥٦.٩٣
٢٠١١-٢٠١٢	٢٥.٩	٥.٢	٩.٤	١٧.٧	٢.٠٧	٦٠.٢٧
٢٠١٢-٢٠١٣	٢٥.٩	٥.٠٣	٩.٧	١٨.٤	٣.١	٦٢.١٣
٢٠١٣-٢٠١٤	٢٦.١	٥.٣٦	٥.١	١٨.٤	٤.١	٥٩.٠٦
٢٠١٤-٢٠١٥	٢٢.١	٥.٤	٧.٤	١٩.٢	٦.٤	٦٠.٥
٢٠١٥-٢٠١٦	١٨.٧	٥.١	٣.٨	١٦.٧	٦.٩	٥١.٢
المتوسط السنوي	٢٥.٠٤	٥.٠٥	٨.٧٢	١٤.٢	٥.٨٦	
الإجماليات	٢٢٥.٣٦	٤٥.٤٩	٧٨.٥٥	١٢٨.٢	٥٢.٧٥	

يتضح من خلال الجدول الأهمية النسبية للتحويلات ضمن موارد النقد الأجنبي الأخرى خلال الفترة من العام المالي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ حتي العام المالي ٢٠١٥-

٢٠١٦، بما يمُكن من تتبع تطور مصادر النقد الأجنبي سنوياً، فضلا عن إمكانية مقارنة كل عنصر تبعا للإجمالي المتحقق والمتوسط السنوي العام خلال سنين الدراسة وبيان آثارها المختلفة مع عرض تطور التحويلات وأهم العوامل النظرية المؤثره في تدفقها خلال الفترة المذكورة.

إذا تم تتبع تغير هذه القيم سنويا للربط بينها وبين المتغيرات العالمية والمحلية فإنه يمكن الوقوف على النقاط التالية:

- بصفة عامة تميزت بداية فترة الدراسة المشار إليها وتحديدا خلال العام المالـــــــي (٢٠٠٧- ٢٠٠٨) بتحسن الآداء الإقتصادي نتيجة الإستمرار في سياسات الإصلاح التي إنتهجتها الحكومة والتي انعكست في تزايد إنفتاح الإقتصاد المصري على العالم حيث ارتفع حجم التجارة الخارجية مع العالم بنسبة ٣٦.١% مقارنة بالعام الميلاي (٢٠٠٦-٢٠٠٧)، حيث حققت الصادرات إرتفاعا ملحوظا بمعدل ٣٣.٣ % ،أما بالنسبة للميزان الخدمي فقد أرتفعت عوائد السياحة بشكل كبير لتصل إلى ١٠.٨ مليار دولار بنسبة ارتفاع قاربت ٣٠% عن العام المالي السابق للعرض (٢٠٠٦- ٢٠٠٧).[١]
- فيما يخص التحويلات فقد أرتفعت تحويلات المصريين بالخارج خلال هذا العام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ بنسبة كبيرة بلغت ٣٠% تقريبا لتبلغ ٨.٥ مليار دولار عن العام السابق للعرض (٢٠٠٦-٢٠٠٧).
- شكلت عوائد الصادرات الأهمية النسبية الأكبر تأثيراً على متحصلات النقد الخارجي بميزان المدفوعات لهذا العام تلاها صافي الإستثمارات الأجنبية التي بدأت تزدهر نتيجة إنتهاج الحكومة سياسات إنفتاحية داعمة للإستثمار ولآليات السوق الحر ثم عائدات السياحة تلاها تحويلات المصريين بالخارج حيث أحتلت المركز الرابع من حيث الأهمية النسبية لمصادر النقد الخارجي وأخيرا جاءت عائدات المرور بقناة السويس بقيمة تقارب ال ٥مليار دولار تقريبا.
- من الجدير بالذكر أن كافة المؤشرات الاقتصادية خلال هذا العام كانت بمنأى عن كافة الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية التي بدأت آثارها في الظهور على الاقتصاد المصري خلال العام التالي (٢٠٠٨- ٢٠٠٩) والذي شهد فيه ميزان المدفوعات عجز كلي وصل إلى ٣.٤ مليار دولار مقابل فائض ٥.٤ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، حيث تراجعت

---

(١): البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، القاهرة ٢٠٠٩، صفحة ٧٣-٧٤-٧٥.

حصيلة الصادرات السلعية بمعدل ١٤.٣% لتبلغ ٢٥.١٦ مليار دولار، كما تراجعت حصيلة الخدمات وخاصة السياحة بقيمة ٣.١% لتبلغ ١٠.٠٥ مليار دولار فقط في حين تراجعت حصيلة المرور بقناة السويس بنسبة ٨.٤ % لتسجل ٤.٧ مليار دولار. أما التحويلات فقد تراجعت بدورها بقيمة ٨.٨% لتسجل ٧.٦ مليار دولار فقط في حين تأثرت معدلات الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير لتبلغ ٨.١ مليار دولار فقط مقابل ١٣.٢ مليار في العام السابق بمعدل تراجع بلغ أكثر من ٣٨.٦%.

- يتضح بشكل عام تأثر كافة بنود النقد الأجنبي الأساسية نتيجة وصول آثار الأزمة المالية العالمية لمصر بالسلب مع الأخذ في الإعتبار ان أقل الموارد تأثرا كانت حصيلة الخدمات وإيرادات قناة السويس تليها التحويلات التي بدت أقل تأثرا بكثير باللآثار السلبية للأزمة الإقتصادية العالمية من قيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي شهدت التأثر السلبي الأكبر للأزمة – (٣٨.٦%) يليها عائدات الصادرات والتي تأثرت بشكل أقل – (١٤.٣) %.

وبالنظر إلى الأهمية النسبية لكل بند من بنود النقد الأجنبي خلال هذا العام فيمكن إستنتاج أنها لم تتغير عن ترتيب البنود في العام السابق (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، حيث لا تزال عوائد الصادرات في صدارة موارد النقد الخارجي من حيث الأهمية النسبية رغم التأثر بالأزمة المالية العالمية. وتأتي التحويلات في المركز الرابع من حيث الأهمية ضمن مصادر النقد الأخرى يليها متحصلات قناة السويس ،وفيما يلي عرض الأهمية النسبية لكل بند من بنود النقد الأجنبي:

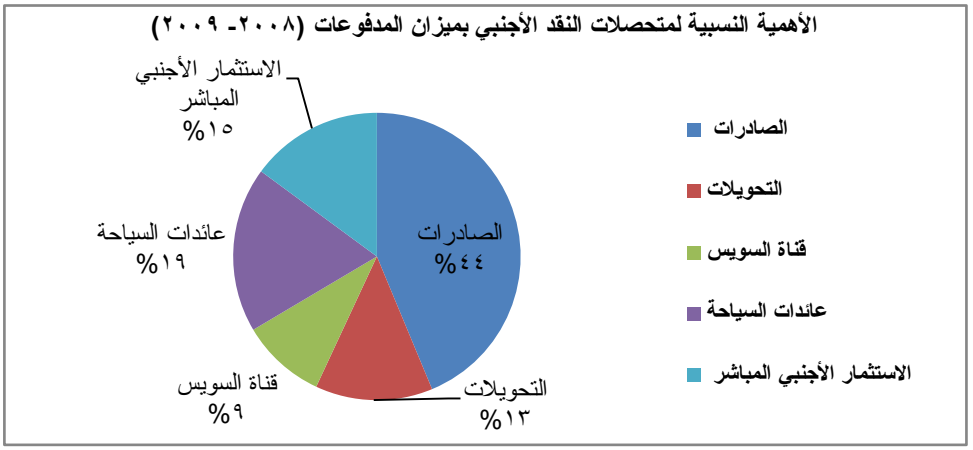

شكل (١٩) : الأهمية النسبية لمتحصلات النقد الأجنبي خلال العام المالي ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة السنوية للبنك المركزي للعام المالي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بيانات مجمعة بمعرفة الباحث

- بالنظر إلى قيم بنود متحصلات النقد الأجنبي خلال العام التالي للأزمة (٢٠٠٩ -٢٠١٠) فقد شهد الإقتصاد المصري تحسناً ملموساً خلال هذا العام نتيجة إنحسار تأثيرات الأزمة المالية بشكل نسبي وإن إستمرت بعض المؤشرات في أدائها السلبي تأثرا بإستمرار بعض من آثار الأزمة العالمية بالاقتصاد المصري حيث حقق ميزان المدفوعات فائضا طفيفا قدر ب ٣.٣٦ مليار دولار.
- وبتتبع قيم كل بند من بنود النقد الأجنبي بالجدول فسنجد إستمرار تراجع حصيلة الصادرات للعام الثاني على التوالي ليحقق ٢٣.٩ مليار دولار متراجعاً بنسبة ٥.١% ، كما إستمر إنخفاض قيم متحصلات المرور في قناة السويس بنسبة ٤.٣% لتبلغ ٤.٥ مليار دولار، كما انخفض صافي الإستثمارات الأجنبية المباشرة أيضا لتصل إلى ٦.٨ مليار دولار بإنخفاض بنسبة ١٦.٨%.
- على الجانب الآخر ارتفعت قيمة عوائد السياحة بنسبة كبيرة بلغت ١٠.٥ % لتسجل ١١.٥ مليار دولار، كما ارتفعت قيم تحويلات المصريين بالخارج لتبلغ ١٠.٥ مليار دولار بإرتفاع نحو ٢٥% عن العام السابق. في هذا السياق تجدر الإشارة أن التحويلات جاءت في المركز الثالث من حيث الأهمية النسبية بين مصادر النقد الأجنبي متعدية لأول مرة صافي الإستثمارات الأجنبية المباشرة بعد عوائد الصادرات وعائدات السياحة خلال العام المذكور.
- كما يلاحظ بصفة عامة أن التحويلات قد أستحوذت على نسبة النمو الأكبر ضمن البنود الأخرى للنقد الأجنبي لذا فقد كانت تعد الأسرع في التعافي من آثار الأزمة المالية العالمية، وهو ما يظهره الشكل التالي الذي يبين الأهمية النسبية لكل بند من البنود:

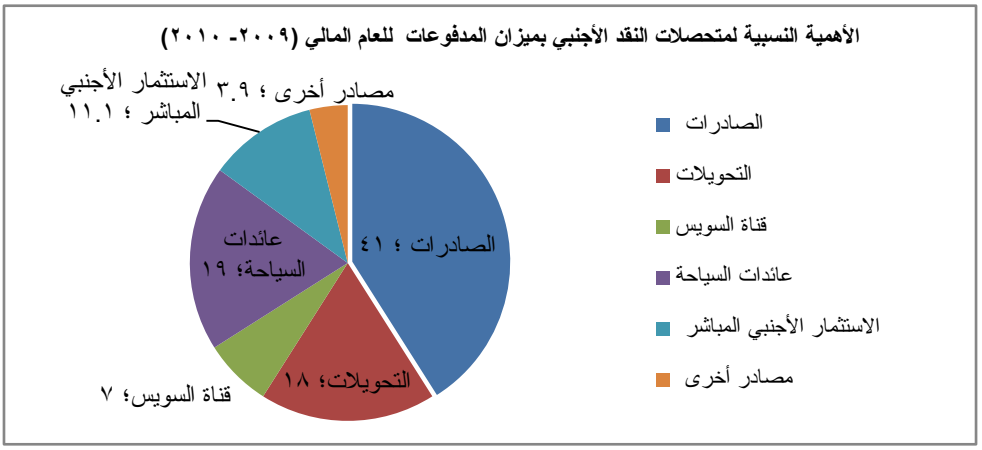

شكل (٢٠) : الأهمية النسبية لمتحصلات النقد الأجنبي خلال العام المالي ٢٠٠٩-٢٠١٠.
المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة السنوية للبنك المركزي للعام المالي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بيانات مجمعة من قبل الباحث.

- في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن الحكومة المصرية بشكل عام ووزارات المجموعة الإقتصادية والبنك المركزي المصري بشكل خاص قد قامت بإتخاذ عدد من الإجراءات الإستثنائية التي كان من شأنها تقليل الآثار السلبية للأزمة من جهة وسرعة التعافي من الآثار السلبية لها من جهة أخرى خاصة فيما يخص آداء القطاع البنكي والتي يمكن عرضها من خلال المحاور التالية [1].

<u>هذا ويمكن إستعراض الحد من تأثير الأزمة من خلال بعدين أساسيين:</u>

- **البعد الأول: الجهود الحكومية والتي إستندت على خمسة محاور متوازية للحد من آثار الأزمة المالية العالمية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:**
  - **المحور الأول:** حزمة التحفيز الإقتصادى من خلال زيادة الإنفاق العام بنحو ١٥ مليار جنيه فى الستة أشهر الأولى من العام المالى ٢٠٠٨-٢٠٠٩ فى مجالات الإستثمارات العامة، مع تحديد أكثر الجهات قدرة على الإنفاق وتركيز الإنفاق عليها.
  - **المحور الثانى:** مواجهة تداعيات الأزمة على البطالة من خلال وضع برنامج إجتماعى يواجه مشكلة البطالة بحيث يراعى تشجيع الشركات على عدم التخلى عن العمالة والتركيز على المشروعات كثيفة العمالة، وتفعيل دور الصندوق الإجتماعى فى الإقراض الصغير ومتناهى الصغر. كذلك وضع خطة لدعم قطاع الزراعة والمزارعين عن طريق تنفيذ برنامج لجذب إستثمارات صناعية زراعية مقدارها ٦٦ مليار جنيه لتنفيذ مشروعات فى مناطق الصناعات الغذائية (٤٧٤ مصنع – ٧٨٥ مركز لوجيستى)، وكذلك التوسع فى أستخدام نظم الرى المطورة والحديثة ضمن برنامج طموح مدته ١٠ سنوات بواقع ٥٠٠ فدان سنويا .
  - **المحور الثالث:** إستخدام المدخرات القومية عن طريق بحث ودراسة الإستخدام الأفضل للسيولة المتاحة فى البنوك العامة ومصادر التمويل المحلية، والتركيز على توجيه جانب من السيولة لتمويل مشروعات محددة مثل مشروعات تطوير المناطق العشوائية والنقل .
  - **المحور الرابع:** تطوير التجارة الداخلية بهدف ترشيد الجزء الأكبر المهدر من السلع، وخفض الفاقد فى التداول، ومحاولات إنهاء الاحتكار وتضييق الفجوة الكبيرة بين سعر المنتج أو المزرعة وسعر المستهلك، وذلك من

(١): المركز المصري للتنافسية ،تقرير التنافسية المصري ٢٠٠٩، ، القاهرة ٢٠١٠، صفحة ٧١

خلال: تبنى خطة لتحديث الإطار المؤسسى والتشريعى المرتبط بتنظيم التجارة الداخلية، وكذلك تطوير البنية التحتية لجميع أنشطة التجارة الداخلية، وتيسير الإجراءات الإدارية والضريبية وإجراءات الفحص والتراخيص، في هذا السياق فقد صدر قرار جمهورى رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٨ بإنشاء جهاز تنمية التجارة الداخلية، كما تم تخصيص عدد من المواقع كمناطق لوجيستية وأسواق تجارية ومنافذ بيع .

- **المحور الخامس:** جذب الإستثمارات العربية من خلال: التنسيق مع الدول العربية التى تتمتع بفائض فى عائدات النفط لضخ إستثمارات فى مصر مثل السعودية وليبيا والإمارات العربية والكويت، لتنفيذ مشروعات كبرى. كما نفذت الحكومة عدداً من المشروعات التنموية ذات التأثير على التشغيل وتنشيط الإقتصاد المصرى أمام المستثمرين المصريين والعرب في المقام الأول. في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى جهود وزارة الاستثمار في إعداد حزمة من المشروعات القومية (٣٣) مشروع في قطاعات "النقل والطاقة والبنية التحتية والسياحة "كما تم تنظيم نحو ٥ جولات خليجية وزارية استهدفت كل من السعودية والكويت والإمارات بشكل اساسي للترويج للفرص الإستثمارية كما تم تنظيم عدد من المؤتمرات الداخلية العالمية للترويج للإستثمارات المحلية في نفس الإطار.[١]

<u>البعد الثانى:</u> جهود القطاع المالي في تقليل آثار الأزمة والحفاظ على آداء القطاع حيث استمر البنك المركزي المصري في تنفيذ برنامج الإصلاح المصرفي و التى بدأت مرحلته الأولى في عام ٢٠٠٤ وانتهت في ديسمبر ٢٠٠٨ ، وبدأت المرحلة الثانية له بعد الأولى مباشرة وانتهت في ٢٠١١ والتي كان الهدف الأساسي منها تقوية القطاع المصرفي وتعزيز قدرته لمواجهة المنافسة العالمية والإقليمية على نحو فعال والمساعدة على تحقيق النمو الاقتصادي.

- خلال العام المالي ٢٠١٠ – ٢٠١١ تم حدوث تحسن نسبي في مؤشرات النقد الأجنبي إلا أن هذا التحسن يعزي فقط إلى النصف الأول من العام المالي المذكور في حين شهد النصف الثاني وصول التأثير السلبي لثورات الربيع العربي بالمنطقة لتبطيء التحسن بشكل كبير بل بدء تراجع عدد كبير من المؤشرات التي أسفرت عن حدوث عجز كلي بميزان المدفوعات بلغ

(١): الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ،بيان انجازات قطاع ترويج الاستثمار، القاهرة ٢٠٠٩.

٩.٨ مليار دولار (في مقابل فائض كلي ٣.٤ مليار دولار خلال السنة المالية (٢٠٠٩-٢٠١٠).

- إلا أنه يلاحظ في القيم بصفة عامة تحسن عائد الصادرات بمعدل ١٣.١% لتصل إلى ٢٧ مليار دولار كما ارتفعت عائدات قناة السويس بمعدل ١١.٨% لتبلغ ٥.١ مليار دولار. أما بخصوص التحويلات فقد سجلت إرتفاعا كبيرا لتبلغ ١٢.٤مليار دولار بزيادة تقدر بنحو ١٨% عن العام السابق (٢٠٠٩-٢٠١٠).

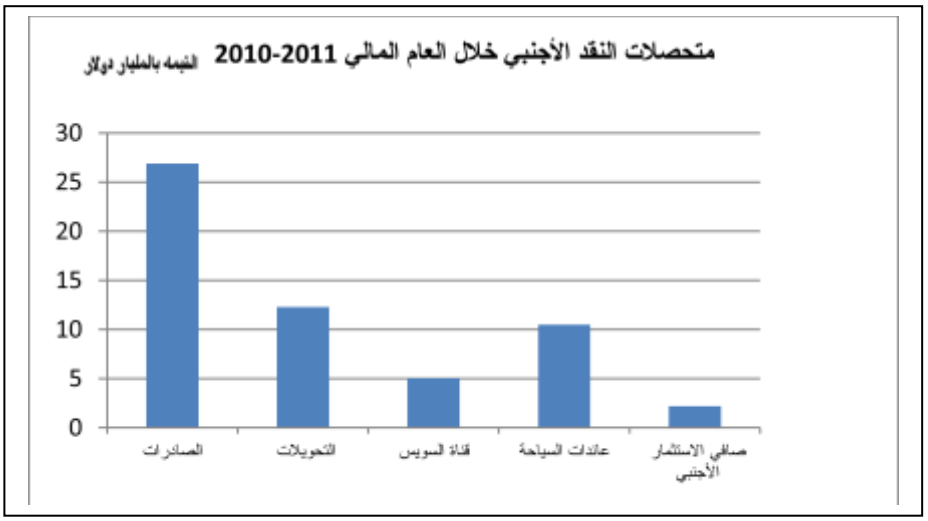

شكل (٢١) : إجماليات متحصلات النقد الأجنبي خلال العام المالي ٢٠١٠-٢٠١١.

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة السنوية للبنك المركزي للعام المالي ٢٠٠٩-٢٠١٠ بيانات مجمعة

- - في المقابل شهدت عائدات قطاع السياحة إنخفاضا نسبيا بلغ نحو ٨,٦ % لتسجل ١٠,٦ مليار دولار مقابل ١١,٦ مليار دولار في العام السابق كما تراجعت قيمة الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير حيث بلغ فقط 2.2 مليار دولار بنسبة تراجع بلغت ٦٧% عن العام السابق الذي سجلت فيه الإستثمارات الأجنبية المباشرة ٦.٨ مليار دولار.
- بتتبع التغيرات المؤثرة على موارد النقد الأجنبي خلال هذا العام فمن الملاحظ أن هناك تأثير سلبي على عدد من الموارد نتيجة الأحداث السياسية التي مرت بها مصر مقارنة بالعام السابق لسنة العرض حيث لم تحقق موارد النقد الأجنبي نمواً ملحوظاً بإستثناء التحويلات التي سجلت نمواً كبيرا كان هو الأكبر ضمن

البنود الأخرى وأظهرت عدم التأثر المطلق بالأحداث السياسية عكس معظم البنود الأخرى، حيث جاءت التحويلات لأول مرة خلال سنوات العرض في المركز الثاني من حيث الأهمية النسبية بين موارد النقد الخارجي بعد عائدات الصادرات ثم جاء بعد ذلك كل من عائدات السياحة وقناة السويس ثم أخيراً الإستثمار الأجنبي المباشر.

- خلال العام المالي التالي ٢٠١١-٢٠١٢ شهد الإقتصاد حالة من عدم الاستقرار تاثرا بعدم الإستقرار السياسي والإجتماعي الذي شهدته البلاد فضلا عن التدهور الكبير في المعطيات الأمنية خلال هذا العام وهو ما انعكس على آداء ميزان المدفوعات خلال هذا العام ٢٠١١- ٢٠١٢ حيث تصاعد العجز الكلي بميزان المدفوعات ليصل إلى ١١.٣ مليار دولار مقابل ٩.٨ مليار دولار فقط في العام السابق ٢٠١٠- ٢٠١١. مع ثبات قيمة الصادرات المصرية عند ٢٧ مليار دولار والإستثمار الأجنبي المباشر عند ٢.١ مليار دولار بدون تحقيق أي زيادة تذكر عن العام السابق، في حين حققت عائدات قناة السويس زيادة طفيفة جداً حيث وصلت إلى ٥.٢ مليار دولار بزيادة تقريبا ٢.٥ %، كما تراجعت أيضا عائدات السياحة لتصل إلى ٩.٤ مليار دولار في مقابل ١٠.٦ مليار دولار عن العام السابق بنسبة تراجع تصل إلى ١١ % تقريبا.

<u>أما التحويلات فقد استمرت في النمو بشكل كبيرمحققة علاقة عكسية مع كافة بنود النقد الأجنبي الأخرى محققة رقم جديد خلال هذا العام وهو ١٧.٨ مليار دولار بزيادة كبيرة تقدر تقريبا ب ٤٢ % عن العام السابق.</u>

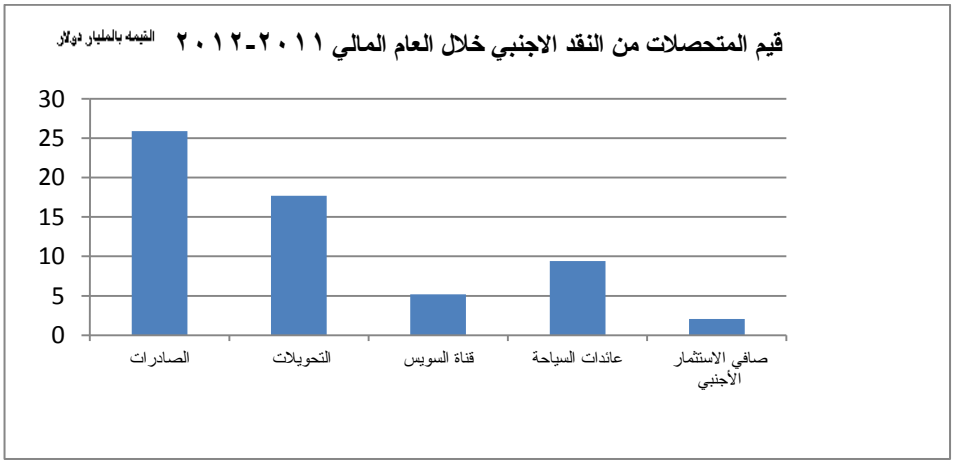

شكل (٢٢) : قيم متحصلات النقد الأجنبي خلال العام المالي ٢٠١١-٢٠١٢.
المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة السنوية للبنك المركزي للعام المالي٢٠١١-٢٠١٢ بيانات مجمعة

هذا و تجدر الإشارة إلى عدم تغير ترتيب الأهمية النسبية لكل بند من بنود النقد الخارجي عن العام السابق حيث استمرت عائدات الصادرات في المركز الأول ضمن هذه البنود يليها التحويلات ثم عائدات السياحة ثم قناة السويس وأخيرا جاءت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- بالنظر إلى قيم السنتين الماليتين التاليتين (٢٠١٢-٢٠١٣) ، (٢٠١٣-٢٠١٤) فقد شهد آداء ميزان المدفوعات تحسنا ملحوظا خلال هذه الفترة حيث حقق فائض لأول مـــــــرة منذ ٢٠١٠ بلغ ٢٣٧ مليـــون دولار عـــــــام (٢٠١٢- ٢٠١٣)، ١.٥ مليار دولار خلال العام التالي ٢٠١٣-٢٠١٤.
- وبإستعراض ملامح هذه الفترة بوجه عام فيلاحظ حدوث إستقرار نسبي للمؤشرات حيث أستقرت عائدات الصادرات حول ٢٦ مليار دولار، كما استقرت أيضا عائدات قناة السويس عند ٥ مليار دولار في حين شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تحسن نسبي حيث بلغت ٣.٤ مليار دولار إتبعه إرتفاع آخر ٢٠١٣- ٢٠١٤ ليصل إلى ٤ مليار دولارفي حين حققت عائدات السياحة زيادة طفيفة بقيمة ٣% لتصل إلى ٩.٧ مليار دولار ثم إنخفضت في العام التالي (٢٠١٣- ٢٠١٤) لتصل إلى ٥.١ مليار دولار متأثرة بانخفاض عدد الليالي السياحية بنسبة كبيرة بلغت نحو ٤٨.٨ خلال العام المذكور نتيجة التأثر بعوامل سياسية وأمنية قائمة. (١)
- أما بخصوص قيمة تحويلات المصريين من الخارج فقد واصلت ارتفاعها لتصل إلى ١٨.٤ مليار دولار بزيادة تقدر ب ٥% تقريبا عن العام السابق وهي نفس قيمة التحويلات لعام ٢٠١٣- ٢٠١٤. لم يتغير ترتيب الأهمية النسبية لكل بند من بنود النقد الخارجي لهذا العام عن سابقة حيث جاءت التحويلات في المركز الثاني من حيث الأهمية النسبية بعد عائدات التصدير يليها عائدات السياحة ثم قناة السويس وأخيراً جاءت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.
- وهنا تجدر الإشارة إلى ظهور تطور جديد في المنح والتحويلات الرسمية في هذا العام حيث بلغت المنح والهبات والتحويلات الرسمية والتي كان مصدرها تحديدا الدول العربية نحو ١١.٩ مليار دولار بزيادة تقدر ب ١١ ضعف التحويلات الرسمية للعام السابق والتي لم تتعدى المليار دولار ولهذا

(١): البنك المركزي المصري النشرة السنوية للبنك ٢٠١٣-٢٠١٤، القاهرة ٢٠١٥، صفحة: ٧٦-٧٧.

السبب فقد زادت قيمة متحصلات مصر من النقد الأجنبي بشكل عام خلال هذا العام وهو ما يبرر حدوث فائض في ميزان المدفوعات المصري رغم الثبات النسبي لمعدلات البنود الاخرى مقارنة بالأعوام السابقة والتي كان مصدرها الأساسي الدول العربية الداعمة لمصر سياسيا خلال هذا العام بشكل كبير بالرغم من ثبات معظم البنود الأخرى.

متحصلات النقد الأجنبي خلال العام المالي ٢٠١٣-٢٠١٤

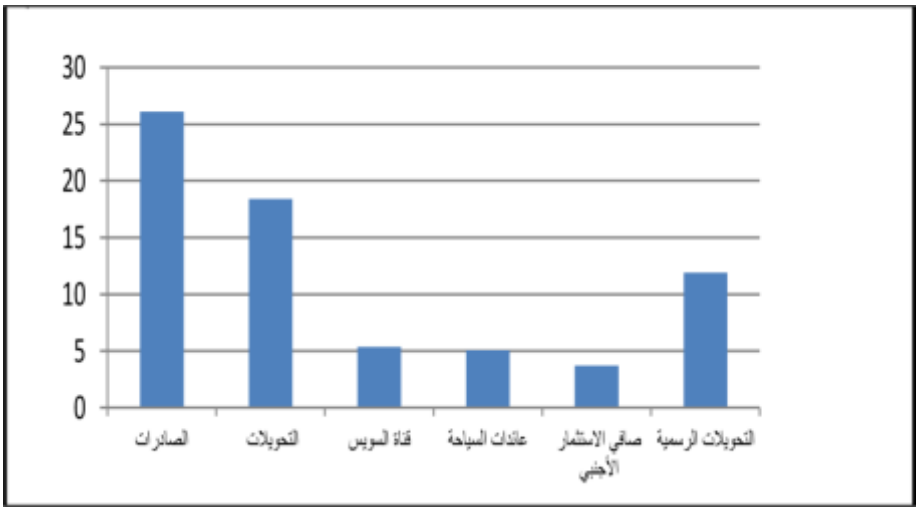

شكل (٢٣) : قيم متحصلات النقد الأجنبي خلال العام المالي ٢٠١٣-٢٠١٤.
المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة السنوية للبنك المركزي للعام المالي٢٠١٣-٢٠١٤ بيانات مجمعة

إذا تم إستعراض تطور مصادر النقد الاجنبي خلال العام المالي التالي ٢٠١٤ - ٢٠١٥ فثمة إنخفاض في قيم الصادرات المصرية بقيمة كبيرة وصلت إلى ١١% تقريبا عن العام المالي السابق لتصبح ٢٢.١ مليار دولار فقط ،مع تحقيق ثبات نسبي لدخل قناة السويس تأثراً بإنخفاض عام لحركة التجارة العالمية نتيجة إنخفاض سعر البترول العالمي لتقف عائدات قناة السويس عند ٥.٣٩ مليار دولار، في حين شهدت عائدات السياحة إرتفاعا ملحوظا تزامنا مع التحسن النسبي في الملف الأمني وتحسن الوضع العام على الصعيد السياسي حيث حقق قطاع السياحة معدل نمو بلغ ٤٦% عن العام السابق ليحقق القطاع ٧.٤ مليار دولار كما شهدت الإستثمارات الأجنبية المباشرة إرتفاع ملحوظ بقيمة ٥٥% تقريبا عن العام السابق للعرض محققه ٦.٤ مليار دولار نتيجة تدفق رؤوس أموال خليجية للاستثمار في مصر وتأثرا أيضا بالمناخ الإيجابي الذي خلفه المؤتمر الاقتصادي بشرم الشيخ في مارس ٢٠١٥ مع التأكيد الحكومي المستمر على رسالة تحسن الوضع الأمني والاستقرار السياسي النسبي.

- أما بالنسبة للتحويلات فقد استمر إرتفاع التحويلات لمصر لتسجل أعلي قيمة لها على الاطلاق حينما بلغت ١٩.٤ مليار دولار بزيادة ٦.٥% عن العام السابق للعرض.
- خلال العام الأخير للعرض ٢٠١٥-٢٠١٦ حدث تراجع في كافة متحصلات النقد الأجنبي بإستثناء الإستثمار الاجنبي المباشر الذي حقق إرتفاع بنسبة ٨% عن العام المالي السابق، في حين تراجعت الصادرات بنسبة ١٨% تقريبا لتسجل ١٨.٧ مليار دولار، كما تراجعت عائدات قناة السويس تراجع طفيف بقيمة ٥% لتسجل ٥.١ مليار، بالنسبة للتحويلات الخاصة فقد تراجعت أيضا بنسبة ١١.٧% لتسجل فقط ١٦.٨ مليار دولار وقد يرجع هذا إلى التلاعب في قيم العملة الأجنبية ما بين السعر البنكي والسوق السوداء ونشأة سوق موازية للتعامل في تحويلات المصريين بالخارج إستغلالا لهذه النقطة وهو الأمر الذي سيتم التعرض له لاحقاً بالتفصيل خلال فصل التوصيات، أما عائدات السياحة فقد شهدت الإنخفاض الاكبر بين المتحصلات الاخرى بنسبة ٥٠% تقريبا عن العام السابق نتيجة ما شهده الوضع الأمني من عدد من المشكلات المؤثرة مباشرة على قطاع السياحة ربما كان أهمها حادثة الطائرة الروسية في اكتوبر ٢٠١٥ وتاثيرها السلبي اللآحق على قطاع السياحة ككل.
- من حيث الأهمية النسبية لمصادر النقد الاجنبي المختلفة فقد ظلت التحويلات في المركز الثاني من حيث الأهمية النسبية بعد الصادرات مع حدوث تقارب كبير بين قيمتيهما، فإذا قمنا بمقارنة النسب مع العام الأول في العرض ، فقد بلغت نسبة التحويلات لعوائد الصادرات نحو ٢٨% فقط في العام المالي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، في حين بلغت قيمة التحويلات إلى عوائد الصادرات في ٢٠١٥-٢٠١٦ نسبة ٨٩% مما يؤكد على أهمية التحويلات كمورد مستدام ومتنامي من مصادر النقد الأجنبي خاصة في ظل الوضع الاقتصادي الحالي والمعطيات القائمة.

٢-٤-٢: أهم خصائص التحويلات ضمن مصادر النقد الاجنبي الأخرى خلال فترة الدراسة:

بعد عرض التطور الزمني لبيان الأهمية النسبية لتحويلات المصريين من الخارج ضمن مصادر النقد الخارجي بميزان المدفوعات المصري خلال سنوات الدراسة والتي شملت الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٦ والتي تميزت بحدوث تقلبات إقتصادية على المستوى العالمي والمتمثل في الأزمة المالية العالمية والتي أثرت بالسلب على بعض من هذه الموارد كمؤثر عالمي على ميزان المدفوعات كما شهدت نفس الفترة حدوث ثورتي يناير ويونيه وما صاحب ذلك من تأثيرات عديدة على آداء ميزان المدفوعات المصري أثرت أغلبها بالسلب على العديد من مؤشراته، تبرز ميزة تفضيلية تميزت بها التحويلات عن مصادر النقد الأجنبي الأخرى وهي إستقرار التحويلات على مدار الوقت كمصدر من مصادر النقد الأجنبي من ناحية وإتجاهها العام الصاعد خلال فترة العرض وهو ما يوضحه الشكل التالي:

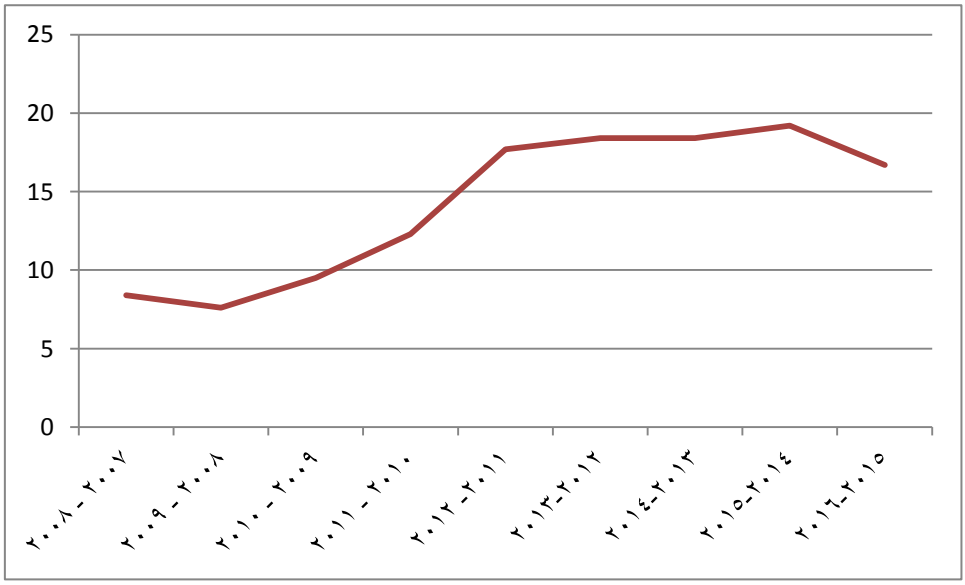

شكل (٢٤) الإتجاه العام للتحويلات خلال فترة الدراسة ٢٠٠٧-٢٠١٦

المصدر: البنك المركزي المصري- النشرات السنوية – بيانات مجمعه من قبل الباحث

في حين أنه عند إستعراض مصادر النقد الأجنبي الأخرى لن يظهر هذا الإستقرار في الإتجاه نتيجة عوامل خارجية أو مؤثرات داخلية كما تم العرض سابقا:

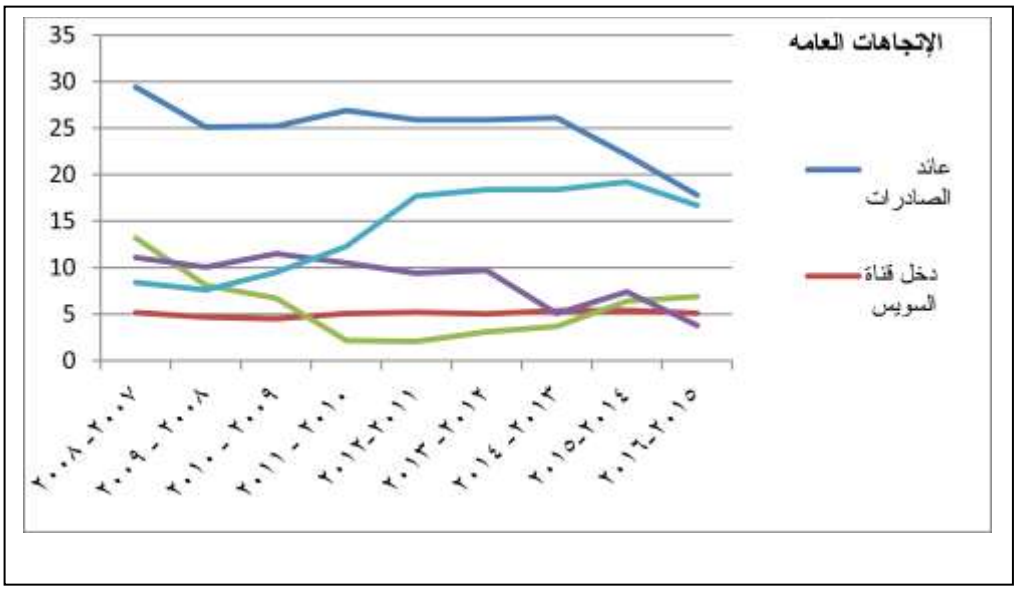

شكل (٢٥) الإتجاه العام لمصادر النقد الأجنبي خلال فترة الدراسة ٢٠٠٧-٢٠١٦

المصدر: البنك المركزي المصري- النشرات السنوية – بيانات مجمعه

- يوضح الشكل البياني الإتجاه الصاعد للتحويلات خلال فترة العرض مقارنة بمصادر النقد الأجنبي الاخرى ، ويظهر ذلك جليا في أوقات الأزمات الإقتصادية أو التأثيرات العالمية السلبية ، حيث نجد أن كافة المؤشرات قد تأثرت سلبا بدرجات متفاوتة خلال العام المالي ٢٠٠٨- ٢٠٠٩ والذي شهد وصول التأثيرات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية على الإقتصاد المصري ، وقد أنعكس ذلك على مؤشرات ميزان المدفوعات المصري والذي شهد عجز بلغ ٣.٤ مليار دولار . عقب ذلك أتخذت التحويلات منحنى تصاعدي بشكل مستمر طوال فترة الدراسة ولم تتأثر سلبا بأي حال من الاحوال بالعوامل الداخلية والتي تمثلت في ثورتي يناير ٢٠١١ ويونيه ٢٠١٣ بل على العكس عاودت حصيلة التحويلات إرتفاعها بشكل مستمر. لذلك يمكن القول ان تحويلات المصريين هي الأكثر نموا ضمن مصادر الدخل الأجنبي الأخرى بنسبة نمو بلغت ١٠٠ % ما بين العام المالي ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٥- ٢٠١٦ مقارنة بمعدلات نمو المصادر الاخرى والتي شهـدت تراجع كبير في كعائدات

الاستثمـــــــــار الذي انخفض بمعدل (٤٧%) بينما شهدت عائدات قناة السويس إستقرار معدلات النمو في حين شهدت عائدات الخدمات (السياحة) تراجع في قيم متحصلاتها بقيم تعدت ال ٦٠% بين أول سنوات العرض وآخرها.

- هذا وتجدر الإشارة إلى ان أكثر الموارد إستقرارا تمثلت في إيرادات قناة السويس والتي تراوحت طوال فترة الدراسة حول قيمة ٥ مليار دولار بمعدلات زيادة ونقصان طفيفة لم تتعدى ١٣% وكانت خلال سنة حدوث الأزمة المالية العالمية في حين لم تتأثر إطلاقا بالعوامل الداخلية المتمثلة في ثورتي يناير ٢٠١١ ويونيه ٢٠١٣ وربما يرجع هذا الإستقرار النسبي في عائدات القناة لسببين أساسيين أولهما:
  - إرتباط عدد السفن المارة والحمولة بشكل أساسي بحركة وحجم التجارة الدولية بين آسيا والأمريكتين بشكل اساسي لذلك لم تتأثر عائداتها إطلاقا بالأحداث الداخلية في مصر مع الأخذ في الاعتبار دور الجيش المصري في تأمين المجرى الملاحي خلال الفترات المذكورة وهو ما جنبها تماماً أي تأثيرات داخلية وجعل العائدات مرتبطة فقط بحركة التجارة العالمية بشكل أساسي.
  - السبب الآخر يتمثل في إقتصار التطوير في منطقة القناة على تطوير المحور سواء بالتوسعة او الإزدواج مع عدم حدوث طفرة في الخدمات المصاحبة للمرور والتي من شأنها زيادة القيمة المضافة وتحقيق طفرات في دخل القنـاة طوال فترة الدراسة من (٢٠٠٧- ٢٠١٦).
- **بالنظر إلى إجمالي تدفقات بنود النقد الأجنبي خلال فترة الدراسة يظهر** أن المصدر الأساسي الأول لإيرادات النقد الأجنبي في مصر هو الصادرات، وأن تحويلات المصرين بالخارج تعد المصدر الثاني وهو أكثر أهمية مقارنة بعائدات السياحة والمرور في قناة السويس والإستثمار الأجنبي المباشر.
- من جهة أخرى تؤكد المتوسطات السنوية لكل بند من بنود النقد الأجنبي المذكوره نفس الترتيب السابق للبنود حيث جاء متوسط التحويلات السنوي خلال فترة الدراسة في المركز الثاني بقيمة ١٤.٢ مليار دولار سنويا بعد متوسط الصادرات الذي بلغ ٢٥.٠٤ مليار دولار سنويا، متخطية بذلك كل من المتوسط السنوي لعائدات السياحة والإستثمار الأجنبي المباشر وأخيرا عائدات قناة السويس على الترتيب.

في ضوء ذلك فإنه يتعين إعادة النظر في السياسات الإقتصاديه وفقاً لهذه الأهمية، وتذليل كل الصعوبات التي تواجه الصادرات بما يعمل على زيادة قدرتها التنافسية بالأسواق الخارجية، وكذلك إعطاء أولوية أكبر للتحويلات

والعمل على تنميتها وتسهيل تدفقها بالقنوات الرسمية، فضلاً عن الإرتفاع بكفاءة إستخدامها بما يحقق أهداف التنمية بالمجتمع المصري وهو الأمر الذي سيتم التعرض له تفصيلا في الفصلين الثالث والرابع وهو ما يؤكدة الشكلين التاليين:

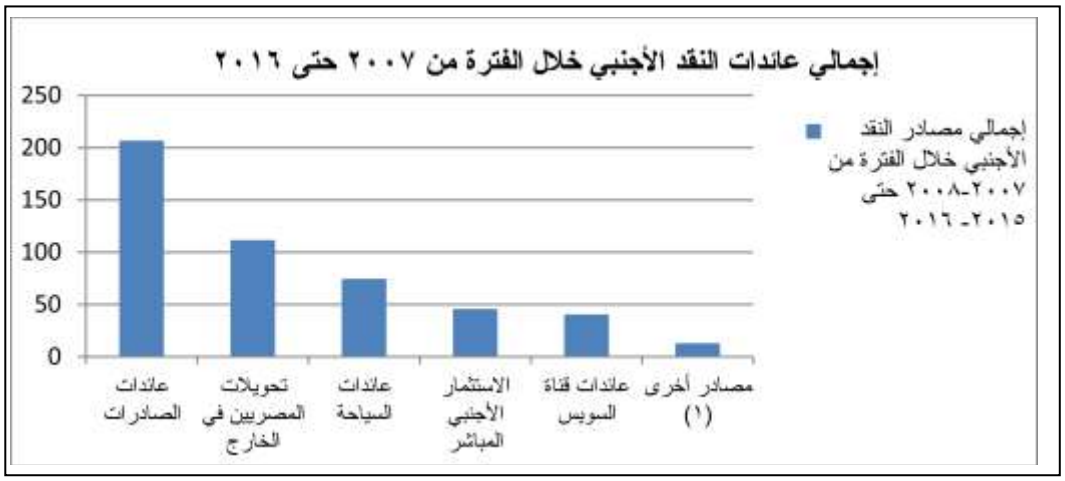

شكل (٢٦) إجمالي عائدات النقد الأجنبي خلال فترة الدراسة ٢٠٠٧-٢٠١٦
المصدر: البنك المركزي المصري- النشرات السنوية – بيانات مجمعه

يبدو ذلك أكثر وضوحا بعرض نسبة التحويلات من إجمالي التدفقات النقدية لموارد الدخل الأجنبي:

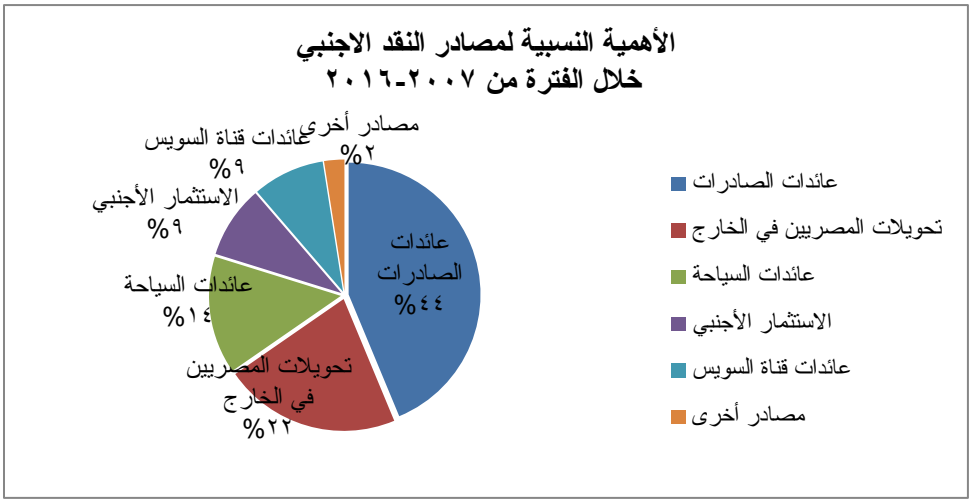

شكل (٢٧) الأهمية النسبية لمصادر النقد الأجنبي خلال فترة الدراسة ٢٠٠٧-٢٠١٦

المصدر: البنك المركزي المصري- النشرات السنوية – بيانات مجمعه

من واقع ما سبق عرضه يمكن الاستنتاج بأن التحويلات تميل إلى الإرتفاع عندما يمر الإقتصاد المتلقي لها بمرحلة من الركود نتيجة للأزمات المالية أو الكوارث الطبيعية أو الصراعات السياسية، حيث يعمد العاملون بالخارج إلى إرسال قدر أكبر من المساعدات في الأوقات العصيبة لمساعدة أسرهم وذويهم، في حين أن التدفقات المالية الأخرى تتمشى في نفس إتجاه التقلبات، حيث تميل إلى الإرتفاع في حالات الرواج وتنخفض في حالات الركود.

"الفصل الثالث"

"عرض النماذج القياسية الرياضية

الخاصة بالمحددات المؤثره في التحويلات من الخارج"

٣-١: عرض النماذج السابقة التي تناولت محددات التحويل ومدى تأثيرها على التحويلات المستقبلة:

٣-١-١: أهم الأطر والمعايير الخاصة بعرض الدراسات السابقة التي تضمنت نماذج قياسية رياضية لدراسة محددات التحويل:

نظراً للأهمية المتزايدة لتحويلات العاملين كمصدر مستدام ومتنامي من مصادر الدخل الأجنبي للعديد من دول العالم ونظراً لتعاظم هذه الأهمية خلال العقود الأربعة الأخيرة في مصر نتيجة إزدياد كمية التحويلات المستقبلة وأهميتها النسبية بين مصادر النقد الأجنبي الأخرى، ظهرت أهمية دراسة هذه التحويلات والأسباب أوالمحددات التي تؤثر عليها سواء إيجاباً أو سلباً ودراسة تأثير المحددات على عملية التحويل بهدف تحقيق الإستفادة القصوى من هذه التحويلات .

في هذا السياق فقد تم تناول عدد من هذه الدراسات بالتحليل والعرض حيث تشترك هذه الدراسات في كونها صادرة من منظمات ومؤسسات دولية بالإضافة إلى كونها تتناول محددات عملية التحويل لمصر أو لدول مشابهه لها في ظروفها الإقتصادية والإجتماعية خلال فترات زمنية مختلفة ،فضلا عن كونها دراسات حديثة نسبياً بما يمكنَنا من إستخدام محددات أو متغيرات مشابهة في النموذج القياسي الخاص بدراسة عملية التحويل لمصر عن قرب وإستخلاص نتائج وتوصيات فعالة وقابلة للتطبيق.

تهدف تلك النتائج إلى الخروج بتوصيات فعلية قابلة للتنفيذ لزيادة التحويلات التي تستقبلها مصر من ناحية، ومن ناحية أخرى إلى تعظيم الاستفادة من هذه التحويلات وضخها في أغراض إنتاجية تخدم الإقتصاد القومي في المقام الأول.خلال الجزء التالي من الدراسة سيتم عرض هذه الدراسات المتضمنه نماذج رياضية قياسية لدراسة أثر محددات التحويل على كمية التحويلات المُستقبَله.

٣-١-٢: دراسة Richard H. Adams Jr. الصادره عن مجموعة البنك الدولي للتنمية في مارس ٢٠٠٨ [١]

إطار وهدف الدراسة:

خرجت الدراسة عن مجموعة البنك الدولي للتنمية في إطار البحث عن أسباب التباين الكبير في قيم التحويلات التي تستقبلها الدول النامية من عمالتها المصدرة وذلك بالإعتماد على مجموعة من معايير الإقتصاد الكلي والجزئي فضلا عن إستحداثها ولأول مرة لمجموعة من المعايير السكانية أو الديموغرافية المتعلقة بالمستوى العلمي والإجتماعي للعمالة المهاجرة وبحت تأثير ذلك على قيم التحويلات المستقبلة لدول المصدر.

تهدف الدراسة إلى بحث تأثير كافة العوامل الاقتصادية الكلية والجزئية بالإضافة إلى العوامل الديموغرافية الخاصة بنوعية المغتربين ومستواهم العلمي على قيم التحويلات المستقبلة للدول المصدرة لهذه العمالة من خلال عينة بحث ضمت ٧٦ دولة نامية على مستوى العالم مع إختلاف نطاقها الجغرافي والإقتصادي حيث شملت العينة دول من أمريكا الجنوبية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالإضافة إلى منطقة دول وسط وجنوب آسيا ، فضلا عن مجموعة من الدول الأقل دخلا في منطقة شرق أوربا (البانيا- مولدوفا) .

في سبيل ذلك اعتمدت الدراسة على منهج Panel Data للوصول إلى النتائج إستنادا إلى طريقة المربعات الصغرى مستخدمه مجموعة من المتغيرات شملت:

- نصيب الفرد من التحويلات بالدولة المصدرة للهجرة أو العمالة.
- مجموعة المتغيرات الديموغرافية (السكانية) التي تم رصدها ووتوحيد وحدات قياسها بالدول محل الدراسة والمتمثلة في كل من: عدد السكان، الكثافة السكانية، نسبة السكان المعالة (وقد حددتها الدراسة بأقل من ١٤ سنة)، نسبة المهاجرين متوسطي التعليم (أقل من ٨ سنوات من التعليم) ، (نسبة سكان الريف مقابل الحضر في البلاد محل الدراسة).
- مجموعة المتغيرات الإقتصادية التي اعتمدت عليها الدراسة والتي تشمل عدد من المتغيرات الضمنية كنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، معدلات الفقر طبقا لإحصائيات متطلبات المعيشة التي تعلنها كل دولة، معدلات الفائدة، سعر الصرف ، تكلفة التحويل من عملة البلد المستقبلة للعمالة إلى عملة الوطن الأم.
- مجموعة من المتغيرات السياسية المتعلقة بالدولة المصدرة للعمالة.

---

(1):*Adams, Richard H. Jr.*, The Demographic, Economic and Financial Determinants of International Remittances in Developing Countries, the world Bank, March 2008.

ونتيجة وجود تأثيرات متبادلة محتملة بين كافة المتغيرات طويلة الاجل في الطرف الأيمن للمعادلة وبين قيم التحويلات المتحصلة لذلك كان من الممكن لطريقة التربيع الخطي (Ordinary least Squares) ألا تعطي نتائج دقيقة (غير متحيزة) لذلك لجأت الدراسة لإستخدام منهج panel Data بإعادة المشاهدات على كل متغير على مدار زمني محدد (حددته الدراسة بتكراره مرتين على الأقل) خلال فترة زمنية خمس سنوات من ١٩٩٦ حتى ٢٠٠١ في الدول محل الدراسة طبقا لمدى توافر البيانات المطلوبة بهذه الدول خلال الفترة المذكورة نظراً لعدم توافر جزء كبير من البيانات خلال هذه الفترة بالدول محل الدراسة وخاصة بالدول النامية الأقل دخلا والتي لم تتوافر بها البيانات المطلوبة بشكل منتظم.

أبرز نتائج النموذج:

- على المستوى الديموغرافي أظهر النموذج وجود علاقة إيجابية بين عدد العمالة غير الماهرة أو "الأقل تقنية" وكمية التحويلات المستقبله في الدول الأم مع وجود علاقة عكسية مع المسافة التي تفصل هذه الدول المصدرة عن الأقاليم الأكثر تصديراً للتحويلات على مستوى العالم وقد تم تمثيل ذلك في العلاقة بين الولايات المتحدة والمكسيك على سبيل المثال بإعتبار وجود عدد كبير من العمالة غير الفنية أو المدربة بالولايات المتحدة بما يعني في المقابل إرتفاع قيم تحويلاتهم لوطنهم الأم (المكسيك) مقارنة بالعمالة المدربة أو ذات التعليم المتقدم أو العمالة غير المدربة في أقاليم اخرى بعيدة عن وطنهم الأم (المكسيك)، حيث أظهر النموذج ان كل إرتفاع في نسب العمالة غير المدربة من إجمالي العمالة المرسلة بنسبة ١٠% يقابلة زيادة في قيم التحويلات الواردة للدولة المصدرة للعمالة بقيمه تتروح من ٩% حتى ١٩.٥ % ، في المقابل أظهر النموذج إرتباطا عكسيا بين العمالة المدربة أو ذات التعليم المتقدم وبين قيم التحويلات الواردة للدولة المصدره لها حيث أظهر أن كل زيادة في نصيب العمالة المدربة او ذات التعليم المتقدم بنسبة ١٠% يقابلها إنخفاض في قيم التحويلات المتحصله من قبل هذه الدولة بقيم تتراوح من ١١.٥ % حتى ١٩.٧ %.
- من ناحية أخرى أكد النموذج وجود علاقة إيجابية بين معدلات الفائدة وعوائد الإستثمار في الدولة المصدرة للعمالة وبين قيم التحويلات المتحصله بشكل عام.

نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الأساسية والتي يمكن ان نوجزها في نتيجتين أساسيتين:

تتناسب قيم التحويلات المستقبلة عكسياً مع المستوى العلمي، فضلا عن التركيبة الفنية للعمالة المصدرة بمعني أنه كلما أرتفع المستوى العلمي والمهارات الفنية للعمالة المصدرة كلما قلت كمية التحويلات المستقبله لهذه الدولة.

من الناحية الاقتصادية أكدت الدراسة وجود علاقة عكسية بين معدلات الفقر ومستوى دخل الفرد بالدول المصدرة للعمالة وبين قيم التحويلات الواردة لهذه الدول، بمعنى أن الدول متوسطة الدخل تتمتع بأعلى قيم تحويلات مقارنة بالدول ذات الدخل العالي والدول ذات الدخل المتدني بين الدول محل الدراسة حيث خلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين متوسط دخل الفرد وقيم التحويلات المتحصلة من قبل الدولة المصدرة للعمالة تظل إيجابية حتى نقطة وصول متوسط دخل الفرد إلى ٢٢٠٠ دولار سنويا بعد ذلك تقل قيم التحويلات المتحصلة إذا زاد متوسط دخل الفرد عن ذلك.

٣-١-٣: دراسة المحددات الإقتصادية الكلية لعملية التحويلات "دراسة حالة على بلدان جنوب وشرق المتوسط" ل El Mouhoub Mouhoud, Joël Oudinet, Elif Unan من جامعة باريس والتي تم عرضها بمؤتمر Middle East Economic Association (MEEA) والذي عقد بدبي فبراير ٢٠٠٨ [١]

إطار وهدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بحث الدوافع وراء عملية التحويل بناء على الأهداف الأساسية لعملية التحويل والمتمثلة في الإعالة الأسرية والمعروفة عالميا بمصطلح Altruism، الإدخار أو الاستثمار في البلد الأم وذلك عن طريق رصد المتغيرات الإقتصادية الكلية ومدى تأثيرها على قرار التحويل وكمية الأموال المحولة وذلك عن طريق دراسة أثر المتغيرات الإقتصادية للتحويلات المستقبلة في "٥ بلدان بشرق وجنوب المتوسط" وهي: تركيا والمغرب وتونس والجزائر ومصر.

(1):**Mouhoub; El Mouhoud, Joël Oudinet, Elif Unan; Macroeconomic Determinants of Migrants' Remittances in the Southern and Eastern Mediterranean Countries, Université Paris nord et GDRI DREEM, , presented in 6th International Conference of theMEEA, Dubai 14-16 March 2007.**

تكمن أهمية الدراسة أنها تتناول أثر المتغيرات الإقتصادية الكلية في الدول محل الدراسة على كمية التحويلات المستقبلة في البلد الأم وكذلك بيان الأهداف الأساسية وراء عملية التحويل، لذلك فقد عمدت الدراسة إلى إستخدام مجموعة من البيانات الإقتصادية الخاصة بدول المهجر الأساسية كوجهة للبلدان الخمس محل الدراسة وبيان مدي تأثيرها علي التحويلات في البلدان المستقبله.

النموذج المستخدم:

وفي سبيل ذلك فقد لجأت الدراسة إلى إستخدام نموذج ECM (Error Correction Model) نموذج تصحيح الخطأ مع تحديد مدة زمنية للدراسة وفقا لمدى توافر البيانات عن الدول محل الدراسة.

وقد تم إستخدام هذا النموذج باعتباره نموذج متحرك dynamic يتيح ربط المتغيرات زمنياً على المدي القصير والبعيد ودراسة العلاقات في الحالتين بنتائج سليمة حتى وإن انحرفت بعض النتائج على المدى القصير إستنادا إلى مجموعة من المتغيرات المتمثلة في:

- نصيب الفرد من الدخل في الدولة المستضيفة للعمالة.
- معدل التضخم المحلي.
- نسبة الفائدة المحلية إلى نسبتها في الدولة المستضيفه.
- معامل تحويل العملة (عملة البلد المستضيفة إلى العملة المحلية الأصلية).
- معدل شغل الوظائف المدنية.

حيث يمثل المتغير الاول دخل المهاجر في دولة الهجرة وجدير بالذكر انه لم تتوافر بيانات دقيقة عن قيم دخول المهاجرين المصريين سواء المؤقتين أو الدائمين وكذلك المهاجرين الجزائريين وتم الإستعاضة عن ذلك باستخدام الوزن النسبي لأعداد المصريين التقديرية في دول المهجر المختلفة إستنادا إلى تقديرات منظمة OECD في هذا الشأن. وبصفه عامة تم الإستناد إلى فرضية إيجابية العلاقة بين التحويلات ودخل المهاجر أيا كانت خطط المهاجر الخاصة بإستخدام التحويلات سواء الإعالة أو الإدخار أو الإستثمار بأنواعه المختلفة.

يمثل المتغير الثاني متوسط نصيب الفرد في الموطن الأم من إجمالي الناتج GDP per Capita وهنا تختلف الفرضيات باختلاف الهدف من التحويل فالعلاقة بالطبع تكون عكسية في حالة إستخدام التحويلات لمصروفات الإعالة الأسرية حيث كلما إرتفع نصيب الأسرة من الدخل قلت التحويلات بصفة عامة والعكس. ولكن هذا الأمر لا ينطبق على إستخدام التحويلات في أغراض الإستثمار أو الإدخار حيث تم إفتراض علاقة طردية بين الأموال المحولة ودخل الاسرة في حالة تخصيص هذه الأموال للإدخار أو الإستثمار.

يشير المتغير الثالث إلى التضخم المحلي (في الوطن الأم) وقد تم إفتراض علاقة موجبة بين إرتفاع قيم التضخم وكمية التحويلات المرسلة من الخارج لتغطية نفقات الأسرة في حال إستهداف التحويلات لغرض Altruism.

أما في حالة تخصيص التحويلات لأغراض الإدخار فقد تم إفتراض علاقة عكسية بشكل ما نظراً لترقب المغترب تحسن وضعية العملة المحلية حتي يتم التحويل بقيم مرضيه له أو لعائلته ، مع إفتراض حيادية مؤشر التضخم في حال إستخدام أموال التحويلات في أغراض الإستثمار.

يمثل المتغير الرابع معدلات الفائدة وقد تم فتراض علاقة إيجابية بشكل عام بين معدلات الفائدة وأنشطة الإستثمار المختلفه مع إستثناء الأنشطة العقارية والتي أفترضت الدراسة تأثير معدلات الفائدة العكسي أو السلبي على قيم التحويلات المخصصة للإستثمار العقاري بوجه خاص مع تحييد تأثير هذا المتغير على باقي أهداف التحويلات (إعالة الاسرة أو الادخار)

أما المتغير الاخير فهو فروق سعر الصرف بين عملة بلد المهجر والوطن الأم وقد إفترضت الدراسة وجود علاقة عكسية بصفة عامة بين قيمة العملة المحلية وكمية الأموال المحولة ففي حالة إنخفاض قيمة العملة المحلية سترتفع معدلات التحويل بالعملة الأجنبية لتغطية النفقات والعكس.

من ناحية أخرى إفترضت الدراسة سلبية العلاقة بين كمية الأموال المحوله بالعمله الاجنبية وقيمة العملة المحلية لأغراض الإدخار أو الإستثمار توفيراً للعملة الأجنبية المكتسبة من قبل المهاجر.

أهم نتائج الدراسة:

- أظهرت الدراسة بوجه عام إرتباط إيجابي بين معدلات التحويلات من الخارج وبين أغراض الإعالة الأسرية وما يرتبط بها من فرضيات الدراسة للبلاد الخمس محل الدراسة.
- أثبت النموذج صحة فرضية الدراسة بإيجابية العلاقة بين كمية التحويلات بالعملة الاجنبية ومعدلات التضخم في الوطن الام ،كما أظهر النموذج إرتباط كبير بين المتغيرين التابع والمستقل في الحالة المصرية والتركية.
- أثبت النموذج علاقة إيجابية بين المتغيرات المرتبطة بالإستثمار بوجه عام والإستثمار العقاري بشكل خاص بكل من تونس والجزائر والمغرب، كما أظهر إرتباط أقل في كل من مصر وتركيا على التوالي، لذلك فقد أظهر النموذج علاقات اكثر إرتباطا بين كمية التحويلات والأغراض الإستهلاكية في مصر أكبر منها في الدول الأربع الأخرى.

- أعزت الدراسة بوجه عام تأثيرات التضخم الإيجابية على كمية التحويلات إلى مصر لكون أغلب الهجرة المصرية هجرة مؤقتة وتحديداً لدول الخليج العربي مما أرجع أغراض التحويلات إلى الإستهلاك والإعالة الاسرية كما أظهرت ضعف الارتباط بين التحويلات من دول المهجر الدائمة بالنسبة للحالة المصرية مقارنة بالهـــجرة المؤقتة مما يعظم من أهميـــة المهاجرين المؤقتيـــن وتحديدا بدول الخليج العربي بشأن كمية التحويلات المرسلة على الوطن الام.

٣-١-٤: دراسة الدكتور/ Jacques Bouhga-Hagbe الصادرة عن صندوق النقد الدولي IMF حول مدى تأثير التحويلات بهدف إعالة الأسر (تغطية مصروفات الاسرة) بالدول النامية بثبات معدلات التحويل لهذه الدول مع إختيار كل من الاردن وباكستان ومصر والمغرب وتونس كعينة للبحث والصادرة في مايو ٢٠٠٦، عن صندوق النقد الدولي.[١]

هدف وإطار الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بحث أهمية التحويلات من الخارج بهدف تغطية نفقات الأسرة أو ما يسمي بـــ Altruism للمغتربين بثبات معدلات التحويل للدول النامية حيث تم إختيار ست دول لبحث أثر تحويلات الإعالة على كمية التحويلات المتلقاه من قبل هذه الدول بإعتبارها من الدول الأساسية المستقبلة للتحويلات بالإضافة إلى الأهمية الإقتصادية لهذه التحويلات بناء على مايلي:

تم إختيار مصر بإعتبارها تحتل المركز السابع في عام ٢٠٠٥ ضمن الدول المستقبلة للتحويلات عالمياً وهو العام السابق لإصدار هذه الدراسة بالإضافة إلى الأهمية النسبية للتحويلات ضمن مصادر النقد الأجنبي الاخرى وخاصة الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودخل السياحة خلال الفترة من بداية الألفية حتى صدور الدراسة.

كما تم إختيار الأردن لعظم الأهمية النسبية للتحويلات أيضا ضمن مصادر النقد الأجنبي الأخرى حيث تجاوزت في عام ٢٠٠٥ قيمة ٢ مليار دولار امريكي لتمثل بذلك نحو ٤٠% من قيمة عائدات الصادرات للأردن خلال نفس العام مما يزيد من أهميتها في نفقات تمويل عجز الميزان التجاري المستمر بالأردن.

(1):*Bouhga-Hagbe, Jacques,* Altruism and Workers' Remittances: Evidence from Selected Countries in the Middle East and Central Asia, IMF (International Monetary Fund) , May 2006.

في المغرب تمثل التحويلات أيضا أهمية كبيرة من حيث وزنها النسبي بالنسبة لعائدات الصادرات بقيمة تزيد عن ٢٥% بالإضافة إلى إقترابها من نفس قيم عائدات السياحة بالمغرب والتي تعد من موارد الدخل الأجنبي الأساسية خلال العام السابق للدراسة.

بالنسبة للباكستان فقد شكلت تحويلات المغتربين نحو ٢٥% أيضا من إجمالي عوائد الصادرات فضلا عن كون إقتصاد باكستان من الإقتصاديات الزراعية المعتمدة بشكل كبير على التحويلات من الخارج بهدف تغطية مصاريف الاسرة وهنا يظهر أهمية دافع الإعالة الاسرية "Altruism" نتيجة هجرة عدد كبير من ابنائها بسبب محدودية الارض الزراعية إلى كل من دول الخليج بالإضافة إلى بعض من دول جنوب شرق آسيا الجاذبة للعمالة الفنية والمؤقتة كماليزيا وسنغافوره ومؤخرا فيتنام وتايلاند.

بالنسبة لتونس فتتشابة حالتها مع المغرب بشكل كبير من حيث أهمية التحويلات النسبية لإجمالي قيم الصادرات بنسبة تخطت ١٥% خلال عام الدراسة بالإضافة إلى إقترابها من قيمة عائدات السياحة والتي تعد من الأنشطة الاقتصادية الأساسية في تونس.

من هذا المنطلق فقد افترضت الدراسة تشابه الدول جميعها في سمات عامة بالإضافة إلى ان هذه الدول دول مستوردة للنفط بشكل او باخر بما يؤثر على وضع ميزان المدفوعات في هذه الدول.

اختارت الدراسة، من جهة أخرى، دولتين يمثل فيهم قطاع الزراعة أهمية نسبية كبيرة وهما مصر وباكستان، كما تتشابة كل من تونس والمغرب في الأهمية الكبيرة لقطاع السياحة بإعتباره من الأنشطة الرئيسية بالإضافة إلى الأردن باعتبارها ذات طبيعة مختلفة عن دول الدراسة من حيث إعتمادها بشكل أساسي على الخدمات كأنشطة اقتصادية رئيسية.

إستنادا إلى هذه المنطلقات فقد أعتمدت الدراسة على نموذج رياضي قائم على لوغاريتمات المتغيرات الاساسية والتابعة والتي تتضمن:

- الدخل الزراعي Agriculture GDP كمتغير أساسي مفسر لكمية التحويلات المستقبله من البلاد محل الدراسة وقد أعزت الدراسة ذلك إلى أهمية إجمالي الدخل الزراعي كمفسر لمفهوم Hardship أو ما يعرف بإرتفاع أسعار الإحتياجات الأساسية من الغذاء والذي يؤثر بدوره بشكل مباشر على معدلات إنفاق الأسر المعالة من قبل المغترب ومن ثم على كمية التحويلات المستقبلة لهذه الأسره وهو ما يتماشي أساسا مع هدف الدراسة في دراسة تأثير دافع الإعالة الشهرية للاسرة Altruism على قرار التحويل وبالتالي على كمية التحويلات المستقبلة، وقد درست المعادلة لوغاريتم سعر الصرف للعملة المحلية للأجنبية كمتغير مفسر، مع اتخاذ trend كمعامل خطي و "ε" كمعامل خطأ، كما قامت الدراسة على إفتراض وجود تـأثير طويل المدى بين التحويلات كمتغير تابع وكل من إجمالي الناتج الزراعي وسعر الصرف.

أهم نتائج النموذج:

أيدت نتائج النموذج فرضية البحث بوجود علاقة عكسية طويلة الاجل بين إجمالي الناتج الزراعي في البلدان الخمس محل الدراسة وكمية التحويلات المستقبلة بهذه الدول.

أهم نتائج الدراسة:

أثبتت نتائج النموذج بوجه عام فرضية الدراسة الأساسية بوجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين كمية التحويلات للبلد المستقبلة وبين إجمالي الناتج الزراعي لهذه الدولة وهو ما ينعكس أساساً طبقا لما افترضته الدراسة على أسعار الغذاء الرئيسية التي تحتاجها الأسرة المعالة من قبل المغترب ومن ثم تزيد التحويلات بإنخفاض إجمالي الناتج الزراعي نظرا لتأثير ذلك على إرتفاع أسعار منتجات الغذاء الرئيسية للاسرة والعكس، حيث أكدت الدراسة على إنخفاض كمية التحويلات المستقبلة للدولة بزيادة قيمة الناتج الإجمالي الزراعي لهذه الدولة والذي ينعكس على إنخفاض قيمة السلع الأساسية للأسرة المعاله وبالتالي إنخفاض كميات النقود المحولة لتغطية هذه النفقات.

أكدت الدراسة بوجه عام على أهمية متغير الناتج الإجمالي الزراعي إلا انها لم تتعرض للعديد من متغيرات الاقتصاد الجزئي الأخرى المحتملة والتي أكد البحث إمكانية تاثيرها المباشر أيضا على كمية التحويلات المستقبلة وضرورة القيام بهذه الدراسات مستقبلا.

٣-١-٥: دراسة البنك الدولي Yoko Niimi and Çağlar Özden حول محددات التحويل ودراسة اثرها على حجم التحويلات المستقبلة ، ٢٠٠٦ .[١]

وهي تعد من الدراسات الهامة التي تناولت محددات التحويل فعلى الرغم من انها اقتصرت على التركيز على نطاق زمني محدد (عام ٢٠٠٠) للدول التي تمت دراستها إلا أنها تتميز بالشمولية من حيث نطاق الدول التي تم إختيارها حيث اشتملت علي ٨٥ دولة (شاملة مصر) وهي الدول ٨٥ الأولى في إستقبال التحويلات لعام ٢٠٠٠ علي نطاق ٧ أقاليم جغرافية مختلفة (أقاليم العالم) على النحو التالي:

- أقليم الأمريكتين
- غرب أوربا
- شرق ووسط أوربا
- الشرق الاوسط وشمال إفريقيا
- دول جنوب الصحراء الكبرى
- جنوب آسيا
- شرق آسيا ودول المحيط الهادي

كما تميزت الدراسة بالشمولية من حيث إتساع نطاق المتغيرات التي إستخدمتها لبيان إرتباط المحددات بكمية التحويلات المُستقبلةً.

إطار وهدف الدراسة:

إستهدفت الدراسة بيان تأثير عدد من المتغيرات على كمية التحويلات المستقبلة والتي تشمل متغيرات إقتصادية كلية بالإضافة إلى عدد من المتغيرات السكانية الخاصة بمستوى التعليم للمغتربين.

في هذا الإطار فقد لجأت الدراسة إلى دراسة علاقة المحددات بكمية التحويلات المستقبلة في سبع نطاقات جغرافية تغطي كل اقاليم العالم باستخدام لوغاريتمات المؤشرات على الدول ال ٨٥ محل الدراسة Panel Data حيث إعتمدت على المؤشرات التالية:

---

(1):**Niimi , Yoko, & Çağlar Özden, "Migration and remittances, Causes and Linkages", World Bank Policy Research Working Paper 4087, Washington, December 2006**

حجم ونوعية الهجرة: بالطبع حجم الهجرة من المؤشرات الرئيسية والتي أكدت العديد من الدراسات انها المحدد الأكثر تأثيرا في حجم التحويلات إلا أن هذه الدراسة قد اضافت مؤشرات فرعية جديدة لحجم الهجرة شملت نسبة المرأة منها ، توزيعها الجغرافي بالإضافة إلى نسبة سكان الحضر للريف حيث كان الهدف الأساسي من تعدد المؤشرات الفرعية تحت هذا المؤشر هو تلافي غياب البيانات في عدد كبير من الدول التي شملتها هذه الدراسة والتي كان من بينها مصر التي أظهرت نقص كبير في هدد كبير من البيانات النوعية.(١)

المستوى التعليمي للمهاجرين: وقد تم حسابة بنسبة الهجرة الحاصلة على تعليم عالي بين إجمالي المهاجرين إلى نسبتها في إجمالي السكان في الوطن الأم.

- مدى كفاءة القطاع المالي في البلد الام وهو من أهم المؤشرات التي جاءت بها الدراسة وقد تم حسابة بنسبة إجمالي الإيداع إلى إجمالي الناتج القومي GDP للدولة محل الدراسة.
- المؤشر الرابع بالنموذج تضمن عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل إجمالي الناتج القومي ومعدل النمو بالإضافة إلى نسبة التحويلات إلى إجمالي الناتج وقد تم إستخدام مؤشرات فرعية متعددة لتلافي تفوق الإقتصاديات ذات الحجم الكبير كالهند والصين ضمن الدول الاخرى الأقل في الحجم الاقتصادي.

نتائج النموذج:

- أظهر النموذج بوجه عام أهمية المؤشر الخاص بحجم الهجرة إلي إجمالي التحويلات المستقبلة بوجه عام حيث أظهر النموذج أن الزيادة في عدد المهاجرين بنسبة ١% يتبعها زيادة في حجم التحويلات بنسبة ٠.٧ % بمعني أن زيادة اعداد المهاجرين يتبعها إنخفاض كمية التحويلات الحدية لكل مغترب على الرغم من زيادة التحويلات في مجملها.

(١): تؤكد عدد كبير من الدراسات الخاصة بمحددات التحويل على مستوى العالم ومن بينها الدراسة التي بين إيدينا على الإرتياط الطردي الوثيق ما بين عدد المغتربين من دولة ما وكمية التحويلات المستقبلة من قبل هذه الدولة ، وهو الأمر الذي سعى النموذج القياسي الرئيسي الخاص برسالة الماجستير إلى عرضة، إلا أن الباحث لم يتمكن من جمع البيانات الخاصة بتطور أعداد المصريين بالخارج سنويا لتضمينها ضمن متغيرات النموذج القياسي لإثبات وتأكيد فرضية العلاقة الطردية بين أعداد المغتربين من مصر وكمية التحويلات الواردة إليها.

- فيما يخص كفاءة القطاع المالي ومدى تطوره فقد أظهر النموذج بشكل عام علاقة إيجابية بين كفاءة وتطور القطاع المالي في الدولة الأم وكمية التحويلات المستقبلة.
- بالنسبة للمستوى التعليمي للعمالة المهاجرة فلم تختلف نتائج النموذج عن سابقتها بشأن المستوى التعليمي لمهاجريها حيث أظهر النموذج بشكل عام علاقة عكسية بين المستوى التعليمي للمهاجر وكمية التحويلات المرسلة للوطن الأم.
- بشان النمو الاقتصادي للوطن الأم فلم يظهر النموذج علاقة واضحة بينه وبين كمية التحويلات المرسلة وذلك نظراً لطبيعة العلاقة التبادلية بين النمو وبين التحويلات حيث يعني النمو الاقتصادي المتزايد أو المستدام تقليل دوافع الهجره بشكل عام وبالتالي تقليل كمية التحويلات، في المقابل يحفز النمو الإقتصادي في البلد الأم على الإستثمار نتيجة فتح مجالات عديدة للإستثمار وتحسين البيئة الإستثمارية بما يعني زيادة التحويلات بغرض الإستثمار ونظرا تقريباً لتساوي التأثيرين فإن النموذج قد حيد هذا المؤشر في نتائج الدراسة.
- بالنسبة للمؤشر الخاص بحجم الإقتصاد والذي تم حسابة بلوغاريتم إجمالي الناتج ولوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج فقد أظهر النموذج وجود علاقة عكسية بين حجم الإقتصاد في الدولة الأم وكمية التحويلات المرسلة لهذه الدولة بمعني ان الدول ذات الإقتصاديات الأقل حجما تستقبل كمية اكبر من التحويلات نظرا لأهمية التحويلات في هذه الحالة لتغطية نفقات الإعالة Altruism وهو ما يتطابق مع ما قامت الرسالة بعرضه خلال الفصل الأول من وجود علاقة عكسية بين حجم الاقتصاد المستقبل للتحويلات وكميتها بشكل عام.
- أخيرا أظهر النموذج علاقة إيجابية بين تطور النظام المالي والذي تم حسابة بنسبة الأموال المودعة في النظام البنكي لإجمالي الناتج القومي حيث تزيد التحويلات عموما بزيادة كفاءة النظام المالي والجهاز المصرفي وخاصة فيما يتعلق بالتحويلات الرسمية، بعيدا عن التحويلات المسربة خارج القنوات الرسمية.

نتائج الدراسة:

- أظهرت الدراسة بشكل عام أهمية حجم الهجرة والمستوى التعليمي للمهاجرين بالإضافة إلى كفاءة النظام المالي والبنكي وحجم إقتصاد الدولة المستقبلة للتحويلات على التحويلات بصفة عامة وبشكل مباشر مع تحييد أثر النمو الاقتصادي.
- أظهرت الدراسة أن التاثير الأكثر ظهورا كان لحجم العمالة المهاجرة وهو المؤثر الأكبر على كمية التحويلات المستقبلة بشكل سلبي كما أوضحنا.
- أخيرا أوضحت الدراسة الحاجة لظهور دراسات أكثر تفصيلاً لبحث علاقة المستوى التعليمي والتحويلات ووضع السياسات الداعمة للإستفادة الأكبر مستقبلاً من الكفاءات العلمية أو المهاجرين من ذوي الأعمال غير المهنية من تحويلاتهم لبلادهم الأم، وكيفية وضع الأطر المحفزه لذلك.
- أظهرت الدراسة نقص شديد في البيانات الخاصة بأعداد الهجره خارج نطاق دول OECD خاصة فيما يتعلق بالمستويات التعليمية والنوع (ذكر او أنثي) كما تضاربت البيانات في هذه الدول بشكل كبير حول التحويلات غير الرسمية ونسبتها من الرسمية مما جعلها تتراوح في البلد الواحد بين ١٠% أحيانا إلى ٧٠ % في دول أخري مما يجعل موضوع التحويلات غير الرسمية من الموضوعات ذات الأولوية في الدراسة وإلقاء الضوء مستقبلا في ظل غياب المعلومات والبيانات التام حولها.

٣-١-٦: دراسة محددات تحويلات العمالة الأجنبية من المملكة العربية السعودية لخارجها للدكتور/ عبدالمحمود محمد عبدالرحمن والتي نشرت بكلية العلوم الإدارية بجامعة الملك سعود عام ٢٠٠٧[1]

تكمن أهمية الدراسة مقارنة بالدراسات الأربع السابقة التي تم عرضها أنها من الدراسات القليلة أو ربما الوحيدة حتى الآن التي خرجت في دولة مستورده للعمالة لدراسة محددات التحويل منها إلى الدول المصدرة للعمالة والتي حددها الدكتور/ محمد عبد الرحمن تبعا لعدد الجالية الموجودة بالمملكة العربية السعودية في كل من الهند ومصر ثم باكستان وبنجلاديش والفلبين على التوالي تبعا لعدد الجالية الموجود بالبيانات الرسمية المسجلة في المملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٠ حيث سجلت الجالية الهندية ١.٦ مليون نسمة داخل المملكة، والمصرية

(1):**Abdel-Rahman, Mohamed, "The Determinants of Foreign Worker Remittances in the Kingdom of Saudi Arabia, King Saud University, Riyadh, 2007.**

٧٠٠ الف نسمة، باكستان ٦٠٠ ألف نسمة، بنجلاديش ٤٠٠ ألف نسمة وأخيرا الفلبين ٢٠٠ الف نسمة بالمملكة، مع الأخذ في الاعتبار التطور الكبير الذي شهدته هذه الأعداد عقب ذلك.

إطار وهدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحديد محددات التحويلات للعمالة المهاجرة المتواجدة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٧ حيث تتضمن هذه المحددات متغيرات إقتصادية محلية تختص بالنشاط الإقتصادي داخل المملكة العربية السعودية، والتي تتضمن بدورها متوسطات الأجور وفروق العائدات على المدخرات بين المملكة العربية السعودية ودول المغتربين، حجم الإقتصاد من حيث الناتج الإجمالي وكذلك ضمت الدراسة عدد من المتغيرات السياسية والإجتماعية التي رأي كاتبها أهميتها في دراسة أهم المحددات التي تؤثر على قرار التحويل للعمالة المهاجرة بالمملكة إلى أوطانهم الأم.

في سبيل الوصول لذلك فقد استخدمت الدراسة نموذج رياضي قائم على إستقاء البيانات بالمملكة عن الدول محل الدراسة بطريقة Panel Data للدول الست بالإضافة إلى نظام السلاسل الزمنية بدراسة المتغيرات على إمتداد فترة زمنية ٧ سنوات إستنادا إلى المتغيرات التالية:

- التحويلات المرسلة من كل عامل بالدولار الامريكي
- الناتج الإجمالي بالدولار الأمريكي
- معدلات الدخل بالدولار الأمريكي
- معدل الفائدة المحلي (خاص بالمملكة العربية السعودية)
- معدل الفائدة الأجنبي (الخاص بالمهاجر)
- معدل التضخم المحلي (بالمملكة العربية السعودية)
- معدل التضخم ببلد المهجر
- سعر الصرف المحلي نسبة إلى الدولار الأمريكي
- سعر صرف العملة الأجنبية إلى الدولار الأمريكي
- المخاطر السياسية والتي تضم عدد من المؤشرات الفرعية كالبيروقراطية والفساد والصراعات العرقية وتطبيق القانون وتداخل الدين بالسياسة.
- المخاطر المالية والتي شملت مؤشرات نسبة خدمة الدين بالبلد الأم للمهاجر إلى عائدات الصادرات، موقف السيولة بالسوق، الدين الأجنبي.
- المخاطر الاقتصادية والتي اشتملت على : مؤشر ميزانية الدولة وموقفه من إجمالي الناتج.

فرضيات النموذج:

قامت الدراسة على مجموعة من الفرضيات التي تضمنت:

- إيجابية العلاقة بين حجم الدخل والتحويلات إلى خارج المملكة بوجه عام وهو أمر منطقي إلى حد بعيد حيث تزيد التحويلات بزيادة الدخل وتحقيق فوائض مالية لدى المغتربين.
- أفترضت الدراسة كسابقتها التأثير المتبادل لمتغير الناتج المجلي الإجمالي حيث من الممكن ان يؤدي التوسع الإقتصادي إلى زيادة الأنشطة الإقتصادية في المملكة بوجه عام وزيادة الدخول والتي من شأنها تحفيز التحويلات وزيادتها على المدى القصير، لكن في المقابل من الممكن ان يؤدي توسع الأنشطة الإقتصادية في ظل تعاظم حجم الناتج إلى فتح مجالات أنشطة إقتصادية جديدة تحفز المغترب على التفكير في الإستثمار في المهجر أو المملكة العربية السعودية في حالة هذه الدراسة.
- كما أفترضت الدراسة سلبية العلاقة بين معدلات الفائدة المحلية (في المملكة العربية السعودية) وكمية التحويلات من المملكة إلى خارجها حيث يعني إرتفاع قيمة الفائدة بالمملكة إلى بقاء جزء من التحويلات بالمملكة بغرض الإستثمار أو الإدخار على حساب نصيب التحويلات لأغراض الإعالة الأسرية "Altruism Vs Saving & Investments"

نتائج الدراسة:

- أظهرت الدراسة بوجه عام إرتباط إيجابي بين نصيب الفرد من إجمالي الدخل بالمملكة وبالتالي إرتفاع الناتج القومي بشكل عام وكمية التحويلات لخارج المملكة في الدول الخمس محل الدراسة (الهند- مصر – بنجلاديش- الفلبين- الباكستان).
- في نفس السياق ونتيجة للمستخلص الأول من الدراسة فقد ظهر إرتباط إيجابي أيضا بين قيم الدخول للعمالة الأجنبية والتحويلات المرسلة من المملكة إلى الخارج إلى الدول الخمس محل الدراسة.
- بالنسبة للمتغيرات الخاصة بالعائد سواء سعر الصرف (الفرق بين سعر صرف العملة المحلية (الريال السعودي) والدولار مقابل سعر صرف عملات العمالة المهاجرة مقابل الدولار أو المتغير الخاص بالفوائد على المدخرات فقد أظهرت إرتباط سلبي مع كمية التحويلات المرسلة خارج

المملكة فكلما زادت الفروق لصالح العملة السعودية أو الإدخار بالمملكة العربية السعودية كلما خفض ذلك من كمية التحويلات المرسلة خارج المملكة.

- كما أظهرت الدراسة التأثير السلبي الكبير للمتغيرات السياسية على كمية التحويلات لخارج المملكة العربية السعودية وتحديداً المتغيرات الفرعيه الخاصة بسيادة القانون وإستقرار الحكومات وثبات القوانين، حيث كلما شعر المهاجر بالإستقرار السياسي وثبات القوانين وسيادتها خاصة فيما يتعلق بالعمل وممارسة الأنشطة الاستثمارية كلما قلت كمية التحويلات الحدية وبالتالي كمية التحويلات الكلية لخارج المملكة.
- أظهرت الدراسة شعف تأثير المتغيرات الخاصة بالمخاطر الاقتصادية والمالية النسبي مقابل تأثير نظيرتها السياسية بشكل كبير حيث ظهر أن تأثيرها غير هام مقارنة بالوضع السياسي والقوانين المتعلقة بالعمل وممارسة الاعمال والإستقرار السياسي بشكل عام والذي أظهر الإرتباط الأكثر أهمية بين المتغيرات الأخري.

"عرض النموذج الرياضي القياسي لدراسة أثر محددات التحويل على كمية التحويلات المُستقبَله في مصر من قبل المصريين بالخارج"

(النموذج الرئيسي للبحث)

٣-٢: عرض النموذج القياسي الخاص بأثر محددات التحويل على كمية التحويلات المرسلة إلى مصر من قبل المغتربين المصريين (النموذج القياسي الرئيسي للبحث) :

بعد عرض نماذج مختلفة من الدراسات العالمية التي تناولت محددات عملية التحويل ومدى تأثيرها على قرار التحويل وبالتالي على كمية التحويلات المستقبلة والتي تلقي بظلالها أيضا على دوافع التحويل وكيفية إستقبالها في الإقتصاديات المحلية المستقبلة لهذه التحويلات يعرض البحث في الجزء التالي النموذج القياسي الخاص بالدراسة الحالية والذي يستمد جزء كبير من أهميته من ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في مصر بشكل خاص.

تعد مصر من الدول الغنية برأس مالها البشرى ، حيث تأتي على رأس الدول المصدره للعمالة في المنطقة العربية ، سواء من حيث عدد المغتربين ، أو من حيث هيكل المهارات والخبرات المتاح فى هيكل قوة العمل المصرية. ومنذ بداية السبعينيات أصبح العمل أحد أهم الأصول التى تملكها مصر، وذلك حينما إزداد الطلب على العمال من جانب الدول النفطية فى المنطقة العربية ، بعد إرتفاع أسعار النفط وتبنى الدول الخليجية وليبيا خططا تنموية طموحة. ولقد مارس المصريون كافة أشكال الهجرة، سواء هجرة دائمة إلى الدول الأوربية والأمريكتين واستراليا، أو الهجرة الموسمية او المؤقته كما تم العرض سابقا، كما أمتد هذا التيار أيضا الى الدول المصدرة للعمالة فى المنطقة ، كنوع من الإحلال محل العمالة الوطنية المهاجرة الى الدول النفطية ، مثل الهجرة الى الأردن واليمن والجزائر وبدرجة أقل الى السودان.

ومع تزايد أهمية التحويلات على المستوى القومي أصبح دراسة العوامل المؤثرة على هذه التحويلات أمرا هاما للوقوف على هذه الأسباب وتعزيزها فضلا عن إعطاء متخذ القرار صورة أوضح عن توجيه هذه التحويلات في ضوء هذه المحددات والتي سيتم تناولها خلال النموذج القياسي الرياضي الذي بين إيدينا من خلال النقاط التالية:

٣-٢-١: مشكلة النموذج

أصبحت تحويلات العاملين بالخارج أحد القضايا المهمة والجديرة بالبحث في مجال الدراسات الاقتصادية على مدى العقود القليلة الماضية نتيجة لأثرها الإيجابي على عديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية.

من هذا المنطلق تتمثل المشكلة الأساسية للنموذج في محاولته الوقوف على أهم المحددات المؤثره في التحويل والتي ستعكس بدورها ثلاث مؤشرات هامة تساعدنا على فهم الظاهرة: أولا كمية التحويلات المرسلة، وثانيا الطريقة التي يتم بها التحويل بمعني أنها ستتم عبر القنوات الرسمية أو القنوات غير الرسمية التي ستهدر كثير من قيمتها الإقتصادية المضافه وثالثاً: محددات التحويل أو لنطلق عليها دوافع التحويل ستعطينا مؤشر واضح لأوجه صرف التحويلات والقنوات التي سيتم تصريفها من خلالها بعد وصولها إلى مصر، وذلك سواء في إتجاه الإدخار والإستثمار وزيادة الأصول الإنتاجية أو تتجه تلك التحويلات لأغراض الإعالة الاسرية وما يصاحبها من عمليات إستهلاكية، خاصة في ضوء ندرة الدراسات التي تتناول محددات التحويل لدى المغترب المصري التي تؤثر في عملية التحويل وتحديد أهمية هذه المحددات في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتحويل كما يوجد عدم وضوح بشأن استخدام هذه التحويلات والقنوات التي تتجه إليها ما بين:

أ. أغراض الإدخار والاستثمار وزيادة الاصول الإنتاجيـــــــــة

ب. أغراض الإعالة الأسرية أو ما يعرف ب Altruism وما يتبعها من العمليات الاستهلاكية المصاحبة لها.

لذلك، وإستنادا إلى الدراسات العالمية التي تم عرضها والتي تتناول محددات التحويل، كان لابد ألا تقتصر هذه المحددات على محددات إقتصادية فقط نظراً لتعقد قرار التحويل في حد ذاته بإعتباره أنه ليس بقرار اقتصادي فقط بل يتداخل فيه عوامل إجتماعية وسياسية أيضا لذلك تناول النموذج المحددات بأنواعها الإقتصادية والسياسية والإجتماعية على النحو التالي:

- محددات إقتصادية وهي المتغيرات الإقتصادية التي من شأنها التأثير على كمية ونوع التحويلات المرسلة والمتمثلة في متغيرات الإقتصاد الكلي والتي تم إستقائها من المتغيرات المستخدمة في دراسة "Elif Unan" حول محددات التحويل لبلدان جنوب وشرق المتوسط والتي تضمنت مصر مع تحييد متغير الدخل في دولة المهجر لعدم توافر بيانات عنه.

- محددات إجتماعية وهي التي تشير إلى مدى أهمية وتأثير البعد الإجتماعي في عملية التحويل وهو مؤشر أساسي لكيفية إستخدام هذه التحويلات كما سبق وأن أشرنا وغالباً ما يعكس أهمية دافع الإعالة الأسرية Altruism وهو ما إستندت إليه دراسة صندوق النقد الدولي IMF من حيث أهمية تاثير عامل الإعالة الأسرية على قرار التحويل في البلاد الشرق أوسطية تحديداً.
- محددات سياسية سواء ذات بعد محلي أو إقليمي أو عالمي من شانها التأثير على الوضع العام الخاص بالمصريين بالخارج ولها تاثير مباشر على وضعهم الإقتصادي، إستنادا إلى كل من دراسة Richard H. Adams الصادره عن مجموعة البنك الدولي للتنمية وأيضا دراسة الدكتور/ محمد عبد الرحمن الصادره عن جامعة الملك سعود حول محددات التحويل من السعودية لخارجها، تلك الدراسات التي أظهرت أهمية العامل السياسي في قرار التحويل.

٣-٢-٢: أهمية النموذج:

تتمثل أهمية النموذج الأساسية في التعرف على المحددات الرئيسية المؤثره على عملية التحويل ما بين المحددات الاقتصادية الكلية والمحددات الاجتماعية وكذلك المحددات السياسية المحلية والإقليمية والعالمية ومن ثم تحديد أهمية كل نوع بما يمُكِن من الخروج بنتائج حقيقية تساهم في إتخاذ قرارات إقتصادية وتوصيات قابلة للتطبيق تستهدف أمرين هامين:

- وضع رؤية عامة على مستوى الدولة لإستخدامات التحويلات تبنى عليها حزم من القرارات التي تؤدي الي تعظيم الاستفادة من التحويلات وتوجيهها لاغراض استثمارية وانتاجية حقيقية تساهم في تحسن اداء ميزان المدفوعات ومن ثم آداء الاقتصاد الكلي.
- المساهمة في تقليل عملية التحويل غير الرسمية والتي لا تستفيد منها الدولة وتمثل خسارة كبيرة لمورد إقتصادي يمكن إستخدامه لاغراض التنمية إذا أحسن إستغلاله.
- من جهة أخرى تبرز أهمية النموذج في إختلاف الهدف من وراءه عن العديد من الدراسات سواء على المستوى المحلي او العالمي والتي تناول الجانب الاكبر منها قضية التحويلات من منظور أثرها الإقتصادي وتحديداً أثرها على النمو الإقتصادي للدولة المستقبلة لها على مستوى الإقتصاد الكلي للدولة

وتحديد ما إذا كان لهذه التحويلات أثر إقتصادي إيجابي عن طريق تعزيز الإحتياطيات من النقد الأجنبي ودخولها في القنوات الرسمية عن طريق البنوك والمؤسسات المالية، وهي أحد القضايا الجدلية في مجال البحوث الإقتصادية نظرا لتباين نتائجها الشديد ما بين:

- إيجابية أثر التحويلات تبعا لتوجيهها وقنوات تصريفها وأثرها الإيجابي على كافة المؤشرات الكلية بما يسهم في علاج عجز ميزان المدفوعات(١) .
- في حين أكدت دراسات أخرى وجود آثار سلبية على النمو الإقتصادي، نتيجة لهجرة الأيدي العاملة والكفاءات الأكثر مهارة للخارج أو ما يسمى بهجرة العقول منها كما أنها قد تؤدي إلى الحد من الإنخراط في الأعمال وزيادة الطلب على السلع الترفيهية بما فيها وقت الفراغ، ومن ثم، تؤدى إلى زيادة البطالة الإختيارية نتيجة لزيادة الإعتماد على التحويلات المحققة في الفترات السابقة وهو ما يعرف بطاهرة Dutch Disease (٢)، ومن ثم انكماش في القدرة الإنتاجية المحلية، فضلاً عن ارتفاع معدلات التضخم.
- أما الرأي الثالث وهو الراي الأكثر شيوعا ورجاحة وهو تحديد أثر التحويلات على الإقتصاد الكلي تبعاً لإستخدامها أو القنوات التي تسلكها هذه التحويلات، بمعنى ان للتحويلات أثر إيحابي على الإقتصاد الكلي في حالة دخولها للقنوات الرسمية ومن ثم إستخدامها لأغراض الإستثمار والإدخار وزيادة الأصول الانتاجية وتعزيز الاحتياطي من النقد الاجنبي ومن ثم رفع آداء ميزان المدفوعات وتنويع الأنشطة الاقتصادية ورفع معدلات نمو الاقتصاد الكلي بشكل عام. أما إذا لم يكن هناك رؤية إقتصادية سليمة لتوجيه التحويلات إلى مسارات إستثمارية إنتاجية من خلال تكامل آداء القطاع البنكي مع السياسات المالية والنقدية للدولة مع تحسن المؤشرات الكلية التي تسمح بتعدد الأنشطة الاقتصادية وزيادة فرص الإستثمار فيعني ذلك عدم قدرة الدولة على الإستفادة من التحويلات مما قد يكون له أثر إقتصادي غير إيجابي.

---

(1): DATTA, KANCHAN, BIMAL SARKAR; REMITTANCES AND ECONOMIC GROWTH IN
BANGLADESH: AN ARDL COINTEGRATION APPROACH, International Journal of Economic Issues, Vol. 7, No. 1 (January-June, 2014) : P. 51-64

(2):Ismail, Dr.Kareem, The Structural Manifestation of the `Dutch Disease': The Case of Oil Exporting Countries, IMF Policy Paper, Washington, April 2010, P., 4-5.

٣-٢-٣: فرضية النموذج الأساسية:

يفترض النموذج أن هدف الإعالة الأسرية هو الهدف الأساسي لعملية التحويل في ظل القصور الشديد في توفير قنوات إستثمارية فعاله يمكن أن تدخل فيها هذه التحويلات على المستوى القومي مما يقلل من أهمية العوامل الإقتصادية المحفزة لعملية التحويل لأغراض الإستثمار وزيادة الأصول الإنتاجية على مستوى الإقتصاد الكلي.

كما يفترض النموذج تنامي دور التحويلات الوارده من الهجرة المؤقته عن نظيرتها من المهاجرين الدائمين وتحديداً أهمية التحويلات الواردة من دول الخليج إستنادا إلى معنوية المتغيرات المتعلقة بالهجرة الموقتة والتي من المفترض أن يصاحبها أيضا تنامي حجم التحويلات غير الرسمية أو ما يسمى بظاهرة التحويلات من الباب للباب Door to Door Remittances عن طريق الوسطاء وشبكة السماسرة وما يمثله ذلك من خسارة وتكلفة كبيرة لمورد اقتصادي غير مستغل.

٣-٢-٤: - منهج النموذج

يستخدم النموذج الأسلوب الكمي في التحليل القائم على طريقة الإنحدار البسيط للمتغيرات لبيان أهميتها النسبية، حيث يتم استقراء البيانات الكمية عن تحويلات العاملين بالخارج وتحديد أهمية كل متغير من المتغيرات الأساسية المستخدمة والتي تتضمن مؤشرات إقتصادية وإجتماعية وسياسية مؤثرة في قرار التحويل خلال فترة ٢٢ عام كفترة زمنية مقبولة للتأكد من مدى مصداقية نتائج النموذج بحيث غطت السلسلة الزمنية الفترة من عام ١٩٩٤ حتي ٢٠١٥ والتي تخللها ثلاث عقود:

- عقد التسعينات وما شهده من عملية الخصخصة داخليا وإستمرار إزدهار تيار الهجره إلى الخليج خارجياً خاصة عقب إنتهاء حرب الخليج وإستمرار تنامي الإقتصاديات الخليجية.
- والعقد الأول من الالفية الثالثة من عام ٢٠٠٠-٢٠١٠ والذي شهد منتصفه خطة الإصلاح الإقتصادي التي تبنتها حكومة د.نظيف بدءا من عام ٢٠٠٤ على المستوى الداخلي مع إستمرار ايضا تيار الهجرة المصري إلى الخليج بالإضافة إلى تأثير الأزمة المالية العالمية على المستوى العالمي او بالأحرى تأثير الأزمة على تيار الهجرة الدائمة في الولايات المتحدة وأوربا والوصول إلى ذروة تأثيرها عام ٢٠٠٩.

- وأخيرا النصف الأول فقط من العقد الثاني في الالفية (٢٠١٠-٢٠١٥) والذي شهد تأثيرات سياسية واقتصادية متباينة سريعة ومتلاحقة حيث قامت ثورتين وتم تغيير ثلاث أنظمة سياسية متعاقبة وما صاحب ذلك من تغيرات واسعة المدى ليس فقط على الصعيد الإقتصادي ولكن شملت أيضاً الصعيد السياسي والإجتماعي والأمني بصفه عامة لها تأثيرات متباينة على كمية التحويلات المستقبلة وإستخداماتها وطريقة تحويلها.

من هذا المنطلق تبدو أهمية أن يتضمن النموذج متغيرات سياسية وإجتماعية فضلاً عن المتغيرات الإقتصادية الكلية وهي متغيرات تمت معايشتها خلال فترة الدراسة المذكورة، حيث يقوم النموذج على تحليل **الفرضيات الخاصة بمحددات تحويلات المهاجرين الى دول الأصل، مع محاولة إختبار الدور الذى يلعبه كل نوع من أنواع هذه المتغيرات في تفسير التقلبات فى تدفقات التحويلات** بحيث يتم قياس مدى إرتباط كل متغير من المتغيرات المستخدمة بقيمة التحويلات المستقبلة خلال الفترة المذكورة من خلال النموذج القياسي باستخدام البرنامج الإحصائي (E-Views) على إمتداد زمني خلال ٢٢ عام متخطيا الحد الأدني ل (n) (عدد السنوات التي تمت تغطيتها) بسنتين (نظرا لأن الحد الادني ٢٠ عام بإعتبار عدد المتغيرات الذي يمكن الإعتماد عليه للخروج بنتائج سليمة تمكننا من الخروج بتوصيات.

إعتمد النموذج على مصادر بيانات دولية والتي تضمنت البنك الدولي، والانكتاد (UNCTAD)، بالإضافة إلى منظمة OPIC (الدول المنتجة للبترول) لضمان إتساق بيانات السلسلة الزمنية وقد روعي أن تكون كافة المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي بخلاف النسب، محسوبة بالدولار وبقيم مليونية، بنموذج خطي نتيجة عدم وجود Correlation بين المتغيرات.

- إستخدم النموذج طريقة المربعات الصغرى العادية للوصول للنتائج least square ، مع تحييد عدد من العوامل التي كانت مستخدمة بالنموذج كمعدلات الإعالة dependency rate وتطور نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي GNI per Capita نتيجة إرتفاع نسب الارتباط الذاتي بينها وبين القيم الأخرى Auto Correlation مما نتج عنه حذف هذه العوامل والإقتصار على العوامل الثمانية الأساسية المستخدمة في النموذج والتي مثلت أقل معدلات للإرتباط الذاتي.

٣-٢-٥: متغيرات النموذج:

أستخدم النموذج ثماني متغيرات أساسية تغطي الجوانب الثلاثة المؤثرة على حجم التحويلات التي تستقبلها مصر من المصريين بالخارج خلال فترة الدراسة من عام ١٩٩٤-٢٠١٥ حيث شمل المتغيرات الاقتصادية (سعر الفائدة على المدخرات- سعر الصرف من دولار للجنيه- قيم الاستثمار الأجنبي المباشر- معدلات التضخم- سعر البترول العالمي- ونمو الإقتصاد العالمي).

كما استخدم النموذج مؤشر واحد للتعبير عن أهمية الدافع الاجتماعي وتاثيره في توجيه التحويلات تجاه أهداف الإعالة الاسرية Altruism وهو متوسط عدد أفراد الأسره كمؤشر عام لحجم الأعباء الأسرية على المغترب والواجب تغطيتها كنسبة من إجمالي قيم التحويلات التي يرسلها إلى أهله في مصر.

كما تضمن النموذج مؤشر واحد معبر عن الوضع السياسي والمتمثل في الظروف السياسية والإجتماعية المؤثرة على السنوات خلال فترة العرض وتم استخدامه كمتغير صوري dummy variable بالتعبير عنه بقيمة (صفر) في الوضع الإقتصادي والسياسي الطبيعي ، (١) في السنوات التي شهدت تغيرات إقتصادية او سياسية مؤثرة على المستوى العالمي او المحلي والتي شملت عامي ٢٠٠٨- ٢٠٠٩ (سنة الازمة المالية العالمية وسنة وصول تاثيراتها لمصر) فضلا عن أعوام (٢٠١١-٢٠١٢-٢٠١٣) بدءا من السنة التي قامت فيها ثورة يناير حتي نهاية عام ٢٠١٣ حينما قامت ثورة ٣٠ يونيه والعام الأوسط الذي لم يشهد تحسن إقتصادي أو سياسي او أمني ملموس بل كان على العكس مليء بالأحداث التي أثرت سلباً على كافة مناحي الحياة، مع إعتبار كافة السنوات بخلاف ذلك مستقرة سياسيا.

بذلك إستند النموذج على المعادلة الرئيسية:

$$D(REM) = \beta + C(1)\ INTR + C(2)\ EXCH. + C(3)\ (FDI) + C(4)\ (INF) + C(5)\ OIIPR + C(6)\ (WGDPG) + C(7)\ (FAMNUM) + C(8)\ POL.$$

جدول (٤): عرض متغيرات النموذج القياسي:

المتغير	الرمز	مصدر البيانات
نسب الفائدة على المدخرات البنكية	INTR	UNCTAD
سعر الصرف من الدولار للجنيه خلال فترة الدراسة	EXCH	UNCTAD
قيم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة	FDI	UNCTAD
معدلات التضخم خلال فترة الدراسة	INF	World Bank
سعر البترول بالدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة	OILPR	OPIC
معدلات نمو إجمالي الناتج العالمي خلال فترة الدراسة	WGDPG	World Bank
متوسط قيم الإعالة الاسرية أو متوسط عدد الأفراد في الاسرة الواحدة	FAMNUM	UNCTAD
المتغير الصوري أو dummy variable وتعبر عن الظروف السياسية والإقتصادية العامة خلال ال ٢٢ عام محل الدراسة بإعتبار السنوات الطبيعية (٠) والسنوات التي شهدت أحداث سياسية أو إقتصادية من شأنها التأثير على التحويلات (١) والتي اقتصرت على سنة ٢٠٠٨ باعتبارها سنة البداية للأزمة المالية العالمية خارج النطاق اللإقليمي لمصر (حيث بدأت الأزمة في اوربا والولايات المتحدة الأمريكية)ى ونتج عنها عدد من المتغيرات الاقتصادية وسوق العمل في هذه الدول ثم امتد تأثير الأزمة في العام التالي ٢٠٠٩ إلى المنطقة العربية وتحديداً دول الخليج العربي ومصر، فضلا عن المدة من ٢٠١١-٢٠١٣ والتي شهدت قيام ثورتين متتاليتين.	POL	Determined by the researcher

وفيما يلي عرض لكل متغير على حدة من حيث دوافع اختياره وبيان تاثيره:

١- Inf. التضخم :

ويشير هذا المتغير إلى التضخم المحلي (في الوطن الام). وتكمن أهمية هذا المتغير أنه يعبر تعبير واضح عن الدور التي تلعبه التحويلات المرسلة من الخارج بمعني أن العديد من أدبيات التحويلات تؤكد أن معنوية المتغير بالنسبة لحجم التحويلات بعلاقة موجبه بين التضخم والتحويلات المرسلة من الخارج تعكس بالدرجة الأولى أهمية التحويلات في إتجاه الإعالة الأسرية (Altruism) حيث

توضح العلاقة أن هذه التحويلات تستخدم في الأساس لتغطية نفقات الأسرة، حيث يستخدم جانب من التحويلات النقدية للمهاجرين فى تمويل الإحتياجات الإستهلاكية للأسرة فى دولة الأصل ، ومن ثم فإننا نتوقع فى مثل هذه الحالة أن يلعب معدل التضخم دوراً مهماً فى تحديد مستويات تحويلات المهاجرين التى تتدفق الى دولة الأصل ، بغرض تمويل إحتياجات الإستهلاك للأسرة. فارتفاع معدل التضخم سوف يدفع بزيادة التحويلات الى دولة الأصل ، لأغراض تمويل الحاجات الاستهلاكية للأسرة والعكس.[١]

أما في حالة تخصيص التحويلات لأغراض الإدخار فتعني إفتراض علاقة عكسية بشكل ما نظراً لترقب المغترب الأحوال لتحسن وضعية العملة المحلية حتي يتم التحويل بقيم مرضية له أو لعائلته ، مع إفتراض حيادية مؤشر التضخم في حال إستخدام أموال التحويلات في أغراض الإستثمار .

بصفه عامة تفترض الدراسة أهمية قيمة الإعالة الأسرية في قرار التحويل لدى المغترب بدرجة أكبر من إعتبارات الإستثمار والإدخار في مصر وبالتالي تفترض الدراسة معنوية هذا المتغير الإيجابية بالنسبة لقيمة التحويلات المرسلة من الخارج بمعني أنه كلما أرتفع التضخم كلما زادت التحويلات المرسلة من الخارج لتغطية نفقات الأسرة الأساسية أو لتحسين مستوى المعيشة وهو ما يطلق عليه Altruism.

٢- سعر فائدة الودائع (Deposit interest rate): يعبر هذا المتغير عن مدى تأثير معدلات الفائدة في عملية التحويل وتكمن أهمية إختيار هذا المتغير في كونه مؤشرا إضافيا على ماهية مسارات التحويلات من المصريين العاملين بالخارج شأن المتغير سابقة ، حيث تعطي العلاقة بين كمية التحويلات المرسلة ومعدلات الفائدة مؤشر على إستخدامات التحويلات وطريقة تصريفها.

فقد أثبت عدد من الدراسات أن وجود علاقة إيجابية بشكل عام بين معدلات الفائدة وكمية التحويلات المرسلة تعني توجيه التحويلات لأغراض الإستثمار بشكل أساسي كما يمكن أن تشير إلى إستخدام هذه التحويلات لأغراض الإدخار مع دراسة النتائج ودرجة الإرتباط لبيان إستخداماتها، والعكس، كما تشير الدراسات إلى تحييد هذا المتغير في حالة الإعالة الأسرية، نظرا لأن الهدف الأساسي للمغترب في هذه الحاله هو تغطية النفقات الأساسية لأسرته دون النظر إلى

(1): Rapoport, Hillel, Frédéric Docquier; The Economics of Migrants' Remittances, Discussion Paper No. 1531, The Institute for the Study of Labor (IZA) in Bonn, March 2005; P. 10.

معدلات الفائدة لإتخاذ قرار بالإدخار من عدمه.[١] وتفسير ذلك أنه كلما تم ثبتت قيم الفائدة أو قلت ، فان تدفقات التحويلات بصفه عامة تقل ، لأن المهاجرين فى هذه الحالة سوف يميلون إلى الإحتفاظ بمدخراتهم فى الخارج.

بناء على ذلك تفترض الدراسة تحييد هذا العامل نظراً لأنها تفترض إستخدام التحويلات لأغراض الإعالة الأسرية كما أشرنا سابقا بدرجة أكبر من أغراض الإستثمار والإدخار نظرا لعدم وجود قنوات إستثمارية تسمح بإستيعاب التحويلات وإستخدامها في أنشطة إنتاجية متنوعة تخدم الإقتصاد.

٣- سعر صرف العملة المحلية (الجنيه المصري) مقابل الدولار الأمريكي:

يمثل هذا المتغير أحد النقاط الخلافية بالنسبة لتأثيره في قرار التحويل والعملة التي سيتم بها التحويل، حيث يكمن الخلاف في تأثير معدلات سعر الصرف على كمية التحويلات تبعا لحالة كل دولة تتم فيها دراسة مدى معنوية هذا المتغير إلا انه قد تم الإتفاق بشكل عام على نقطتين أساسيتين[٢]:

أولا: إن قرار التحويل بالنقد الأجنبى ليس مستقلاً عن قرار التحويل بشكل عام للنقود الى دولة الأصل، ولتسهيل عملية العرض سوف نفترض أن هذين القرارين يتمان بصورة منفصلة، فالمهاجر يقرر كمية الأموال التى سوف يقوم بتحويلها، ثم يقرر ما إذا كانت هذه التحويلات ستتم بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية. كذلك فان هناك قرارا مكملا ، والذى يعد فى غاية الأهمية للاقتصاد المصري ، وهو تحديد ما إذا كانت التحويلات التى تتم بالنقد الأجنبى ستتم من خلال القنوات الرسمية ، حيث تكون العملة المحلية مغالى فيها ، أو من خلال القنوات غير الرسمية ، أى السوق السوداء للنقد الأجنبى.[٣]

ففى الدول التى يكون فيها السوق السوداء للصرف الأجنبى فعالا ، فان المهاجرين سوف تتاح لهم فرصة تحويل مدخراتهم ، إما من خلال السوق السوداء أو من خلال القنوات الرسمية. ويعتمد قرار المهاجر بالإختيار بين هذين النوعين من القنوات على الفروق الإختلافية الموجودة بين كل من سوقى النقد الأجنبى. فكلما زادت الفروق بين معدلات الصرف الرسمى ومعدلات الصرف فى السوق

---

(1):Schiopu Ioana, and Nikolaus Siegfried , *Determinants' of workers' remittances, European Center Bank, working paper No. 688, Frankfurt; Germany, 2006, P. 16*

(2):***Cairo Demographic Center (CDC) " Population and Development Issues in the Middle East, Africa, and Asia " CDC 23rd Annual Seminar. 12-14 December, 1993, P.240***

(٣): المصدر ذاته ، صفحة ٢٤١.

السوداء ، كلما زادت نسبة التحويلات التى تتم من خلال السوق السوداء للنقد الأجنبى، حيث أن الفروق بين معدل الصرف فى السوق السوداء ومعدل الصرف الرسمى لها أثر سالب على تدفق التحويلات عبر القنوات الرسمية.

ويعنى ذلك أنه كلما زاد الفرق بين معدل الصرف فى السوق السوداء ومعدل الصرف الرسمى، كلما زاد اتجاه المهاجرين نحو التحويل عبر السوق السوداء للنقد الأجنبى ، وقل بالتالى الاتجاه نحو التحويلات عبر القنوات الرسمية المصرح لها بالتعامل فى النقد الأجنبى، ذلك ان المهاجرين فى مثل هذه الظروف سوف يحصلون على عائد إضافي على تحويلاتهم من خلال القنوات غير الرسمية، أو عن طريق شبكة العملاء او المعارف او الوسطاء الذين يقدمون ما يسمى بخدمة التحويل من الباب للباب door to door service. [١]

على أنه من المفيد الإشارة الى أن إتجاه المهاجرين نحو إستخدام القنوات غير الرسمية يعتمد - بالإضافة الى فروق معدلات الصرف - على درجة المخاطرة المرتبطة بالتعامل فى السوق السوداء وهنا يجب الإشارة إلى وجود دلائل قوية خلال الفترة من عام ٢٠١٤-٢٠١٦ على إستقطاب تحويلات المصريين بقيم مرتفعة في السوق السوداء وتحديدا الخليجية منها بعيدا عن الطرق الرسمية، على الرغم من عدم وجود مؤشرات رسمية على نسبة التحويلات المسربة خارج الإطار الرسمي والقنوات البنكية والمؤسسات المالية، وإن كانت الدراسات تشير الي أن نسبة التحويلات غير الرسمية تتراوح في المجمل ما بين ٣٥-٧٥% من إجمالي التحويلات الواردة للدول النامية.[٢]

من جهة أخرى تشير الدراسات السابقة على معنوية هذا المتغير في قرار التحويل في حالة إتخاذ قرار التحويل لأغراض الإعالة الاسرية Altruism حيث تشير دراسة محددات التحويل إلى وجود علاقة طردية بصفة عامة بين قيمة العملة المحلية وكمية الأموال المحولة ففي حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية سترتفع معدلات التحويل بالعملة الأجنبية لتغطية النفقات والعكس.[٣] ، لذلك يفترض النموذج معنوية العلاقة بين سعر الصرف والتحويلات الواردة من الخارج.

---

(1):Freund, Caroline, **"Remittances: Transaction Costs, Determinants, and Informal Flows", World Bank, Washington; September 2005, P. 5**

(2):Social Science Research Council; Topic 4 ; Formal Vs. Informal Remittances, Edited by Richard H. Adams and Hein De Haas and Ona O. Osili, New York, March 2009, P. 21.

(3):**Mouhoud, El Mouhoub, Joël Oudinet, Elif Unan; Macroeconomic Determinants of Migrants' Remittances in the Southern and Eastern Mediterranean Countries, Université Paris nord et GDRI DREEM, , presented in 6th International Conference of theMEEA, Dubai 14-16 March 2007; P. 20**

٤- مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر:

تم إختيار مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشرFDI بصفته يمثل إنعكاس لمستوى النشاط الإقتصادي في مصر حيث تشير الدراسات السابقة أنه في حالة وجود علاقة طردية بين معدلات الإستثمار الأجنبي المباشر كمؤشر لمستوى متقدم ومستدام من النشاط الإقتصادي والمناخ الإستثماري الداعم للتوسع في الأنشطة الإقتصادية مما يدفع المغترب إلى التفكير في إستخدام التحويلات في إتجاه الإستثمار وليس للإعالة الأسرية نظرا لأنه كلما إزداد مستوى النشاط الإقتصادي كلما ولد ذلك فرص إستثمارية مختلفة على حساب مخصصات الإعالة الاسرية.(١) حيث تؤكد عدد من الدراسات في هذا الإطار وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين كلا من المتغيرين bidirectional causality حيث ان لكل منهما تأثير مباشر على المتغير الآخر بشكل مستمر.(٢)

أما في حالة حيادية المتغير فتشير النتائج أيضا الي إتجاه الجزء الاكبر من التحويلات الي الإعالة الأسرية وسد إحتياجات ومتطلبات الأسرة ومن ثم عدم توجيهها للإستثمار باي حال من الأحوال.

في هذه الدراسة نفترض حيادية المتغير نظراً لأنها قائمة على إفتراض توجيه الجزء الأكبر من التحويلات لأغراض الإعالة الأسرية وليس الإستثمار.

٥- مؤشري تطور سعر البترول العالمي مقابل نمو الاقتصاد العالمي

تم إختيار هذين المؤشرين نظرا لعدم وجود بيانات رسمية دقيقة تشير إلى أعداد المصريين وتمركزهم في دول الهجرة المؤقتة (الخليج والمشرق العربي) وليبيا بشكل موثق حاليا وكذلك في دول الهجرة الدائمة المتمثلة في أوربا والأمريكتين فضلا عن مشكلات تحديد مصدر التحويل الأساسية وما يصاحبها من عدم دقة أحيانا في رصد دولة المصدر للتحويلات المستقبلة فيتم الاعتماد لذلك على مجموعة من التقديرات لإعطاء صورة عامة على مصدر هذه التحويلات.

ويأتي إختيار هذا المتغير أيضا إستنادا إلى نتائج عدد من الدراسات السابقة على المستوى العالمي أهمها دراسة البنك الدولي التي تم إعدادها بواسطة Dr. Jacqus Bouhga-Hagba والتي انتهت إلى أهمية الوزن النسبي للتحويلات الواردة لمصر من دول الهجرة المؤقتة عن مثيلتها من دول الهجرة الدائمة.

---

(1):***Cairo Demographic Center (CDC) " Population and Development Issues in the Middle East, Africa, and Asia " CDC 23rd Annual Seminar. 112-14 December, 1993*** , P. 246.

(2)Haq ,Muhammad Abrar ul; Nadia Mahtab, Shafqut Ullah; Journal of Poverty, Investment and Development, Causal Relationship between Foreign Direct Investment, Trade

and Economic Growth: A Cross Country Analysis, 2015, P. 76.

وبالإعتماد على هذه التقديرات خلال الأعوام الثلاثة السابقة كما ذكرنا سابقا فسنجد ان متوسط نسبة التحويلات المستقبلة من دول الهجرة المؤقتة (الخليج والمشرق العربي) يبلغ نحو ٦٥% من إجمالي التحويلات المستقبلة خلال هذه الفترة بينما تبلغ حجم التحويلات المستقبلة من دول الهجرة الدائمة (أوربا وأستراليا والأمركتين) نحو ٣٥% من إجمالي التحويلات.

من هذا المنطلق تم إختيار متغير سعر البترول كمؤشر على مستوى الدخل للمغتربين بدول الخليج بإعتبار سعر النفط هو المحدد الأساسي للوضع الاقتصادي للدول الثلاث الأولى كمقصد للمصريين (السعودية- الكويت يليهم الإمارات) بينما تم إختيار متغير نمو الناتج العالمي كمؤشر لعدد المصريين في دول الهجرة الدائمة والمرتبط بالفعل بمدى نمو وإنكماش الإقتصاد العالمي والذي نركز فيه في هذه الحالة على أوربا وامريكا واستراليا بإعتبارهم المعنيين أكثر من غيرهم بالتأثر بالازمات الإقتصادية العالمية ، وبالتالي حجم التحويلات المستقبل من جانبهم ووزنه النسبي بالنسبة لإجمالي حجم التحويلات المستقبلة.

ويفترض النموذج بناء على ذلك معنوية متغير سعر البترول بالنسبة لحجم التحويلات المستقبلة كما يفترض من جهة أخرى عدم معنوية مؤشر نمو الناتج العالمي والذي يشير بالتبعية إلى كمية التحويلات المستقبلة من دول الهجرة الدائمة وتناقص دورها بما يمثل إنذار لمتخذ القرار بشأن ضرورة وضع حوافز للتحويل من دول الهجرة الدائمة.

٦- الإعالة الاسرية المباشرة (متوسط عدد افراد الأسرة)

متوسط عدد أفراد الاسرة وهو المتغير الذي يشير إلى أهمية البعد الإجتماعي في إتخاذ قرار التحويل وأهمية هدف الإعالة الأسرية Altruism في عملية التحويل مقابل المتغيرات الإقتصادية الكلية التي تم عرضها سابقاً.حيث يفترض النموذج معنوية هذا المؤشر وإرتباطه إيجابيا بكمية التحويلات المستقبلة على مستوى الأسرة المعالة وبالتالي على المستوى الكلي

٧- المتغير الخاص بالتغيرات السياسية والظروف الاقتصادية العالمية (المتغير الصوري):

المتغير الأخير هو الإعتبارات السياسية والإقتصادية سواء المحلية أو الدولية ويتم استخدامه كمتغير صوري أو dummy variable وذلك خلال ال ٢٢ عام محل الدراسة بإعتبار السنوات الطبيعية (صفر) والسنوات التي شهدت أحداث سياسية أو اقتصادية من شأنها التأثير على التحويلات ستأخذ قيمة (١) والتي أقتصرت على سنة ٢٠٠٨ بإعتبارها سنة البداية للأزمة المالية العالمية خارج النطاق الإقليمي لمصر (حيث بدأت الأزمة في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية) ونتج

عنها عدد من المتغيرات الإقتصادية وخاصة في سوق العمل في هذه الدول ثم أمتد تاثير الأزمة في العام التالي ٢٠٠٩ إلى المنطقة العربية وتحديدا دول الخليج العربي ومصر.

كذلك شملت السنوات ذات الأحداث السياسية الثلاث سنوات التي شهدت ثورتي يناير ٢٠١١ حتى ثورة يونيه ٢٠١٣ وكذلك العام الاوسط ٢٠١٢ الذي شهد العديد من المتغيرات وفترات عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي.

٣-٢-٦: نتائج النموذج:

Final results without lagged values of remittances

Dependent Variable: PERSON_REM
Method: Least Squares
Date: 03/14/17 Time: 18:27
Sample: 1994 2015
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-50164.13	10035.47	-4.998682	0.0002
DEPO_INTRESTR	-501.3986	938.8005	-0.534084	0.6023
EX_RATE	2202.942	659.0220	3.342745	0.0053
FDI	0.026176	0.213156	0.122801	0.9041
FERTILITY_RATE	14879.99	4011.104	3.709700	0.0026
INFLATION_Growth R	336.0844	149.2056	2.252491	0.0422
OIL_PRICES	138.3212	42.27166	3.272196	0.0061
POLITICAL_FACTOR	-2687.449	2678.686	-1.003271	0.3340
WORLD_GDP	-591.0236	526.8831	-1.121736	0.2823

R-squared	0.927357	Mean dependent var	7766.091
Adjusted R-squared	0.882653	S.D. dependent var	6145.494
S.E. of regression	2105.199	Akaike info criterion	18.43430
Sum squared resid	57614213	Schwarz criterion	18.88063
Log likelihood	-193.7773	Hannan-Quinn criter.	18.53944
F-statistic	20.74452	Durbin-Watson stat	1.591620
Prob(F-statistic)	0.000003		

- *Significant at 5%
- ** significant at 10%

No auto correlation
No Heteroskedasticity
And both are normally distributed

تعليقات على نتائج النموذج:

١- أظهر النموذج مقدرة تفسيرية عالية للمتغيرات محل الدراسة حيث فسرت المتغيرات ظاهرة التحويلات بنسبة ٨٨% فضلاً عن إظهار قيمة عالية لإحصاء قيم التفاوت F-Statistics بنسبه بلغت ٠.٠٠٠٠٠٣ بالإضافة إلى عدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي كما توضحها إحصائية ديربن – واتسون (DW) بالنموذج.

٢- توافقت نتائج النموذج مع التوقعات القبلية للنموذج حيث أظهرت النتائج ما يلي بالنسبة للمتغيرات المستخدمة بالنموذج:

- أظهر النموذج عدم معنوية كل من قيم الفائدة المحلية ومعدلات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الاقتصاد العالمي فضلا عن الظروف السياسية المحلية والتاثيرات العالمية على كمية التحويلات المستقبلة خلال فترة الدراسة (١٩٩٤-٢٠١٥) وهو ما يتوافق مع التوقعات القبلية للنموذج ويتوافق أيضا مع نتائج دراسة El Mouhoub Mouhoud, Joël Oudinet, Elif الخاصة بالمحددات الإقتصادية الكلية لعملية التحويلات مع تطبيق الحالة على بلدان جنوب وشرق المتوسط والتي شملت مصر بنفس النتيجة بالنسبة لعدم معنوية متغير معدلات الفائدة.

- في المقابل أظهر النموذج معنوية كل من المتغيرات الخاصة بالتضخم المحلي وسعر البترول العالمي وسعر الصرف بالإضافة إلى حجم الأسرة (الإعالة) وذلك على النحو التالي:

- **Oilpric.** سعر البترول العالمي: أظهر هذا المتغير معنوية كبيره ضمن المتغيرات الأخرى بإرتباط إيجابي مع كمية التحويلات المستقبلة في مصر حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن كل إرتفاع في سعر البترول بقيمة دولار واحد يعني زيادة التحويلات الواردة بقيمة ١٣٨ مليون دولار.
- Infl. التضخم المحلي: وقد أظهر هذا المتغير معنوية بإرتباط إيجابي بحجم التحويلات المستقبلة حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى إرتفاع قيمة التحويلات ٣٣٦ مليون دولار سنوياً مع إرتفاع نسب التضخم ب ١% وهو ما يتوافق مع التوقعات القبلية للنموذج.
- . كما أظهر النموذج معنوية متغير حجم الأسرة والمعبر عن أهمية مفهوم الإعالة الأسرية بشكل عام، وهو ما يتوافق ايضا مع دراسة

oko Niimi and Çağlar Özden حول إرتباط الهجرة بالتحويلات، الصادرة عن البنك الدولي من حيث معنوية عامل الإعالة الاسرية وتأثيره على قرار التحويل في أغلب الدول النامية التي لا تتوافر فيها قنوات إستثمارية واضحة أمام المغترب لضخ أمواله فيها.

- كما أظهر النموذج معنوية متغير سعر الصرف بإرتباط إيجابي كبير بقيم التحويلات الواردة إلى مصر بمعني أن زيادة وحدات الجنيه مقابل الدولار بما يعني إنخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار وهو ما نعنيه بالإرتباط الإيجابي بين عدد وحدات الجنية وقيم التحويلات الواردة يعني إرتفاع قيمة الدولار لكل جنيه (كل تضاعف في سعر الدولار) تعني زيادة التحويلات المستقبلة سنويا بقيمة تزيد عن ٢مليار دولار سنويا.
- كما أظهر النموذج عدم معنوية المتغير الخاص بنمو الإقتصاد العالمي والذي ينعكس بدوره على أهمية التحويلات الخاصة بالمصريين في دول الهجره الدائمة بمعني ضعف تاثير التحويلات الواردة عموما من دول الهجره الدائمة مقابل التحويلات الواردة من دول الخليج العربي او الهجره المؤقتة.
- أخيرا أظهرت نتائج النموذج عدم معنوية المتغير الوهمي الخاص بالظروف السياسية والإقتصادية على النطاق العالمي أو المحلي والذي شمل سنوات ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بالإضافة إلى الفترة من ٢٠١١-٢٠١٣ بمعنى ان ليس للمتغيرات السياسية الكبيرة أو التحولات الإقتصادية الكبيرة تأثير على التحويلات الوارده.

وتاتي أهمية هذه النقطة تحديدا في فكرة أن التحويلات لا تتأثر بالظروف المحيطة السياسية أو الإقتصادية وهي نقطة تستند أيضا على فكرة إرتباط التحويلات بالإعالة الأسرية وسد الإحتياجات الاستهلاكية للأسره المعاله أيا كانت الظروف الإقتصادية العالمية أو الإعتبارات السياسية المحلية، وهي نقطة لابد وأن تؤخذ في الاعتبار بالنسبة لصانع القرار من حيث كيفية الاستفادة من هذه التحويلات بصفتها مصدر مستدام وأكثر إستقرارا من مصادر النقد الاجنبي الاخرى التي تتأثر بالظروف المحيطة سواء على المستوى المحلي او المستوى العالمي.

٣-٢-٧: تفسير نتائج النموذج:

- بصفة عامة توافقت نتائج النموذج بشكل كبير مع التوقعات القبلية للدراسة والتي تشير إلى توجه التحويلات بشكل أساسي لأغراض الإعالة الأسرية في المقام الأول دون النظر تقريبا لأهداف الإستثمار أو الإدخار بالنسبة للمغترب المصري بشكل عام وهو ما توضحة نتائج المتغيرات على النحو التالي:
- عدم معنوية متغيرات الإقتصاد الكلي بالنموذج تعني عدم وجود إعتبارات قوية لأهداف الإستثمار بالنسبة للتحويلات حيث أن عدم معنوية سعر الفائدة والإستثمار الاجنبي المباشر يعني توجيه التحويلات لأغراض الإعالة الأسرية دون النظر الي الإستثمار او الإدخار نظرا لعدم وجود إمكانات وقنوات إستثمارية تسمح بإستيعاب التحويلات ومن ثم التأثير في القدرات الإنتاجية المستقبلية وبالتالي تراكم رأس المال المادي والبشري و تحسين الجدارة الإئتمانية للمستثمرين المحلين، وتحسين الجدارة الإئتمانية للدولة، ومن ثم، تعزيز قدرة الدولة التنافسية بالإضافة إلى الإرتفاع بمستوى الإنتاجية وذلك من خلال التأثير على كفاءة الاستثمار المحلي والقطاعات الإنتاجية.
- وبالتالي غياب القنوات الاستثمارية التي يمكن ان تستوعب هذه التحويلات بالطريقة التي تعود بالنفع على مرسلها وعائلتة سيظل يمثل عائقاً كبيرا أمام الإستفادة من هذه التحويلات على المستوى القومي.
- بخصوص عامل سعر الصرف بإعتباره أحد أهم النقاط التي لابد ان تؤخذ في الإعتبار مستقبلاً هو عامل زيادة التحويلات مع إنخفاض سعر الصرف وهو أمر على الرغم من كونه يبدو منطقي عند إرتباط التحويلات بسد الإحتياجات الإستهلاكية للأسر المعالة إلا أنه ينطوي على أمر آخر سلبي وله آثاره الجانبية والذي يتعلق بتوجيه جزء كبير من التحويلات للسوق الموازية في ظل عدم وجود أسعار تفضيلية للتحويل للعاملين بالخارج، حيث يعني ذلك أن الفجوة بين معدلات الصرف التشجيعية ومعدلات الصرف فى السوق السوداء، كانت كبيرة بالدرجة التى لا تشجع المهاجرين على استخدام القنوات الرسمية للتحويل.

فالمهاجر يقرر كمية الأموال التى سوف يقوم بتحويلها ، ثم يقرر ما إذا كانت هذه التحويلات ستتم بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية. كذلك فان هناك قرارا مكملا ، والذى يعد فى غاية الأهمية للعديد من الدول النامية مثل مصر ، وهو تحديد ما إذا كانت التحويلات التى تتم بالنقد الأجنبى ستتم من خلال القنوات الرسمية ، حيث تكون العملة المحلية مغالى فيها ، أو من خلال القنوات غير الرسمية ، أى السوق السوداء للنقد الأجنبى.[١]، ويعتمد قرار المهاجر بالاختيار بين هذين النوعين من القنوات على الفروق الإختلافية الموجودة بين كل من سوقى النقد الأجنبى. فكلما زادت الفروق بين معدلات الصرف الرسمى ومعدلات الصرف فى السوق السوداء ، كلما زادت نسبة التحويلات التى تتم من خلال السوق السوداء للنقد الأجنبى.

وتختلف حجم التقديرات الخاصة بالتحويلات غير الرسمية التي تستقبلها مصر حيث لا يوجد تحديد دقيق لها في اغلب الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ، ففي حين تشير أغلب دراسات البنك الدولي على كون التحويلات غير الرسمية بشكل عام تتراوح ما بين ٣٥-٧٥ % من إجمالي حجم التحويلات الرسمية المستقبلة، تشير الدراسة التي اعدتها المنظمة الدولية للهجرة IOM ***(Study on remittances & Investment Opportunities)*** الصادرة عام ٢٠١٠[٢] على ان التقدير الأقرب لحجم التحويلات غير الرسمية مقابل الرسمية يقع ما بين ٢٢% الي ٢٥% وهو ما يفسرة بشكل عام تراجع معدلات النمو في التحويلات وتحديدا خلال الأعوام الاربع الاخيره كما تمت الإشارة، ويؤكد ذلك أيضا زيادة حجم التحويلات عقب قرار التعويم والذي وحد سعر الصرف البنكي مع الحقيقي وبالتالي كانت خطوة إيجابية اتجاه القضاء على السوق الموازية للنقد الأجنبي وهو الأمر الذي سيتم عرضه له تفصيلا خلال الفصل القادم والمتضمن أهم التوصيات والسياسات المقترحة.

---

(1):**Cairo Demographic Center (CDC) " Population and Develeopment Issues in the Middle East, Africa, and Asia " CDC 23rd Annual Seminar. 112-14 December, 1993; P. 248.**

(2):IOM & Ministry of Manpower of Egypt; **A Study on Remittances and Investment Opportunities for Egyptian Migrants, Cairo, 2010; P. 7.**

في حين يشير معنوية مؤشر التضخم الإيجابي مع كمية التحويلات المستقبلة على سيادة دافع الإعالة الأسرية بين الدوافع الأخرى المؤثرة على قرار التحويل حيث **يستخدم الجانب الاكبر من التحويلات فى تمويل الاحتياجات الاستهلاكية للأسرة.**

من ناحية أخرى يشير معنوية سعر البترول بالنسبة لحجم التحويلات المستقبلة بشكل إيجابي إلى أهمية التحويلات المستقبلة من دول الخليج نسبة إلى التحويلات الواردة من دول المهجر وبالتالي تلعب الهجرة المؤقتة الدور الأساسي في عملية التحويل وهو ما يتماشي عموما مع النتيجة السابقة الخاصة بالتضخم حيث تشير أهمية سعر البترول باعتبارة المحرك الرئيسي لإقتصاديات دول الخليج بوجه عام وتحديداً لكل من المملكة العربية السعودية والكويت يليها الإمارات إلى أهمية إعتبارات الإعالة الاسرية وهو المفهوم السائد او الهدف الرئيسي من الهجرة المؤقتة بالفعل وهو رفع مستوى المعيشة للاسرة وتغطية النفقات الأساسية للأسرة المعالة.

أخيرا يشير عدم معنوية عامل نمو الناتج العالمي والمرتبط في الأساس بالواقع الإقتصادي بدول المهجر الدائمة إلى لجوء المهاجر الدائم إلى زيادة مدخراته بدولة المهجر عوضا عن إرسالها لمصر في حالة الإزدهار الاقتصادي بهذه الدول وهو ما يتوافق أيضا مع عدد من الدراسات الخاصة بمحددات التحويلات[1] والتي تؤكد إنخفاض التحويلات مع إرتفاع المستوى العلمي والوظيفي للمهاجرين بصفة عامة ، وهو الامر المميز لجاليات الهجرة الدائمة، وعلى العكس تؤكد الدراسة أيضا زيادة التحويلات الواردة من العمالة الأقل فنياً وتأهيلياً عن مثيلتها ذات الكفاءة والمستوى العلمي المرتفع والمقصود بها الهجره المؤقتة بشكل عام.

ويمكن ربط ذلك بعاملين أساسيين وهما:

أولا: ضعف أهمية التحويل لدى المهاجر الدائم الذي في الغالب يصطحب أسرته الأساسية معه لذلك يلجأ إلى زيادة مدخراته بالخارج في حال تحسن الأحوال الإقتصادية نظراً لعدم وجود قنوات واضحة تسمح بتصريف وإستيعاب هذه التحويلات لأغراض إستثمارية ببلده الأم.

(1):*Adams ,Richard, Jr. H.:* , The Demographic, Economic and Financial Determinants of International Remittances in Developing Countries, the world Bank, March 2008; P. 16-17.

ثانيا: تقودنا النتيجة مرة أخرى إلى أهمية عامل الإعالة الأسرية وقيمته الكبيرة في إتخاذ قرار التحويل لدى المهاجر المؤقت بما يمثل إنذار مستمر على مستوى صناعة السياسات ومتخذي القرار بضرورة إستحداث أوعية إستثمارية بدول الهجرة الدائمة تسمح بإسيتعاب بعض من مدخرات المصريين الذين يعيشون هناك وإستغلالها في أغراض إنتاجية، مع أهمية ربط المغترب الدائم، وليس فقط المغترب بل لابد من صياغة برامج تستهدف الحفاظ على الصلة الثقافية والتاريخية والإجتماعية بين أبناء الجيل الثاني بل والثالث أيضا؛ الذي بدأ في الظهور؛ بوطنهم الام بما يسمح بتوجيه رسائل إليهم واستهدافهم بشكل فعال.

وكدليل مباشر على النتيجة السابقة التي أظهرها النموذج هو الإرتباط الإيجابي بين حجم الأسرة المؤشر على الإعالة بشكل مباشر وبين حجم التحويلات المستقبلة في مصر نظرا لأهمية مفهوم الإعالة الأسرية ايضا بالنسبة للعوامل الاخرى المحددة للتحويل.

أخيراً عدم معنوية متغير العوامل السياسية والإقتصادية يشير إلى إستدامة التحويلات كمصدر هام للنقد الأجنبي حيث تشير عدم المعنوية إلى إمكانية زيادة التحويلات في فترات عدم الإستقرار السياسي وهي على الرغم من كونها خاصية عالمية للتحويلات إلا أنها يجب ان تؤخذ في الإعتبار أيضا لدى صانع القرار خاصة في وضع سياسات وقرارات تساهم في الإستفادة من التحويلات الواردة في أوقات عدم الاستقرار أو الأزمات.

من هذا المنطلق وفي ضوء ما أظهرته نتائج النمـــوذج فإنه يمكننا الوقوف على المرتكزات الأساسيـــــة التي ستقوم عليها التوصيات الأساسية والسياسات المقترحة ،والتي سيتم عرضها بشكل أكثر تفصيلا مع تعزيزها بعدد من التجارب الدولية الناجحة في مجال جذب التحويلات وتعظيم الإستفادة منها خلال الفصل القادم الخاص بالتوصيات والسياسات وسبل تفعيلها بالتفصيل، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- معنوية سعر البترول بالنسبة للتحويلات المستقبلة تعكس أهمية التحويلات الواردة من دول الخليج نسبة إلى التحويلات الواردة من دول الهجرة الدائمة مما يتطلب تغيير جذري في آداء القطاع البنكي محلياً وخارجياً لإستيعاب أكبر قدر من هذه التحويلات وضخها في القنوات الرسمية البنكية وهو ما يتوافق مع نتائج دراسة البنك الدولي التي تم إعدادها بواسطة Dr.

Jacqus Bouhga-Hagba، والتي إنتهت إلى أهمية الوزن النسبي للتحويلات الواردة لمصر من دول الهجرة المؤقتة، عن مثيلتها من دول الهجرة الدائمة.

- سيادة هدف الإعالة الاسرية وراء عملية التحويل بإعتبارة المحدد الرئيسي لعملية التحويل من الخارج وبالتالي غياب مفهوم الإستثمار سواء على المستوى الجزئي مصدر التحويل نظراً لعدم وجود فرص استثمار سواء مباشر أو غير مباشر أو على المستوى الكلي من حيث عدم وجود قنوات إستثمارية واضحة توفرها الدولة للمغترب للإستفادة من تحويلاتة في أغراض إستثمارية تعلي من القيمة المضافة للتحويلات وتؤثر على معدلات الإنتاجية والتشغيل ومن ثم يكون لها مردود إيجابي فعلي على الإقتصاد ككل أكبر من مجرد تاثير التحويلات على زيادة النقد الأجنبي او تعزيز الإحتياطيات.
- تعويم سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦ كان أحد الإجراءات الهامة التي واجهت بها الحكومة المصرية إزدهار سوق الصرف السوداء بالخارج وتحديداً في دول الخليج وتسرب جزء كبير من التحويلات الواردة من الدول الخليجية، عن طريق إستمرار أساليب التحويل الشخصي door-door remittances وعدم الإستفادة منها على مستوى الاقتصاد الكلي، مما سيكون له أثر إيجابي على كمية التحويلات الواردة من دول الهجرة المؤقتة مستقبلا.

الفصل الرابع

"السياسات المقترحة لزيادة التحويلات وتعظيم الإستفادة منها وأهم آليات التنفيذ"

٤-١: وضع التحويلات الوارده إلى مصر في ضوء نتائج النموذج:

تشكل تحويلات العاملين مصدراً هاماً للتدفقات النقدية من العملة الأجنبية حيث تساهم التحويلات على مستوى الإقتصاد الكلي في توفير مصدر مستدام من النقد الاجنبي بما يؤثر بالإيجاب على عدد من المؤشرات الإقتصادية الكلية في البلد المستقبل للتحويلات تتمثل في تحسين وضع ميزان المدفوعات مما يؤثر بدوره على تحسين الجدارة الإئتمانية ويساعد على الإقتراض كما يشكل حافزاً لتحسين البيئة الإستثمارية وتطوير مناخ الإستثمار عن طريق إسهامات الدولة في تحسين البنية التحتية إعتمادا على هذه التحويلات.

من ناحية اخرى فإن مرور التحويلات عبر القنوات البنكية وباقي المؤسسات المالية يعمل على زيادة المتاح من فرص التمويل ومن ثم تحسين آداء هذه المؤسسات التمويلية بما ينعكس أيضا على الآداء الاقتصادي الكلي.

تتميز التحويلات، بناء على نتائج النموذج القياسي، بإستقرارها النسبي وبكون إتجاهاتها تعاكس دورة الأعمال في إقتصاديات الدول المستقبلة للتحويلات، أي أن تحويلات العاملين قد ترتفع عند حدوث تراجع في مستوى النشاط الإقتصادي من جراء حدوث صدمات مالية أو كوارث طبيعية أو نزاعات سياسية في الدول المستقبلة للتحويلات.

على مستوى الاقتصاد الجزئي تساهم التحويلات بشكل مباشر في خفض نسب الفقر عن طريق تمويل الحاجات الأساسية للأسر وتقليل التفاوتات في الدخول بما يزيد مستوى المعيشة لهذه الأسر. من ناحية أخرى تقلل هذه التحويلات من المخاطر الائتمانية وتسمح بزيادة الاستثمارات سواء في الأصول او الإمكانات البشرية، كما ان للتحويلات أهمية كبيرة في ربط الأسر المستقبلة لها بالنظام البنكي بشكل عام.

وقد أكدت نتائج النموذج الإحصائي بالفصل السابق هذه الخصائص المميزه للتحويلات كمصدر مستدام من مصادر النقد الأجنبي سواء على المستوى الإقتصادي الكلي أوالجزئي، من هذا المنطلق ونظراً لما أظهرته النتائج من عدم وجود قنوات رسمية فعالة لإستقبال التحويلات فضلا عن تسرب جزء كبير منها بشكل غير رسمي بما يفوت فرص كبيرة للإستفادة منها على المستوى الكلي نظرا لإستخدامها فقط لسد الفجوات الإستهلاكية على مستوى الأسرة بما يقلل من اهميتها وتأثيرها بشكل كبير، لذلك سيتم عرض أهم المحاور التي يجب الإستناد إليها للوصول إلى مجموعة من الأهداف المتمثلة في زيادة التحويلات المستقبلة أولا وتعظيم الفائدة الاقتصادية العائدة منها بعد إستقبالها ثانياً مع العرض

والإستشهاد بعدد من التجارب الدولية الناجحة في هذا الإطار لتحقيق هذه الأهداف.

٤-٢: الإطار العام لسياسات تعزيز التحويلات وتعظيم الإستفادة منها على المستوى الإقتصادي في ضوء أهم التجارب الدولية في هذا المجال: :

أتفق عدد كبير من الدراسات الخاصة بالتحويلات وسبل تعظيمها وإستحداث السياسات الخاصة بتعزيز التحويلات على أهمية ما يسمى بترتيب البيت من الداخل اقتصاديا (economic house in order) وهي الخطوة الأولية قبل إختيار السياسة الملائمة لتعظيم التحويلات، والتي سيتعرض لها البحث خلال هذا الفصل،حيث يمثل عدم وضوح الرؤية الإقتصادية وعدم إستقرار مؤشرات الإقتصاد الكلي المتمثلة في سعر الصرف والتضخم وسيطرة السوق السوداء وعدم قدرة الدولة على ظبط الأسواق والرقابة على الأسعار أهم معوقات عملية التحويل وأهم مسببات فشل السياسات المتبعة لجذب وتعظيم التحويلات بوجه عام.[١]

في هذا الصدد لابد من الإشارة إلى نموذج مراحل تطور إستخدامات التحويلات (هرم تدرج إستخدامات التحويلات)، والذي يتماشي مع المبدأ الرئيسي الخاص بالعمل على إستقرار المؤشرات الكلية الإقتصادية، والذي وضعته منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD والقائم على عدة مراحل على النحو التالي:

المرحلة الأولى: سد الحاجات الأساسية لأسرة المغترب (طعام وملبس ودواء و مرافق أساسية).

المرحلة الثانية: الإحتياجات التكميلية والتي تشمل توصيل خطوط التليفون وتوفير الأجهزة الكهربائية المختلفة وتطوير الأثاث المنزلي وما شابة ذلك من الإحتياجات التكميلية.

المرحلة الثالثة: مرحلة التعليم والتأمين وتوفير الحد الأدني من التأمين الصحي لأسرة المغترب

---

(1): **C. O'Neill, Alexander, Emigrant Remittances: Policies to Increase Inflows, and Maximize Benefits, *Indiana University, Maurer School of Law*, USA, 2001; P., 354.**

المرحلة الرابعة: مرحلة الأنشطة طويلة الأجل والتي تشمل بناء منزل جديد أو توسعة القديم، شراء أراضي زراعية أو ميكنة زراعية.
المرحلة الخامسة والأخيرة: وهي المرحلة المستهدفة لواضع أي سياسة خاصة بجذب التحويلات وتعظيم الإستفادة منها وهي مرحلة التوفير والإستثمار.[١]

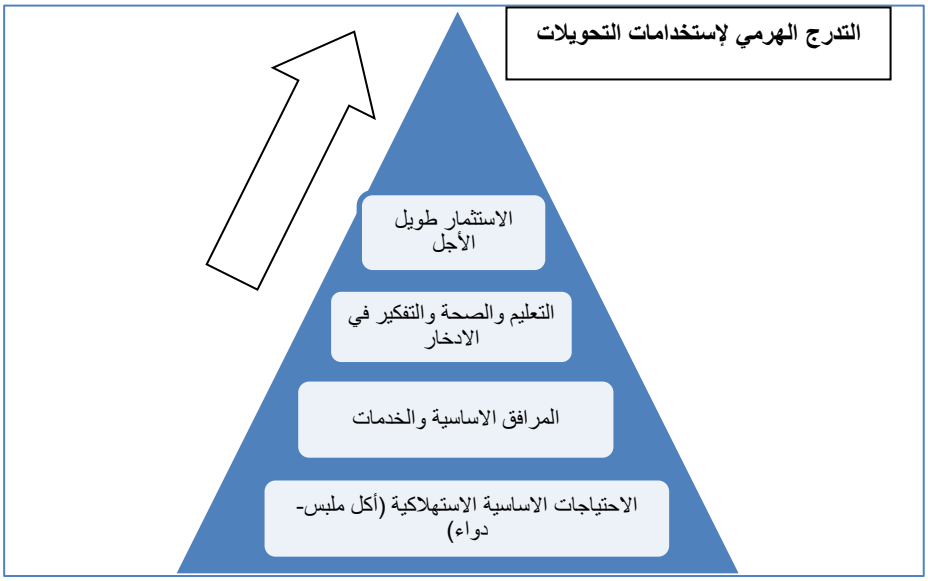

شكل (٢٨) : التدرج الهرمي لاستخدامات التحويلات
المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ، ورقة عمل بعنوان تعظيم الأثر التنموي للتحويلات ، جنيف ٢٠١١.

لذلك فإن وضع أي سياسة خاصة بجذب التحويلات وتعظيم الإستفادة منها وتفعيل قنواتها بما يخدم الإقتصاد ويخلق التنمية المامولة يستلزم وضع أولويات المغترب في المقام الأول أمام أعين واضع السياسة، ولابد من إستهداف الخطوات الأربع الأساسية قبل إستهداف مرحلة التوفير والإستثمار، وهنا تكمن صعوبة عملية جذب وإدارة التحويلات بوجه عام لأن إستهداف المرحلة الأخيرة من هرم الأولويات دون الإلتفات للأولويات الدنيا بهرم الإستخدامات للمغترب هو سبب فشل السياسة في الأساس ، بمعنى ان نجاح المنظومة يستلزم النجاح في عبور الخطوات أو المراحل الأربع الأولى في هرم الاولويات (الإحتياجات الرئيسية-

(1) **UNCTAD, :Maximizing the development impact of remittances,UNCTAD , Geneva, February 2011; P., 10.**

الإحتياجات التكميلية- مرحلة الإحتياجات الإنسانية من تعليم وتامين صحي- الأنشطة طويلة الاجل والتي غالبا ما تكون أنشطة عقارية في المقام الأول).

لذلك فإن نجاح الدولة في وضع السياسة وجذب التحويلات وإدارتها إنما يكمن في الاساس في قدرة مؤسساتها على توفير الخطوات الأربع الأولى لأسرة هذا المغترب وقدرتها أيضا على تكامل أدوارها مع أدوار القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في عبور المراحل الأربع الأولى ثم توفير الظروف الملائمة والمناخ الجاذب للتوفير والإستثمار وتعظيم الإستفادة من التحويلات وضخها في قنوات بشكل فعال يخدم الأهداف الاقتصادية للدولة ويعود على هذا المغترب بالنفع بحيث يلمس أثره على أسرته المعالة.

٤-٢-١: أهم مرتكزات السياسات المتبعه عالمياً لجذب التحويلات وتعظيم أثرها:

ترتكز السياسات العالمية المتبعة لتعزيز التحويلات وتعظيم الإستفاده منها على مجموعة من المحاور، التي يتم تطبيقها بشكل متوازي أو متوالي تبعا لظروف كل بلد، من الناحية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والتي تتضمن [1]:

١- تقليل تكاليف التحويل من البلد مصدر التحويل

٢- تعزيز وتشجيع التحويلات من النقد الاجنبـــي إلى البلد المستقبل

٣- شحذ (تعبئة) المدخرات وتوجيهها إلى البلد الأم عبر القنوات الرسمية

٤- تعزيز قدرة الدولة على توجية التحويلات إلى اغراض الاستثمار وتعظيم القيمة المضافة

وفيما يلي سيتم عرض المرتكزات الأساسية لإستراتيجيات جذب التحويلات عالميا مع الإستشهاد بأبرز التجارب الدولية الخاصة بكل محور Best Practices والتي تستهدف زيادة التحويلات وتعظيم أثرها وذلك على النحو التالي :

١- **سياسة خفض تكاليف التحويل:** وهي من السياسات الأساسية للدول المستقبلة للتحويلات بشكل عام خاصة في ظل إستحداث أساليب الكترونية تعمل على تقليل تكاليف التحويلات لكافة الدول المستقبلة لها. وقد خلصت العديد من

(1):Kirton, Claremont, & Georgia McLeod; *Remittances to CARICOM countries: Policy issues and options, University of West Indies; Jamaica* , 2006; P., 7, 10 (based on Wilson and Terry, 2005; Foran, 2006 Literature).

التجارب الدولية إلى تطبيق هذه السياسة بآليتين مختلفتين، **الأولى:** إنشاء فروع للمؤسسات المالية والبنكية المحلية في الدول المصدرة للتحويلات أو تكوين لتحالفات بين المؤسسات المالية المحلية والاجنبية في الدول المصدرة للتحويلات.

الآلية الثانية المتبعة، وهي حديثة نسبياً على مستوى التطبيق، تتمثل في الإستفادة من الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإتصالات لزيادة التحويلات المباشرة بين الدولة المصدرة والمستقبلة للتحويلات.إضافة إلى ذلك أثبتت التجارب الدولية أهمية ان يصاحب هذه المحاور وضع إطار تشريعي وإداري واضح لعملية التحويل مع إجراءات بنكية ميسرة للمرسل والمستقبل بشكل عام. (١)

وقد بدأ مؤخرا إنتشار آليات إستخدام تكنولوجيات التحويل بالهواتف الذكية في عدد من الدول أبرزها إتفاقية الشراكة التي عقدت عام ٢٠١٣ بين شركتي فودافون قطر وجلوبال تيليكوم الفلبين والتي يتم بمقتضاها تحويل الأموال الخاصة بأكثر من ١٢٠ ألف فلبيني يعملون بقطر إلى الفلبين مباشرة دون اي إجراءات أو خطوات بإستثناء تسجيل البيانات على شبكة الإتصالات. وقد بدأت العديد من شركات الإتصالات على مستوى العالم في تطوير آليات التحويل المباشر للأموال من بلد لبلد اخر عن طريق الهواتف الذكية مثل شركة سفاري كوم الكينية والتي طورت أساليب مراقبة الحسابات لديها وزادت من تدابيرها الوقائية ضد غسيل الأموال وما شابة وقامت بعقد شراكة مع فودافون الانجليزية يتم بمقتضاها تحويل ما يزيد عن ٨.٨ مليون دولار يوميا من المغتربين الكينيين بإنجلترا إلى كينيا بشكل مباشر(٢)

وينطوى نجاح هذه الآلية بشكل عام على ثلاثة عوامل أساسية : أولا مستوى التنسيق والتعاون بين البنك المركزي وشركات الإتصالات وتجمعات الأعمال وغرف المعلومات للوصول إلى صيغة تعاون بين الجهات تتيح تطبيق الآلية بشكل فعال.

ثانيا: البنية التحتية المعلوماتية والخاصة بالإتصالات بالبلد المستقبل للتحويلات التي تمكنها من تطبيق خدمة محكمة وآمنة للمرسل والمستقبل على حد سواء، وبمستوى جودة عالي.

---

(1):Kirton, Claremont & Georgia McLeod; ***Remittances to CARICOM countries: Policy issues and options, University of West Indies; Jamaica*** , 2006; P., 7.

(2):UNCTAD; Maximizing the development impact of remittances , , Geneva, February 2011, P., 17.

ثالثا: مرونة البنك المركزي وقدرته على التطور الحادث ومواكبة نتائج تطبيق الآلية وقدرته على السيطرة على البيانات وعمليات التحويل المختلفة وقدرته على إدارة هذه المنظومة وتتبع عملياتها وتقييم نتائجها.

لذلك فعلى الرغم من وجود تحديات تقنية واضحة في إتساع نطاق إستخدام هذه الآلية إلا انها من جهة أخرة ستسهل الكثير من إجراءات التحويل وتقلل الوقت والكلفة اللآزمة للتحويل مما سيعمل بالتاكيد على زيادة التحويلات لمصر وخاصة الواردة من دول الخليج العربي عند تفعيل هذه الإمكانية ونشرها على نطاق واسع.

٢- **توجيه التحويلات وتحديداً المدخرات** إلى القنوات الرسمية للتحويلات وحشد هذه المدخرات لتعظيم الاستفادة منها إقتصاديا،، وينطوي نجاح هذه السياسة على قدرة الدولة على جذب المحول والمستقبل للتحويلات إلى النظام المالي وتحفيز كلاهما على إستخدام القنوات الرسمية، مع قدرة الدولة على تجنب مسببات لجوء المحول لإستخدام القنوات غير الرسمية للتحويل والتي تشمل:

- إنخفاض تكلفة التحويل غير الرسمي عن القنوات الرسمية للتحويل.
- عدم ثقة المحول Remitter في النظام المالي للبلد المستقبل للتحويلات نتيجة عدم تطوره أو ملائمته أو جاهزيته لإستقبال التحويلات.
- محدودية القدرة على النفاذية للنظام البنكي accessibility نتيجة عدم الدراية بالخدمات البنكية (الأمية البنكية) وعدم إمتلاك حساب أو ما شابه أو نتيجة عدم القدرة للوصول إلى تلك الخدمات بسبب عوامل جغرافية أو إجتماعية أو تعليمية تعيق المحول من استخدام هذه القنوات الرسمية.
- وجود سوق صرف موازية تجتذب تحويلات المغتربين بشكل غير رسمي نتيجة إختلاف السعر البنكي عن الحقيقي ووجود سوق سوداء.

ولضمان نجاح هذه السياسة فأنه يتعين أولاً وصول المؤسسات المالية ومقدمي الخدمات البنكية المحلية لإنتشار جغرافي كبير في البلد مصدر التحويل لتسهيل عملية التحويل وخفض تكاليفها من ناحية وهي أحد المرتكزات الاساسية التي تعد هدف أساسي ليس على نطاق الدول ولكن على النطاق والمستوى العالمي أيضا بإعتبارها أحد أهداف التنموية للألفية الجديدة.[١]

(1): World Bank Group, **Migration and Remittances Fact book 2017 , April 2016 , Washington, P. XII.**

ويتم ذلك بافتتاح فروع خارجية للبنوك المحلية أو عقد شراكات وتحالفات مع نظيرتها في الدول المرسلة للتحويلات ومن ناحية أخرى قدرة النظام البنكي المحلي على إستهداف مستقبل التحويلات وتقديمة للخدمة في كافة المناطق الجغرافية المستقبلة لهذه التحويلات لضمان الوصول إلى أكبر شريحة من الأسر المستقبلة للتحويلات وإستخدامهم للمنتجات البنكية.

هناك عدد من التجارب العالمية التي يتم الإستشهاد بها في هذا السياق من أبرزها تجربة البنك الوطني للسلفادور الذي أصبح مسئولا وحدة عن ١٢% من تحويلات المغتربين في السلفادور عن طريق ٧ فروع فقط في الولايات المتحدة الامريكية وتحويلهم لذويهم بشكل **مباشر** عن طريق فروع البنك السبعة المتواجدة بالولايات المتحدة وتحديدا تواجده بالولايات الأكبر من حيث كثافة العمالة من السلفادور بها وذلك فقط خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥.[١]

٣- تحفيز عملية التحويل بالعملات الأجنبية عن طريق:

- أسعار تحويل تفضيلية للمغتربين لتحفيز وتعزيز التحويل بالعملة الاجنبية.
- وضع مميزات تفضيلية على عائدات الحسابات البنكية بالعملات الأجنبية للمغتربين أو على المنتجات المالية.

ويتوقف نجاح هذه السياسة كسابقتها على عدد من العوامل أهمها:

- قدرة الحكومة على وضع وإستحداث سياسات مستدامه تضمن إستمرار تدفق التحويلات الأجنبية من جهة سواء على المنتجات البنكية أو الخدمات الملحقة بعملية التحويل من ناحية ومن ناحية أخرى العمل على إستقرار القطاع المصرفي وتحديث أنظمته باستمرار.
- قدرة البنوك والمؤسسات المالية على تنفيذ السياسات الخاصة بإستهداف المغتربين وتحفيزهم للقيام بعملية التحويل بالعملات الاجنبية.

٤- قدرة الدولة على توظيف الجزء الاكبر من التحويلات في أغراض إستثمارية وإنتاجية بعيدا عن مصروفات الإعالة الأسرية التي تستحوذ على الجزء الاكبر من هذه التحويلات في كافة دول العالم حيث يشير البنك الدولي أن الإعالة الاسرية

(1):Kirton ,Claremont & Georgia McLeod, Remittances to Caricom Countries, Policy issue and options, University of West Indies, Jamaica, 2006, P., 15.

تستحوذ على نسبه كبيرة من التحويلات المستقبلة على مستوى الدول النامية ويوجه الباقي إلى أغراض الإدخار والإستثمار.

ويتوقف مدى تحقيق نجاح هذه السياسة أيضا على قدرة البنوك والمؤسسات المالية على تقديم خدمات ومنتجات ذات مستوى عالي من الجذب لمستقبل التحويلات لدفعه لإقتطاع جزء من مخصصات الإعالة الأسرية وتوجيهها لهذه المؤسسات والتي توجهها بدورها في أغراض إنتاجية بمزايا تفضيلية كبيرة.

وهنا تجدر الإشارة إلى عدد من التجارب الدولية الناجحة التي استطاعت بها الدول جذب جزء من مخصصات الإعالة الأسرية بها وتوجيهها إلى أغراض الإستثمار الإنتاجي عن طريق مؤسسات التمويل متناهي الصغر التي نجحت في تقديم حزم تمويل ميسره ومشروعات ذات ربحية عالية وأنشطة استثمارية مرتبطة بالمنطقة او المحافظة أو الإقليم الذي تتواجد بها وهي تجربة كل من بنك (راقيات) الاندونيسي[١] ومؤسسة Fonkoze بدولة تهايتي حيث نجحت التجربتان في إستغلال التحويلات في أنشطة إنتاجية ذات ربحية عالية "للمستقبل"، حيث كان هناك عدد من السمات المشتركة التي يجب إلقاء الضوء عليها في التجربتين على النحو التالي[٢]:

- **إستهداف حزم مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر** قائمة على دراسات للبيئة أو المجتمع ومعتمدة على موارد الإقليم او المحافظة المتواجدة بها والمزيا التنافسية له مع تقديم خدمات تنمية الأعمال المرتبطة بالمشروع BDS بما يضمن نجاح المشروع وتوفير البيئة الداعمه له.
- **إستهداف المحافظات غير الحضرية والأقل في التنمية والأكثر فقرا** والطارده للعمالة بحيث تصبح محل إستقبال تحويلات في المقام الاول وتقديم مشروعات للأسر المستقبلة وهي إستراتيجية هامة لجأت إليها العديد من الدول تعرف "توطين التحويلات" اي إستهداف الأسر في أماكن استقبالها للتحويلات وتقديم فرص استثمارية ملائمة لنشاطها الأساسي في هذه المحافظات أو الأقاليم بما يعظم فائدة التحويلات ويصبح محفزا للإستثمارات في هذه المناطق وهو

(1):A. Lukman, Adefolahan ," National Capacity Building of the Nigerian Micro Finance Institutions in Policy Frameworks for Migrants Remittances for Sustainable Development, Nigeria,2012, P.3

(2) :Kirton, Claremont & Georgia McLeod, Remittances to Caricom Countries, Policy issue and options , ***University of West Indies;*** Jamaica, 2006, P., 13.

السياسة الأساسية التي إنتجهتها العديد من دول أمريكا الآتينية وعلى راسها السلفادور في هذا المجال. (١)

٤-٢-٢: أبرز الآليات المتبعة عالميا في تطبيق سياسات جذب التحويلات وتعظيم الإستفاده منها:

تختلف آليات تنفيذ السياسات المذكورة نتيجة لعدة عوامل تخص البلد المنفذه للسياسة بهدف جذب التحويلات وتعظيم الإستفاده منها، إلا أنها تتضمن بصفه عامة عدد من المناهج الأساسية للتطبيق:

- وضع حوافز ومعاملات تفضيلية لتحفيز عملية التحويل وزيادة المتلقى منها
- سياسات وإجراءات إلزامية للمغتربين عن طريق حصرهم وإستهدافهم ووضع إطار قانوني ملزم لكل مغترب
- مزج الطريقتين معا لضمان تحقيق أكبر فاعلية إستنادا إلى مبدأ تحقيق المنفعة المشتركة للدولة والمغترب win – win situation

بصفه عامة يشكل منح الإعفاءات الضريبية والإمتيازات والمعاملة التفضيلية أكثر السياسات شيوعاً لدى عدد من الدول لإجتذاب التحويلات بطرق مختلفة تشمل توحيد وتحرير أسعار الصرف وتحرير الخدمات المصرفية والمالية والسماح لفروع البنوك المحلية من الدول المستقبلة للتحويلات بالتواجد في أسواق الدول المرسلة للتحويلات، وعلى وجه الخصوص تلك التي تستضيف أعداداً كبيرة من عمالة الدولة المعنية وذلك بهدف تخفيض تكلفة تحويل الأموال وتسريع عملية التحويل، وتوجيه التحويلات التي تتم عبر القنوات غير الرسمية نحو القنوات الرسمية.

بصفه عامة تحقق السياسات التفضيلية فاعلية نسبية في زيادة حجم التحويلات المستقبلة مقارنة بالسياسات الإلزامية في عدد كبير من التجارب التي لم تثبت جدواها على المدى الطويل حيث أثبت عدد من التجارب ضرورة حصر الإجراءات الإلزامية في إجراءات محدودة ومراحل بعينها أثناء عملية التحويل سواء للمرسل أو المستقبل ويرجع ذلك إلى ان التحويلات تحمل طابع الأموال الخاصة المملوكة لإصحابها والتي لا يمكن توجيهها قسراً للدولة المستقبله لان ذلك يفتح المجال مباشرة إلى التحويل غير الرسمي بعيدا عن القنوات الرسميه من ناحية أو عزوف المحول عن التحويل أو التهرب من عملية التحويل برمتها مما يسبب خسارة للدولة المستقبلة في الحالتين.

(1):Mary Kate Romano , THE IMPACT OF MIGRANT REMITTANCES ON ECONOMIC AND SOCIAL WELFARE IN MUNICIPALITIES OF EL SALVADOR , the State University of New Jersey, May 2009, P., 42.

وعند إستعراض عدد من التجارب الدولية التي أعتمدت على الآليتين المذكورتين تعد تجربتي باكستان وبنجلاديش إحد التجارب الناجحة في مجال جذب التحويلات إستنادا إلى المعاملات التفضيلية والمزايا الممنوحة للمغتربين وذلك بدءا من منتصف الثمانينات مع تنامي تيار الهجرة لدول الخليج العربي خلال هذه الفترة حيث أعتمدت التجربتين على آلية إستخدام أسعار صرف تفضيلية للمغترب (الذي يحمل صفة المغترب بعد مرور سنة أو أكثر خارج حدود البلاد) وذلك بعمل توافقات بين المغترب والمستورد، ففي بنجلاديش علي سبيل المثال تم صياغة برنامج جذب التحويلات بدءا من عام ١٩٧٥ يعتمد على تقديم أموال التحويلات من العملات الأجنبية إلى المستوردين مباشرة عن طريق البنك المركزي في بنجلاديش الذي يقوم بدور الوسيط في هذه العملية بإضافة مزايا تفضيلية سعرية على التحويل بما يوفر للمستورد مصدر دائم من العملات الأجنبية، وأستمر نجاح التجربة لفترة طويلة إلا انها بدأت تفقد فاعليتها مع لجوء الحكومة لتحرير الإستيراد في بداية الثمانينيات.[١]

التجربة الثانية التي يمكن إلقاء الضوء عليها في نفس السياق كانت تجربة الباكستان حينما أصدر البنك المركزي الباكستاني خلال النصف الثاني من السبعينات شهادات تحويل Foreign Exchange Bearer certificate بمزايا تفضيلية كبيرة من حيث سعر الصرف للمغترب الباكستاني في دول الخليج تحديداً مع إمكانية تحويلها للعملة المحلية بسعر تفضيلي للمغترب يفوق سعر الصرف العادي بنسبه تتراوح ما بين ٨-١٥% [٢] وأثبتت التجربة نجاحها لفترة ثم بدأت نتائجها في التراجع نتيجة حدوث تلاعب في قيم الأسهم وتداولها بشكل غير رسمي ما بين المغتربين والمقيمين وذويهم حتى توقفت في منتصف الثمانينيات أيضاً لهذا السبب.

في المقابل نجحت تجارب معدودة على مستوى العالم في جذب التحويلات عن طريق وضع سياسات إلزامية مثل تجربتي كل من سوريا والفلبين حيث نجحت الأولى في تحقيق زيادة نسبية في حصيلة التحويلات إليها عن طريق الزام المغتربين لديها بتحويل ٢٥% على الاقل من دخلهم إلى سوريا[٣] إستنادا إلى بيئة معلوماتية قوية وقواعد بيانات متكاملة وحصر جيد لأعداد السوريين في الخارج وتواجدهم وعائلاتهم بالداخل وكذلك الفلبين والتي تعتمد على التحويلات كمصدر رئيسي للنقد الاجنبي وسد عجز ميزان المدفوعات لديها في ظل كونها أحد الدول العشر الأولى المستقبلة للتحويلات خلال العشر سنوات الاخيره.

---

(1):C. O'Neill, Alexander, Emigrant Remittances: Policies to Increase Inflows and Maximize Benefits, Indiana journal of global legal studies, USA, 2001, P., 356.

(٢): المصدر نفسه، صفحة: ٣٥٦

(3):Kirton, Claremont & Georgia McLeod, Remittances to Caricom Countries, Policy issue and options, ***University of West Indies;***Jamaica, 2006, P., 9.

حددت الفلبين نسبة ٧٠% من التحويلات الخاصة بعمال الانشاءات على مستوى العالم بشكل ملزم ليتم تحويلها إلى الفلبين والتعاقد على ذلك مع هذه العمالة.[١] وحققت التجربتين نتائج مقبولة نسبيا لفترات محددة في الحالتين.

بصفة عامة لم تثبت الآليتين سواء المزايا التفضيلية المدارة أو السياسات الإلزامية نجاعة مستدامة في جذب التحويلات كما يمكن تأكيد ذلك أيضا بعرض تجربتين متضادتين في هذا السياق لجارتين متجاورتين وهما إثيوبيا وأريتريا، فأثيوبيا تقوم بتقديم مزايا تفضيلية مباشرة لمغتربيها على سياراتهم وممتلكاتهم والأصول الإستثمارية لهم في حين تلجأ إريتريا والتي يعيش ٢٥% من سكانها بالخارج إلى فرض ضرائب مباشرة على مغتربيها بقيمة ٢% من إجمالي إرباحهم، إلا أن كلاً من التجربتين لم يأتوا بأثر إيجابي على نطاق واسع ومستدام في كمية التحويلات المرسلة إليهم لأن كلا من الطريقيتن إفتقدت للتكامل في استهداف عملية التحويل ككل وفي تحسين مناخ الاستثمار والبنية الاستثمارية المستهدفة كما افتقدت تحقيق المنفعة لكل من الطرفين "الدولة والمغترب".

أعتمدت التجربة الأولى على ربحية المغترب فقط دون النظر إلى تكامل أدوار الأطراف الأساسية في عملية التحويل والتجربة الثانية "الإريترية" أقتصرت أهدافها على تحقيق ربح مباشر للدولة وزيادة حصيلتها من التحويلات فلم تنجح التجربة ككل ولم تؤتي المستهدف منها.[٢]

النموذج الثالث في الآليات المتبعة دوليا والذي أظهر نتائج افضل من النموذجين السابقين هو النموذج القائم على تحقيق منافع مشتركة للطرفين؛ الدولة والمغترب؛ حيث أن أبرز التجارب التي يجب الإشارة إليها في جذب التحويلات إعتمادا على هذه الآلية كانت التجربة الكورية حيث أستطاعت الحكومة الكورية جذب ٨٠% من إجمالي التحويلات المرسلة الى كوريا عن طريق المصارف الكورية بشكل شبه إلزامي للعاملين في الخارج ضمن مشروع قومي اطلق عليه "Korean project package" أطلق منذ أواخر الثمانينات ولا يزال معمول به حتى الآن وهو يقوم على سعي الحكومة الدائم لعمل تعاقدات خارجية لشركات كورية للعمل خارج كوريا مع إلزام هذه العمالة التي تقضي مدة تزيد عن عام بالخارج على تحويل ٨٠% من دخلهم عبر القنوات البنكية الكورية، وهي سياسة مشتركة ما بين الإلزام والسياسات التفضيلية الممنوحة.

---

(1):El Sakka MIT; IGRATION REMITTANCES: POLICY OPTIONS FOR HOST AND COUNTRIES OF ORIGIN, university of Kuwait, 1999, P;. 17

(2):Ionescu, Dina, "Engaging Diasporas as Development Partners for Home and Destination Countries": Challenges for Policymakers, IOM, Geneva 2006, P. 47.

يستند تنفيذ هذه الآلية القيام بجهود حكومية قوية لزيادة فرص العمل بالخارج وعلى توسع أنشطة الشركات الكورية عالمياً مما يدفع هذه الشركات للإلتزام بالبرنامج الحكومي بمعنى ان السياسات الالزامية لابد وان تتزامن مع إطار من علاقة "مكسب- مكسب" للطرفين "win-win Situation" الطرف الأول الحكومة والثاني المغترب الذي يقوم بالتحويل.(١)

مع الإشارة إلى قوة موقف الحكومة الكورية من جهة أخرى إستنادا إلى قوة شركاتها في الخارج والتي تستند بدورها إلى تقدم علمي ومستوى تقني متميز وعلى أرضية قوية من التعليم المتميز القائم على الإبتكار والإبداع وثقافة عامة أنتجت عامل كوري متميز قادر على التطور والمنافسة، بما يؤكد شمولية عملية إدارة التحويلات وعلى كونها لا تقتصر فقط على الجانب الإقتصادي أو التشريعي والتنظيمي بل تتخطاه لجوانب إجتماعية وسياسية أكثر تشابكاً وإرتباطاً.

٤-٣: تطبيق السياسات العالمية في مجال جذب التحويلات وتعظيم الإستفادة منها على التجربة المصرية "على المحور الإقتصادي":

٤-٣-١: أهم السياسات والخطط والإجراءات السابقة المتخذة من قبل الدولة المصرية لزيادة التحويلات وتعظيم الإستفادة منها:

- قامت الدولة منذ بدء تيار الهجرة المصرية للخليج منتصف العقد السابع من القرن الماضي بعدد من الإجراءات المتوازية والمتوالية بهدف جذب التحويلات وتعظيم أثرها الإقتصادي إلا أنه من الملاحظ ان هذه السياسات لم تات بالمأمول منها ولم تحقق الأثر الاقتصادي المنشود خلال كافة هذه المراحل والخطوات المتخذة من قبل الدولة.
- بصفه عامة تتميز عملية إدارة التحويلات كما تم العرض بأنها عملية مركبة وليست ذات بعد واحد خاصة في الدول ذات التعداد السكاني الكبير والتي يتميز المغتربين لديها بعدم التجانس سواء في المستوى الإقتصادي أو الإجتماعي أو العلمي أو حتى العمري كما في الحالة المصرية حيث تكمن تحديداً صعوبة عملية إدارة التحويلات المستقبلة من الخارج في أنها لا تقتصر فقط على تحسين الجانب الإقتصادي لإستيعاب هذه التحويلات وتوجيهها بشكل إقتصادي فعال.

---

(1)**Kirton, Claremont & Georgia McLeod *Remittances to CARICOM countries: Policy issues and options,* University of West Indies, Jamaica, 2006, P., 11.**

حيث يعتمد نجاح عملية إدارة التحويلات فضلا عن السياسات والإجراءات والخطوات على المحور الاقتصادي ،والذي يشمل إجراءات فعلية على ارض الواقع وتعديل سياسات وأطر تشريعية معوقه لتحقيق استفادة من التحويلات الواردة، ، يلزمه أيضا إجراءات موازية على المحور الاجتماعي والثقافي للأطراف الأساسية في عملية التحويل فضلا عن إجراءات وتحسينات على الوضع السياسي للمغترب المصري بالخارج وإعطاء حيز أكبر للممارسة السياسية ودور اكثر فعالية للقنصليات والسفارات وتقنين وضع الروباط والأندية وتجمعات المصريين بالخارج وتعظيم الاستفادة منها.

- من هذا المنطلق فإن نجاح عملية إدارة التحويلات تتوقف على حجم التنسيق والتكامل بين كافة وزارات وأجهزة الدولة من جهة وقدرة الدولة على التكامل مع أدوار القطاع الخاص ومؤسساته من ناحية أخرى فضلا عن دور مؤسسات المجتمع المدني الداعم لكافة الأطراف وربما يفسر ذلك ضعف نتائج البرامج والإجراءات التي قامت بها الحكومات المتعاقبة لتعظيم الاستفادة من التحويلات.
- قامت الدولة المصرية بعدد من الإجراءات والخطوات لتشجيع الهجرة وجذب التحويلات وتشجيع دخولها بشكل رسمي بدءا من عام ١٩٧١ حينما أزيلت كافة العقبات امام الهجرة الدائمة والمؤقتة بموجب قانون الهجرة ثم أعقب ذلك بعشر سنوات، عام ١٩٨١، إنشاء وزارة الهجرة لرعاية شئون المصريين بالخارج إنطلاقا من إيمان الدولة بالدور الذي يلعبه المهاجرين والأهمية الإقتصادية لتحويلاتهم.

- إلا أنه في الحقيقة لم يصاحب تلك الخطوات السياسية إجراءات فعالة على المستوى الإقتصادي تسمح بتدفق المزيد من التحويلات الرسمية للإقتصاد المحلي حيث تسرب جزء كبير من مدخرات المصريين العاملين فى الخارج نحو السوق السوداء وشكرات توظيف الأموال ، وغيرها من قنوات التحويل غير الرسمية فبالرغم من منح المصريين العاملين بالخارج ميزة التحويل على أساس معدلات الصرف التشجيعية، إلا أن الفجوة بين معدلات الصرف التشجيعية ومعدلات الصرف فى السوق السوداء ، كانت كبيرة بالدرجة التى لا تشجع المهاجرين على استخدام القنوات الرسمية للتحويل.

كما أن معدلات الصرف فى السوق الموازية لم تكن متماشية مع معدلات الصرف فى السوق السوداء، ولم تكن عملية تعديل معدل الصرف الرسمى سريعة بالدرجة التى تساعد على تنمية مصادر مصر من النقد الأجنبى ، بصفة خاصة التحويلات والإنفاق السياحى بالإضافة إلى ثبات سعر الفائدة حتى عام ١٩٩١ في ظل مناخ تضخمي أدي إلى تفاقم ظاهرة الدولرة والإتجاه إلى شركات توظيف الأموال التي أضاعت على مصر فرصة كبيرة للإستفادة من التحويلات على مستوى الاقتصاد الكلي [١] ليفقد الاقتصاد المصري فرصة حقيقية للإستفادة من التحويلات الواردة بشكل حقيقي وفعال يسمح بتاثير إقتصادي إيجابي خلال هذه الفترة الملئية بالتقلبات الإقتصادية على المستوى المحلي.

- عقب تلك المرحلة ضاعت على مصر فرصة كبيرة في أعقاب حرب الخليج الأولي والتي زادت فيها العمالة المصرية بالخليج بشكل كبير ربما يكون غير مسبوق ، مدعومة بتحركات سياسية مصرية موسعة أعقبت العمل العسكري وقتها ولكن لم يصاحب ذلك أيضا تحرك على المستوى الإقتصادي يسمح بإستيعاب الزيادة في التحويلات أو إعطاء مزايا تفضيلية للمغتربين المؤقتين في هذا التوقيت ليستمر ضياع إمكانية تعظيم الإستفادة من هذه التحويلات وزيادتها من قبل المصريين العاملين بالخارج وقتها.
- نفس الأمر تكرر بصورة عكسية خلال فترة ما بعد ثورة يناير فمع وجود دافع وطني قوي لدى الكثير من المصريين مصحوبا بازدياد الحس الوطني وتأجج مشاعر المواطنة والفخر لدى كثير من المهاجرين بكونهم أصحاب الثورة إلا أن هذه الخطوات لم تقابل على أرض الواقع بخطوات مماثلة على الصعيدين السياسي والاقتصادي بشكل سريع وفعال ففي الوقت الذي ظهرت فيه أهمية تجمعات المصريين في الخارج وظهر عدد من المبادرات الخاصة بتعظيم التحويلات وجمعها بشكل جماعي وتحويلها إلى مصر لم تقابل الدولة هذا الزخم بتسهيلات محددة أو إجراءات تفضيلية للتحويل كما لم تحاول الدولة في المقابل تجميع هذه الروابط والكيانات والاندية والمنتديات ومجالس إدارة الجاليات المختلفة في كيان واحد وإطار قانوني واحد يسمح للدولة بالتعامل معه بشكل مباشر.

---

(1):**Cairo Demographic Center (CDC) " Population and Develeopment Issues in the Middle East, Africa, and Asia " CDC 23rd Annual Seminar. 12-14 December, 1993, P., 234-235.**

- ربما يفسر ذلك ضعف نتائج إستحداث الدولة لحزمة القرارات الإقتصادية التي أقرتها لتشجيع التحويل آنذاك بدءا من عام ٢٠١٢ عند صدور قرار البنك المركزي عام ٢٠١٢ علي سبيل المثال والذى يعطى الحرية للمصريين العاملين بالخارج فى سحب مدخراتهم بالدولار، وتحويلها للخارج بالحجم نفسه الذى سبق وحولوه للداخل من قبل، ليتم إستثناؤهم من الحد الاقصى المسموح بتحويله للخارج لغير أغراض التجارة والذى تم فرضه بعد الثورة، وهو ١٠٠ ألف دولار سنوياً. كما ظهر ضعف النتائج أيضا في الخطوة التالية التي قامت بها الدولة والتي تمثلت في إعلان وزارة الاسكان في العام ذاته عن مبادرة "بيت الوطن" حيث تم طرح أراضي للمصريين بالخارج بعدة مدن جديدة لشرائها بالدولار وليس الجنيه المصري. وبحسب التقديرات الرسمية فإن مبيعات المرحلتين الأولى والثانية من هذه المبادرة (خلال الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٥) بلغت نحو ٣.٨ مليارات دولار.[١].
- إستمرت محاولات الحكومة المصرية لتعزيز التحويلات، ففي أوائل مارس من العام ٢٠١٣ طرح البنك المركزي أيضا شهادة إسمية دولارية للمصريين بالخارج بآجال تتراوح بين سنة واحدة أو ثلاث أو خمس سنوات وبعائد إستثماري ٣.٥% و٤.٥% و٥.٥% على التوالي[٢]، أعقب ذلك عام ٢٠١٤ تخصيص وزارة للمصريين بالخارج ورعاية شئونهم ولكن لم تحقق هذه القرارات المأمول منها ولم تؤثر التأثير الكبير في حجم التحويلات ولا خلق قنوات فعلية تمر بها هذه التحويلات لتعظيم الإستفادة منها إقتصاديا على مستوى الدولة لان كافة هذه الإجراءات إستهدفت محور واحد من المحاور الأربع الخاصة بعملية الهجرة والتي تشمل كما تم العرض فضلاً عن المحور الاقتصادي ، المحور السياسي والاجتماعي والإعلامي او التوعوي ، كما افتقدت هذه الإجراءات للتنسيق والتكامل التام بين كافة أجهزة الدولة المعنية بتنفيذها لذلك لم تؤتي ثمارها على الوجه الأكمل ولم ينعكس ذلك على حدوث إرتفاع ملموس في قيم التحويلات الواردة.

(١): جريدة الحرية اليوم عدد ٨ مايو ٢٠١٦، مقال بعنوان استثمارات المصريين بالخارج.
(٢): جريدة البورصة مباشر، مقال حول إستجابة تحويلات المصريين لمحفزات البنك المركزي، عدد ١٢ فبراير ٢٠١٣.

٤-٣-٢: أسس تطبيق السياسات الخاصة بتعزيز التحويلات وتعظيم الإستفادة منها على الحالة المصرية :

تتضمن الأطر العامة لسياسات تعزيز التحويلات وتعظيم الإستفادة منها عدد من الأهداف العامة التي تمت الإشارة إليها والمتمثله في:

- خفض تكاليف التحويل
- شحذ أو تعبئة المدخرات وتوجيهها إلى القنوات الرسمية
- قدرة الدولة على خلق قنوات فعالة لإستيعاب التحويلات وضخها في أغراض إنتاجية وإستقطاع في المقابل جزء من تكاليف الإعالة الأسرية.
- تحفيز التحويل بالعملات الأجنبية

وبالنظر إلى هذه المحاور الأربع في إطار الحالة المصرية نجد أن التطبيق الفعلي لها يتضمن ، في ضوء التجارب الدولية المذكوره، ثلاثة أبعاد أساسية:

البعد الأول: قدرة الدولة على السيطرة على مؤشرات الاقتصاد الكلي وتحسين الوضع الإقتصادي القائم بما يضمن ثقة المغترب وتشجيعه للقيام بعملية التحويل عبر القنوات الرسمية بالنقد الأجنبي نتيجة الثقة في الإقتصاد المحلي ويتضمن ذلك بدوره عدد من الإجراءات والخطوات على مستوى السياسات النقدية والمالية للدولة والتي تشمل:

- السيطره على معدلات التضخم المتزايدة والتي زادت بشكل أكبر عقب قرارات رفع الدعم التدريجي على العديد من السلع من أبرزها المحروقات والتي تخطت ١٣.٥% قبل قرارات التعويم ورفع الدعم والذي من المتوقع ان يصل إلى نحو ١٥% خلال النصف الأول من العام الميلادي الحالي ٢٠١٧. [١]
- السيطره على سعر الصرف، حيث يجب التنويه في هذا السياق إلى الدور الإيجابي الذي لعبه قرار التعويم في القضاء على السوق السوداء للعملات الأجنبية وبالتالي زيادة التحويلات الرسمية مقابل غير الرسمية ودخول هذه التحويلات عن طريق البنوك وشركات الصرافة الرسمية وليس أسواق الصرف الموازية أوالسوق السوداء، إلا أن هذه الزيادة مرهونة أيضا بقدرة النظام البنكي على توفير الدولار بالسعر الطبيعي بالسوق سواء للبيع أو الشراء وتقليل القيود المفروضه على عمليات التبادل بحيث يتحول الدولار

(1):Trading Economics official Website: http://www.tradingeconomics.com.

إلى سلعة خاضعة لمتطلبات العرض والطلب الطبيعية وبالتالي ينتهي دور الأسواق السوداء وتدخل التحويلات من خلال القنوات البنكية.

- بصفه عامة تؤكد المؤشرات الأولية عقب قرار التعويم وخصوصاً التحويلات الواردة لمصر خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠١٦ زيادة التحويلات بنسبة ٢٢ % تقريبا عن التحويلات التي إستقبلتها مصر خلال نفس الفترة من العام ٢٠١٥ حيث استقبلت مصر ١.٧ مليار دولار خلال شهر نوفمبر (شهر التعويم) مقابل ١.٣ مليار دولار خلال نوفمبر ٢٠١٥ بينما إستقبلت مصر ١.٦ مليار دولار خـــلال ديسمبر ٢٠١٦ مقابل ١.٤ مليار دولار خلال نفس الشهر من عـــام ٢٠١٥، مع ميل أغلب المؤشرات الخاصة بالتحويلات خلال النصف الاول من العام المالي ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى حدوث زيادة محتملة للتحويلات المستقبلـــه بقيم تتـراوح من ١٥-٢٠% عن قيمها خلال العام المالي السابق.(١)
- تطبيق السياسات المالية الداعمة لاستقرار المؤشرات الكلية كسعر الفائدة للسيطره على معدلات التضخم.
- تطبيق السياسات المالية التي من شانها تقليل النفقات وترشيد النفقات الحكومية تحديداً وتقليل عجز الموازنة والسيطرة على معدلات الدين الداخلي بما يضمن تحقيق مؤشرات إقتصادية إيجابية جراء تقليل العجز.

البعد الثاني: قدرة النظام المصرفي على جذب الجزء الأكبر من التحويلات وتعبئتها أولاً ثم قنونتها من خلال القنوات المصرفية المحلية في أغراض إنتاجية وإستثمارية إقتطاعا من الأجزاء المخصصة لأغراض الإعالة الأسرية.

حيث يمثل تطوير الجهاز المصرفي وخدماته أحد الأدوات الهامه لتحفيز العاملين في الخارج في إدارة مدخراتهم من خلال فتح حسابات وودائع بالعملات الأجنبية والوطنية في مصر وكذلك دول المهجر، بما يسمح لهم بتوجيهها بسهولة نحو دعم وإستهلاك أسرهم والإستفادة من الفرص الإستثمارية سواء في مصر أو في دول الإقامة . بالإضافة إلى ذلك، يُمَكن العاملين في الخارج من الإستفادة من موارد القطاع المالي والمصرفي من خلال تسهيل عمليات الإقتراض بما يؤدي إلى توسيع فرص الإستثمار وتعظيم الآثار الإيجابية لتحويلات العاملين في تنمية وتطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول المستقبلة للتحويلات.(٢)

(١): البنك المركزي المصري، النشرة الشهرية للبنك المركزي المصري، يناير ٢٠١٧القاهرة، مقدمة النشرة.
(٢):صندوق النقد العربي ، (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥)، بيروت ٢٠٠٧، صفحة ١٩٠.

من هذا المنطلق يتوقف نجاح اي سياسة لتحفيز التحويل وتعظيم الاستفادة منها داخليا في مصر على مدى نجاح أداء القطاع المصرفي في توفير خدمات بنكية جاذبة للمغتربين وفي قدرتها على التوسع الجغرافي داخلياً لإستيعاب أكبر قدر من المستقبلين وتقديم الخدمات لهم وخارجياً في الوصول إلى أماكن المغتربين وإفتتاح فروع خارجية أو شراكات قوية وإستراتيجية مع البنوك الوطنية في البلد مصدر التحويلات بما يؤدي إلى تقليل تكلفة التحويل وأخيرا قدرتها على تحفيز إنشاء حسابات بالعملات الاجنبية وإستحداث سياسات نقدية تعمل على توفير مزايا تفضيلية للإيداعات بالعملات الاجنبية، لذلك كان لابد من إلقاء الضوء على الموقف الحالي للقطاع المصرفي (الحكومي تحديدا) لبيان أوجه القوة والضعف والخروج بتوصيات فعلية تسمح بتطوير آدائه بما يحقق الاهداف المرجوة في الوقت الحالي.

٤-٣-٣: عرض الوضع الحالي للبنوك المصرية الوطنية:

يجب أولا لتقييم اداء المؤسسات البنكية الوطنية بإعتبارها وسيلة التحويل الأولى والأساسية المستهدفة لزيادة التحويلات وتقليل تكلفة القيام بها وضخها عبر القنوات الرسمية، عرض وضع البنوك المصرية الوطنية ومدى قدرتها على تقديم هذه الخدمات بما يضمن زيادة التحويلات الرسمية وقنونتها في أغراض إستثمارية وإنتاجية كما ذكرنا سابقا من خلال عرض آداء كل بنك من البنوك الحكومية ودورها في عملية التحويل على النحو التالي :

البنك الاهلي المصري[١]:

يعد هو الأقدم بين البنوك التجارية المصرية حيث أُنشيء عام ١٨٩٨ ويتميز بإتساع أنشطتة ومعاملاته في السوق المصرفية المصرية حيث يمتلك البنك تقريبا ٢٥% من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي المصري، كما يمتلك عدد فروع بلغ ٣٢٧ في كافة المحافظات المصرية حيث يأتي في المركز الثاني من حيث الإنتشار بين البنوك الوطنية بعد بنك مصر وهي ميزة كبيرة يمكن إستغلالها في الإستفادة من التحويلات الواردة.

يمتلك البنك ثلاث فروع خارجية بكل من الصين والولايات المتحدة الامريكية بالإضافة إلى فرع السودان (الخرطوم) ولا يملك البنك أي فروع خارجية في دول الخليج حيث يعتمد علي شراكات مع المؤسسات المالية الأساسية

(١): الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك الأهلي المصري.

في هذه الدول مثل بنك الراجحي وسامبا والبلاد بالمملكة العربية السعودية ، والبنك الاهلي الكويتي والبنك التجاري بدولة الكويت، بالإضافة إلى مكتب تمثيل بدبي.

بنك مصر[١]:

أنشيء عام ١٩٢٠ بهدف تمويل المشروعات الوطنية وهو الدور المنوط به البنك منذ إنشائه حتى الآن حيث حاز البنك على جائزه أفضل بنك في إداره صناديق أسواق النقد والإستثمارات قصيره الأجل في الشرق الأوسط لعام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ كما يحتل البنك المركز الرابع عشر على مستوى الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مجال تسويق قروض تمويل المشروعات لعام ٢٠١٤ من قبل مؤسسة Bloomberg. من جهة أخرى، يعد هو البنك الأكبر إنتشارا ضمن البنوك الوطنية المصرية بعدد فروع بلغ ٥٠٠ فرع في جميع أنحاء الجمهورية بإنتشار جغرافي كبير في المحافظات المصرية المختلفة فضلاً عن إمتلاك البنك لفروع خارجية بدولة الإمارات العربية (دبي- ابوظبي- الشارقة- راس الخيمة- العين) بالإضافة إلى فرع بباريس بفرنسا، وليس لدى البنك فروع بالمملكة العربية السعودية أو الكويت أو أي من الدول الأخرى التي يتركز بها المصريين.

بنك القاهرة[٢]:

وهو ثالث البنوك الوطنية المصرية ويحتل البنك المركز الأول في إفريقيا والشرق الأوسط من حيث العائد على رأس المال للعام الرابع على التوالي (٢٠١٦). أنشيء البنك عام ١٩٥٢ وبدأ نشاطه بثلاث فروع ويمتلك حاليا ٢٣١ فرع في أنحاء الجمهورية وليس لدى البنك أي فروع خارجية حاليا ويتعامل مع شبكة من المراسلين في الدول العربية وأوربا تتضمن البنوك الوطنية في هذه الدول.

يقدم البنك ميزة فتح حساب للمصريين بالخارج حيث يتم إستقبال الحوالات عليه بطريقة مباشرة برسوم التحويل الخاصة بالبنك المرسل.

إستنادا إلى العرض السابق فإنه من الممكن ملاحظة أن عملية التحويل من الخارج عبر البنوك الوطنية ليست بالوسيلة الأمثل للتحويل من وجهة نظر المغترب نظراً للإنتشار الجغرافي المحدود داخلياً وخارجياً ،حيث يعد ذلك من معوقات عملية التحويل الأساسية نظراً لأن المغترب يقوم بدفع عمولة للبنك الوسيط فضلا عن مصروفات التحويل بالبنك الرئيسي في مصر بمعنى ان المغترب المصري الذي يعيش بمدينة الرياض على سبيل المثال والذي سيلجأ لبنك

(١): الموقع الإلكتروني الرسمي لبنك مصر.
(٢): الموقع الإلكتروني الرسمي لبنك القاهرة.

الراجحي لتحويل أمواله إلى حسابه أو حساب زوجته بالبنك الاهلي المصري بالقاهرة سيقوم بدفع ٢٠ ريال سعودي رسوم تحويل على تحويلاته من بنك الراجحي بالمملكة العربية السعودية فضلا عن قيامه بدفع عمولة ٢ في الالف من العملات الأجنبية المحولة للمستفيد المباشر أو ١ في الألف بالإضافة إلى ٥ دولار عمولة تحويل لمستفيد آخر بالبنك المصري[١] مما يمثل تكلفة إضافية لدى العديد من المغتربين مما قد يدفع بالبعض إلى إستخدام وسائل التحويل غير الرسمية عن طريق الوسطاء أو تسليم الأموال المباشرة ليد مستلمها في مصر.

هناك طريقة تحويل أخرى تتم عبر شركات تحويل الأموال western Union, Moneygram وغيرها من شركات تحويل الأموال وهي أكثر إنتشارا نسيبا في الدول الأوربية والأمريكتين وإن كانت الأبحاث الخاصة بالتحويل تشير إلى ان نسبة الاموال المحولة عن طريق شركات تحويل الاموال نسبة إلى إجمالي التحويلات التي تستقبلها مصر لا يزيد عن ١٢% وهي نسبة توضح انها ليست الطريقة المفضلة للتحويل لدى المصريين في الخارج ويرجع السبب الرئيسي وراء ذلك لإرتفاع أسعار التحويل نسبيا مقارنة بالبنوك وإن كانت الطريقتين تتميزان بإرتفاع التكاليف الخاصة بالتحويل في نظر عدد كبير من المغتربين بالأساس، فبالنظر إلى تكاليف التحويل عن طريق هذه الشركات فسنجد أن رسوم التحويل لشركة Western Union على سبيل المثال بدول الخليج تقترب من ٥% حيث تبلغ تكلفة التحويل تقريبا ٥٠ دولار لكل ١٠٠٠ دولار[٢] وهو في نظر الكثير من المصريين في الخارج قيمة مرتفعة مقارنة بالوسائل والاساليب غير الرسمية (from door to door remittances) .

٤-٣-٤: أهم التوصيات المقترحه لتحسين قدرة النظام البنكي على إستقبال المزيد من التحويلات وضخها في قنوات الاقتصاد الرسمية:

في ضوء ما سبق ونظرا للأهمية الكبيرة والدور الذي تلعبه البنوك الوطنية في منظومة إدارة التحويلات بإعتبارها المسئول الرئيسي عن كمية التحويلات المستقبلة وكذلك ضخها في قنوات الإقتصاد الرسمي فهناك عدد من التوصيات العامه التي من الممكن أن تساهم في تعزيز التحويلات من الخارج والتي تتضمن توسع البنوك المصرية في الدول مصدر التحويلات كوسيلة مباشرة لخفض نفقات التحويل وجذب المزيد من التحويلات للقنوات الرسمية مع ضرورة

(١): الموقع الرسمي لبنك الراجحي ، والموقع الرسمي للبنك الاهلي المصري.
(2): www.westernunion.com , Official Website.

توسيع النطاق الجغرافي لهذه البنوك في مصر من جهة أخرى لان نفقة الإنتقال الداخلي من القرية إلى المركز لدى مستلم التحويل تدخل ضمن تكلفة التحويل أيضا وتعتبر عامل مؤثر في لجوء البعض للتحويل الفردي المباشر عن طريق "بقال القرية" او أحد الأشخاص الموثوق فيهم وتسديدها فيما بعد بشكل مباشر"باليد".

من جهة أخرى، من الواضح وجود قصور شديد في نطاق الخدمات المصرفية الموجهة مباشرة للمغتربين وعدم تنوع المنتجات البنكية الموجهة إليهم ، لذلك يفتقد الجهاز المصرفي بهذا الشكل لتقديم حلول مباشرة لثلاث محاور أساسية من محاور قضية التحويل وهما خفض تكلفة التحويل اولا ثم شحذ وتعبئة المدخرات وتوجيهها لمصر بالعملات الاجنبية، من هذا المنطلق فإنه من الممكن إجمالا إيجاز التوصيات الأساسية لتفعيل دور النظام المصرفي في جذب التحويلات وخفض قيمة عملية التحويل ككل من خلال النقاط التالية:

- إستهداف المغتربين كشريحة أساسية من قبل البنوك المختلفة عن طريق توفير حزم من المنتجات البنكية والخدمات الموجهة اليهم وحزم تمويل لمشروعات محددة لأسر المغتربين في مصر بتسهلات إئتمانية محفزة لزيادة التحويلات عن طريق القنوات الرسمية ودخولها في النظام الاقتصادي الرسمي للدولة بما يمكن من تعظيم الاستفادة منها في أغراض إنتاجية.
- حيث تجدر الإشارة في هذا السياق إلى تجربة بنك الاكوادور الوطني *Banco Solidario* والذي عقد شراكات إستراتيجية مع نظيره الأسباني لخدمة المغتربين الإكوادوريين بإنشاء حساب خاص لهولاء المغتربين تحت مسمي *My family, my country, my return* والذي يتيح للمغتربين التحكم في حساباتهم المحلية من دول المهجر وتحديد أوجه الصرف الاساسية لها (بناء منزل- تعليم- صحة)[١] ، في حين نجحت المغرب في حذب ٦٠% من تحويلاتها عن طريق نظام بنكي حكومي لبنك *Groupe Banques Populaires* يمكن المغترب المغربي من فتح حساب مشترك مع ذوية مستقبل التحويلات بالمغرب بدون رسوم تحويل مع تحكم كامل في الايداعات والتعاملات البنكية من قبل الطرفين.[٢]

(1):Ionescu ,Dina, "International Organization for Migration, Engaging Diasporas as Development Partners for Home and Destination Countries", Challenges for Policy Makers, IOM, Geneva 2006, P., 47.

(٢): المصدر نفسة ، صفحة ٤٨.

- توسع البنوك خارجيا بإفتتاح فروع لها في الدول المصدرة للتحويلات والتي تتصمن في المقام الاول كل من المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات المتحدة بإعتبار الثلاث دول من دول الهجرة المؤقتة ومسئولين عن دخول ما يزيد عن ٦٠ % من إجمالي تحويلات المصريين بالخارج إستنادا إلى تقديرات البنك الدولي.
- كما يتعين على البنوك الوطنية المصرية أيضا قيامها بعقد شراكات أو تحالفات إستراتيجية مع البنوك الموجودة في هذه الدول تسهل من عملية التحويل وتخفض من نفقات إجرائها، من الناحية الأخرى أهمية توسع البنوك داخلياً لتصبح خدماتها في كل قرية مستقبلة للتحويلات وتضمن توسيع قاعدة المستفيدين منها من مستقبلي التحويلات بما يضمن الإستفادة من تحويلات ذويهم في الخارج.
- تسهيل عمليات فتح حسابات جديدة وتبسيط إجراءات التعامل مع البنوك وخاصة لمن لم يبلغوا السن القانونية أو من هم في مستويات دنيا من التعليم أو الأميين الذين يجدون صعوبة بالغة في التعاملات البنكية فيعزفون عنها ويلجأوا للتحويلات المباشرة عن طريق الوسطاء، وقد نجحت المكسيك في هذا المجال في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات البنكية من المغتربين خاصة في الولايات المتحدة الامريكية بعقد شراكة بين ١٥ مؤسسة مالية وشركة تحويل في المكسيك مع نظيرتها بالولايات المتحدة الأمريكية بحيث تتيح هذه الشراكة للمغتربين المكسيكيين فتح حسابات مباشرة بالولايات المتحدة الأمريكية بموجب كارت شخصي يسمى كارت تأكيد الهوية المكسيكية يتم توثيقه سنوياً من السفارة المكسيكية لكل أفراد البعثة المكسيكية الذين تخطوا سن ١٦ أياً كان مستوى تعليمهم أو مجال عملهم مما سهل عملية التحويل وعظم من التحويلات من الولايات المتحدة للمكسيك بإعتبار الولايات المتحدة المصدر الأول للتحويلات الواردة للمكسيك.[١]

(1): Hernandez, Raul , world bank working paper 47 , The US Mexico Remittance corridor, World Bank; Washington 2005, P., 11.

٤-٣-٥: أهم البرامج المقترحة لجذب التحويلات وتعظيم الإستفاده منها:

تمثل هذه النقطة العامل الثالث المؤثر في نجاح السياسات العامة الأساسية لجذب التحويلات بعد قدرة الدولة على السيطرة على مؤشرات الإقتصاد الكلي وتحسين الوضع الإقتصادي، وبعد تعزيز قدرة النظام البنكي على إستقبال كمية اكبر من التحويلات وقدرته على تعظيم الاستفادة من هذه التحويلات إنتاجيا، يأتي دور مؤسسات الدولة وتحديدا المؤسسات ذات الصلة بالمصريين في الخارج في إستحداث برامج وآليات اقتصادية تستهدف زيادة التحويلات المستقبلة وتصريفها في قنوات رسمية إنتاجية تعظم من القيمة الاقتصادية لها.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى وجود عدد لا نهائي من الحلول والبرامج الإقتصادية المختلفة أمام أي دولة لتحقيق الهدف، ويتوقف تحديد البرنامج المناسب والآلية الأكثر فاعلية على حالة الدولة الاقتصادية ومدى تطور بيئتها التحتية والمعلوماتية وأولوياتها في التنفيذ. يوجد على مستوى التجارب الدولية عدد من البرامج التي يمكن تطبيقها في الحالة المصرية وتتوافر لها عوامل النجاح نظراً لتشابة الظروف التي تم التطبيق فيها في مصر والدول الأخرى والتي تتضمن برنامجين أساسيين: تعزيز مشاركة وتحفيز المغتربين في إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والبرنامج الآخر هو إصدار سندات تستهدف المغتربين، وهو ما سيتم عرضه تفصيلا خلال الجزء التالي:

٤-٣-٥-١: تعزيز المشاركة في المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتطبيق أفكار ريادة الاعمال:

طبقت العديد من الدول المستقبلة للتحويلات هذه الآلية بنجاح إستنادا إلى مرتكزين أساسيين:

- إنتشار مؤسسات التمويل الصغيرة ومتناهية الصغر على نطاق جغرافي واسع مع التركيز على المناطق الأكثر إستقبالا للتحويلات من الخارج (سياسات توطين التحويلات او Remittances' localization)
- توفير حزم من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتعزيز مناخ ريادة الأعمال (مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر قائمة على الإبتكار والتطوير تستهدف حل مشكلات او تعظيم مزايا موجودة بالفعل في البيئة

المحيطة) على نطاق واسع بشكل يعمل على تحسين مستوى المعيشة وتوليد فرص عمل وأنشطة اقتصادية جديدة تزيد من الإمكانات الإقتصادية لهذه المنطقة وتكون أحد مسببات التنمية بها.

ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى تجربتين دوليتين مؤثرتين، التجربة الاولى قامت بها كل من الهند وباكستان منتصف الثمانينات من القرن الماضي حيث إستغلت كلا من الدولتين وجود تيار من المهاجرين العائدين من الخليج لجأت الدولتين إلى توطينة في أقاليمهم الأصلية عن طريق توفير مشروعات ريادية في مجال الزراعة شملت أفكار لتطوير الميكنة ونظم الري وزيادة الإنتاجية للمحاصيل القائمة وغيرها من المشروعات المكملة مع وضع مزايا تفضيلية للمغتربين فيما يخص أسعار إستيراد اللآلآت والمعدات الزراعية مع توفير برامج تدريب وتأهيل متطورة بالتعاون مع الجامعات الإقليمية الموجوده ومراكز التدريب المتطورة.(١)

في الحقيقة أن التجربة قد حققت بعض النجاح في توطين المغتربين في وطنهم الأم أو تحفيز ذويهم على العمل في هذه المشروعات إلا انها لم تحقق النجاح المأمول على المدى الطويل حيث عاود جزء كبير من المغتربين السفر إلى الخليج مرة اخرى وذلك نظراً لضعف ربحية قطاع الزراعة في كلا من البلدين نسبيا بشكل لم يسمح بإنتشار التجربة على نطاق كبير.

وهذه التجربة من الممكن تطبيقها على نطاق المحافظات الزراعية المستقبله للتحويلات بشكل كبير وخاصة في إقليم الدلتا والمحافظات الزراعية حوله ووضع مزايا تفضيلية لأسر المغترين المعالة في شراء أو تطوير المنتجات واللآلآت الزراعية بما يمكن أن يسهم في النهوض بقطاع الزراعة مع تدخل الدولة عن طريق مؤسساتها في تحديد القطاعات الزراعية أو الصناعات المكملة المستهدفة في كل إقليم أو محافظة، وإعطاء الميزات التفضيلية لتلك الأنشطة المرتبطة بقطاع الزراعة او الصناعات القائمة عليها كدعم تعبئة وتغليف الموالح على سيبل المثال لأسر المغتربين في محافظة القليوبية أو دعم الصناعات المرتبطة بزراعة البصل في محافظة سوهاج أو القصب في محافظة قنا أو الرمان في محافظة أسيوط وما إلي ذلك من مزايا تفضيلية قائمة على الميزة التنافسية لكل محافظة زراعية.

(1):Ballard , Roger, Remittances and Economic Development in India & Pakistan, World Bank Group, Washington 2005, P., 125.

مع أهمية وجود جهة (ويستحسن ان تكون هذه الجهة تطوير لدور أحد الجهات القائمة بالفعل بدلا من إستحداث كيان جديد وما يستتبع ذلك من عقبات وصعوبات إدارية) حيث من الممكن أن تكون الجمعية الزراعية على سبيل المثال لتقوم بدور الموجه لهذه المشروعات وتقديم خدمات الإرشاد والتوجيه Mentorship وتتابع تقدمها وتقدم لها الحلول العلمية والفنية للمشكلات التي ربما أن تواجهها في إدارة المشروع مع تطوير دور بنك الائتمان الزراعي وتحويله من جهة وصاية وعامل ضغط على المزراع إلى عامل مساعد وبنك تمويل عصري للمشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في نطاق متكامل أشبه بمفهوم ال cluster ، بحيث يتواجد في كل قرية البنك الممول والداعم لتوفير الأصول الأساسية للمشروع من خامات ومعدات والآلآت. ويتكامل مع هذه الأدوار الدور التمويلي والذي سيقوم به بنك الائتمان أو مكتب البريد أو غيره بحيث يتوافر كل عوامل النجاح المحتمله للمشروع.

تلك الآلية تحديدا تلقي الضوء على أهمية مصطلح جديد نسبياً ظهر في أدبيات التحويلات وهو مصطلح توطين التحويلات 'Remittances Localization [1] حيث يجمع هذا المصطلح عدد من المدلولات الإقتصادية والإجتماعية في نفس الوقت. يعني المصطلح بصفه عامة ميل المغترب إلى الإستثمار في الإقليم او المحافظة أو القرية التي ينتمي إليها في المقام الأول أيا كانت المميزات الإقتصادية أو مناخ الاستثمار الكائن بهذا الإقليم أو المحافظة أو القرية التي ينتمي اليها. وقد أرجع المسح الذي قامت به منظمة الهجرة الدولية عام ٢٠٠٦ هذا الميل إلى سببين رئيسين أولا إستمرار العلاقات الأسرية والإجتماعية التي تربط المغترب بحيزة الجغرافي المنتمي إليه، وثانيا: معرفتة بظروفه الإقتصادية ووقوفة على واقعة الفعلي ومشكلاته وبالتالي زيادة فرص نجاح إستثماره فيه.

ونتيجة إزدياد الإهتمام بمفهوم التحويلات بدأت الحكومات وواضعي السياسات الخاصة بجذب التحويلات وقنونتها وتعظيم الاستفادة منها في الأخذ في الاعتبار بأهمية البعد المكاني للتحويلات ومن أكثر الدول التي بدات في صياغة سياستها وبرامجها على هذا الأساس كانت كل من المكسيك بوضعها البرنامج الذي يعد من برامج جذب التحويلات الناجحة إستنادا إلى عامل التوطين " ٣+١"

(1):**Int. Political Economy series, Migrant Remittances in South Asia, Social, Economic and political implications, edited by Md Mizanur Rahman & Tan Tai Yong; Palgrave Macmilian, India 2014; P.; 205.**

"Zacatecas "three plus one [١] الذي يتضمن قيام الدولة بضخ دولار وقيام الوحدة المحلية Municipality بضخ دولار مقابل كل دولار يقوم بضخة المغترب في إقليمة أو قريته أو الحي الذي يستثمر فيه "بعيدا عن مصروفات الإعالة الأسرية". وقد حقق البرنامج الذي بدأ تطبيقة عام ١٩٨٨ ،والذي بدأ كعمل مجتمعي أولا ثم انتشر ليشمل كافة الأنشطة الإستثمارية للمغتربين بعد ذلك، نجاح كبير في مجال جذب التحويلات وتوسيع قاعدة المشروعات المتاحة للمغتربين .وإعتمادا على النجاحات الكبيرة التي حققها البرنامج في المكسيك ، عمدت عدد من دول أمريكا الآتينية إلى تكرار تجربة توطين التحويلات في المكسيك مع إختلاف آليات التنفيذ تبعا لظروف كل بلد مثل السلفادور التي بدات برنامجها في التسعينات بإستهداف عدد من الأقاليم الأساسية بها La Unión, San Vicente, Chalatenango, La Paz, تلتها الارجنتين في منتصف التسعينات ببرنامج إستقدام العلماء واعضاء هيئات التدريس للمحافظات الأقل مستوى وجودة في التعليم داخل الارجنتين red Cre@r.[٢]

تبقى التجربة الأهم والتي نجحت في تغيير طبيعة برامج التوطين من الإطار الإجتماعي إلى إطار اقتصادي واستثماري متكامل كانت تجربة الصين في توطين قدر ضخم من استثمارات المغتربين الصينيين في مقاطعاتهم وتحديدا مقطاعة جوانجدونج وتشجيع لإستثماراتهم عن طريق عدد من المميزات التفضيلية الضريبية والجمركية أعقبها خلق قاعدة صناعية تخصصية في هذه المناطق كانت نواة لجذب الشركات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات لهذه المقاطعة.[٣]

التجربة الثانية والتي تعد الاكثر نجاحا في مجال تحفيز مشاركة المغتربين في مشروعات صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر ودعم ريادة الأعمال كآلية لجذب المغتربين والتحويلات كانت تجربة البرازيل عام ٢٠٠٠ عندما قامت بتاسيس صندوق الاستثمار المشترك للشركات الناشئة والذي يعرف باسم Dekassedegui fund والذي حقق نجاح كبير خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨.[٤]

---

(1):Ionescu, Dina,: Engaging Diasporas as Development Partners for Home and Destination Countries: Challenges for Policymakers, IOM, Geneva 2006, P., 48.

(٢): المصدر نفسة ، صفحات ٤٨-٤٩-٥٠.

(3):UNCTAD, maximizing the developing impact of remittances , New York 2013, P.,100.

(4):Azad ,Abu al Kalam ; Migrant Workers' Remittances: A Source of Finance for Micro-Enterprise

Development in Bangladesh, Remittances development impact and future prospects , World Bank group, Washington,2005; P., 123.

- إستندت فكرة صندوق إستثمار المشروعات الناشئة أو الشركات الناشئة على وجود عدد كبير من المغتربين البرازيليين بدولة اليابان موزعين بين الأعمال والحرف المهنية أو بعض الأنشطة التجارية، بالإضافة إلى وجود عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس في التخصصات العلمية باليابان، حيث إستهدف البرنامج جذب هؤلاء المغتربين إلى البرازيل مرة اخرى وتصميم برامج تدريبية متطورة في مجال ريادة الأعمال على الأنشطة التي كانوا يقومون بها في اليابان بمساعدة ٣٥٠٠ إستشاري أغلبهم من المغتربين العائدين في الأساس.
- إعتمدت آلية تمويل هذه الأنشطة على مكاتب البريد بسبب إنتشارها الجغرافي الكبير في دولة البرازيل التي هي في الأساس تمتد على نطاق جغرافي كبير جدا حيث سمحت هذه المكاتب بتغطية جزء كبير جدا من الأقاليم التي ينتسب اليها هؤلاء المغتربين.
- نجح الصندوق في تاسيس ١١ ألف شركة ناشئة في تخصصات مختلفة برأس مال مقارب للمليار دولار خلال هذه الفترة كما نجح عدد من هذه الشركات في تطوير كيان الشركة الناشئة إلى شركات متوسطة الحجم كما نجح في تأسيس عدد من الحاضنات التكنولوجية والعامة ساهمت في تطوير آداء هذه الشركات.
- تجدر الإشارة في هذا السياق الي أهمية دور التدريب في نجاح التجربة من حيث صياغة البرامج التدريبية بفئات مختلفة تبعا للدرجة العلمية للمغترب العائد ونوعية مشروعة والتمويل المستهدف لإتمام مشروعه وجودة وحداثة التدريب من جهة أخرى لتحويل العقلية من موظف أو صاحب حرفة إلى رائد أعمال لديه القدرة والكفاءة على المنافسة في سوق الأعمال والابتكار والتطوير المستمر في آليات وطرق أداء عمله، العامل الثاني المؤثر في نجاح التجربة هو التحديد الدقيق والعلمي لحزمة الفرص الإستثمارية المستهدفة وترويجها وتقديمها بشكل ممنهج من حيث دراسة الجدوى ونموذج العمل الملائم للنشاط والهادف للربح business Model.

بتطبيق هذا المفهوم على الحالة المصرية فهناك مورد هام وطريقة فعالة غير مستغلة في منظومة التحويل ككل وهي إستغلال خدمات مكاتب البريد لإنتشارها الجغرافي الواسع في المحافظات المختلفة ٣٧٥٠ فرع (موقع هيئة

البريد المصرية) في قيامها بدور مؤسسات التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بإعتبارها الشبكة الحكومية الأكبر إنتشارا في مصر ضمن كافة المؤسسات الحكومية الأخرى بإنتشار يقارب ال ١٠ أضعاف لمتوسط إنتشار البنوك الذي تم ذكره سابقاً بالإضافة إلى تنوع حزم الخدمات المالية التي تقدمها شبكات البريد في مصر وتطويرها المستمر لتشمل خدمات الكترونية تتعلق بالتحويل (الحوالات من الخارج) والصراف الآلي وغيرها والتي يمكن تطويرها لتصبح الذراع البنكي لخدمات التحويلات أو الكيان الرئيسي للقيام بهذه الخدمات بشكل مستقل عن البنوك إنطلاقا من إنتشارها الجغرافي الكبير أسوة بالبرازيل في تجربتها الخاصة بنشر مؤسسات التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

أخيرا هناك عدد من العوامل الاساسية المؤثرة في تحقيق النجاح في مجال ريادة الاعمال وانتشارة على نطاق واسع بحزم مشروعات قطاعية تخدم اقتصاديات الإقاليم المختلفة بشكل فعال يتطلب التعاون والتكامل على مستويين أساسيين:

- التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص مقدم الخدمات المالية أو الفنية ومؤسسات المجتمع المدني التي تقوم بتنظيم ودعم الأنشطة والمجهودات بما يساهم في تحقيق نجاح المنطومة من ناحية.
- يتطلب ايضا تحقيق النجاح تحقيق التعاون والتكامل بين المؤسسات البحثية والعلمية او ما يطلق عليه academia وقطاع الصناعة من ناحية اخرى لتحويل المعارف والأفكار والأبحاث إلى موارد حقيقة وفرص إستثمار فعلية ذات جدوى إقتصادية وقيم مضافة وهو التحدي الأساسي في مجال ريادة الأعمال بمفهومه الواسع والشامل.

التجربة الثالثة التي أعتمدت على نفس الآلية مع التركيز على الترويج للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كانت تجربة دولة السنغال في زيادة تحويلاتها بعد إنشاء صندوق إستثمار للسنغاليين المغتربين The Investment Fund for **Senegalese Abroad (FAISE)** في ٢٠٠٨ بنسبة ٢٢% تقريبا خلال أربع سنوات من ٢٠٠٨-٢٠١٢، حيث إستهدف الصندوق توجيه التحويلات في مسارات وقنوات تخدم التنمية في دولة السنغال بدأت بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ثم توسعت أنشطة الصندوق لتشمل كافة انواع

الأنشطة الإستثمارية التي تخدم التوظيف وتوليد فرص عمل في الاقاليم السنغالية المختلفة إستنادا أيضا إلى الميزة التنافسية لكل اقليم.[١]

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن مصر كانت من أولي الدول التي فكرت وطبقت فكر مشابه لفكر صناديق الإستثمار لتمويل مشروعات المغتربين وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها بانشاء شركة عام ١٩٨٤ تحت اسم "الشركة القابضة للمصريين بالخارج" كأحد توصيات المؤتمر الأول للمصريين بالخارج والي عقد بالقاهرة عام ١٩٨٢ تحت رعاية الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك.

حيث تأسست الشركة بمشاركة ٤ مصارف حكومية هي البنك الأهلي وبنك مصر وبنك القاهرة وبنك الإسكندرية، و٢٠ ألف مساهم من المصريين بالخارج بإجمالي راس مال ٢٥ مليون دولار بهدف جذب ورعاية وحماية مدخرات المصريين في الخارج للمساهمة في تنمية الوطن الأم. أعقب ذلك تاسيس الشركة لنحو ١٤ شركة تابعة في مجلات الصناعة والدواء والخدمات المالية والأوراق المالية والعقارات والتجارة والسياحة.

بدأت الشركة خلال الأعوام التالية بالتوسع في حجم أعمالها إلا أنه بمرور الوقت ظهرت مشكلات إدارية وفنية كبيرة زامنها مشكلات في تعريف المغتربين المصريين بشكل عام وبمرور الوقت تحولت الشركة إلى شركة إستثمارية عادية وفقدت الهدف التي انشئت من أجله وتم بيع حصة البنوك الأربعة في عام ١٩٩٧ لمجموعة من رجال الأعمال المصريين بالخارج، على الرغم من استمرار الشركة قانونيا حتى الآن إلا ان أنشطتها متوقفة تماما في الوقت الحالي .[٢]

(1): Ministry of Economy and Finance of Senegal; Economic Policy Monitoring and Coordination Unit, International Monetary Fund, Senegal: Poverty Reduction Strategy Paper Annual Progress Report , 2010, P., 30-31-32.

(٢): الموقع الرسمي لشركة المصريين بالخارج http://www.egyptiansabroad.com

٤-٣-٥-٢: وضع سياسات نقدية داعمة لجذب تحويلات المغتربين عن طريق إصدار سندات للمغتربين

من الآليات التي استخدمتها العديد من الدول ولاقت نجاح كبير في تحفيز المغتربين على تحويل أموالهم عبر القنوات البنكية هي إصدار سندات بمميزات تفضيلية للمغتربين.

من أبرز الدول التي طبقت آلية إصدار سندات للمغتربين كانت الهند عام ١٩٩٧ بضمان بنك الهند الوطني وذلك بالتزامن مع إزدياد عجز ميزان المدفوعات لديها وإنخفاض قيمة الروبية الهندية بشكل متواصل آنذاك مما أدي إلى موجات متعاقبة من التضخم الذي زاد من حجم وتأثير المشكلة الاقتصادية لديها.إلا أن الهند لم تكن الدولة الاولي التي قامت بتطبيق هذه الآلية حيث سبقتها إسرائيل حينما قامت بتطبيق هذه الآلية عام ١٩٥٠ عندما قامت بإصدار سندات خاصة للأمريكيين اليهود فقط بإعتبارهم مغتربين عن إسرائيل كاحد الوسائل لزيادة التحويلات إليها(١).

لجأت الهند إلى إصدار ما يسمي بسندات المغتربين التنموية والتي ساهمت في جمع مبلغ ١.٦ مليار دولار خلال سنتين فقط مما كان له دور إيجابي ضمن عدد من العوامل الأخرى التي ساهمت في تخطي الهند لأزمتها الإقتصادية. ثم كررت الهند نفس الإستراتيجية بالتوسع في البنوك التي تقدم السندات التنموية على نطاق جغرافي أوسع تعدي دول الخليج وشمل أيضاً ماليزيا وسنغاوره وغيرها من دول جنوب شرق آسيا مع مزايا تفضيلية واسعة فيما يخص الضرائب والمزايا الإئتمانية والتعامل مع البنوك الأجنبية في عملية طرح السندات وكانت النتيجة المباشرة عام ٢٠٠٠ من تطبيق الموجه الثانية من البرنامج الهندي لجذب تحويلات المغتربين الهنود ،بإعتبارها من الدول العشر الأوائل المستقبلة للتحويلات خلال العشر سنوات الاخيرة (تقرير البنك الدولي ٢٠١٤)، هي جمع ١١ مليار دولار إمريكي خلال السنتين التاليين للتطبيق.(٢)

(1): Ionescu ,Dina, " IOM, Engaging Diasporas as Development Partners for Home and Destination Countries" Challenges for Policymakers, Geneva 2006, P., 37.

(2):*UNCTAD, :Maximizing the development impact of remittances, , Geneva, February 2011; P., 12.*

كما لجأ عدد كبير من الدول إلى توسيع نطاق السندات عن طريق توريق التحويلاتRemittances' Factoring من خلال إستبدالها بسندات قابلة للتداول في الأسواق الدولية، مما يؤدي أيضاً إلى تعزيز قدرة الدولة المستقبلة للتحويلات على الوصول إلى التمويل الخارجي ، في هذا الإطار تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن توريق تحويلات العاملين خلال الفترة من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٤ قد أدى إلى جمع نحو ١٠.٤ مليار دولار إلى الدول النامية فقط، ومن أهم التجارب الدولية في توريق تحويلات العاملين في الخارج خلال هذه الفترة كانت البرازيل والمكسيك واللتان تبنتا عدداً من الإصلاحات في القطاع البنكي، وكذلك في الإطار التنظيمي والتشريعي للقطاع المالي بصفه عامة لتتماشي مع إشتراطات ومتطلبات المصارف الإستثمارية ومؤسسات تقييم الجدارة الإئتمانية، إستنادا إلى عظم حجم التحويلات الواردة لكليهما وإستدامتها، وهو ما ينطبق أيضا على عدد من الدول العربية[١].

من جهة أخرى فمن الممكن أن تظهر عدد من السلبيات أو الآثار الجانبية لعملية التوريق تتمثل في إرتفاع التكاليف التي تتحملها الجهات المصدرة لسندات الدين من جراء تراجع قيمة العملة الوطنية أو ارتفاع أسعار الفائدة، مما يحد من قدرة تلك الجهات على الإستمرار في توفير خدمة توريق التحويلات، ويمكن للدول المستقبلة للتحويلات تذليل هذه العقبات من خلال وضع الحوافز الملائمة لتوريق تحويلات العاملين، مثل إبرام الإتفاقيات مع الجهات الدولية المعنية بتوريق تحويلات العاملين لضمان تقاسم أعباء هذه المخاطر بشكل عادل بين الدول المستقبلة للتحويلات وتلك الجهات.[٢]

لذلك يبقي إصدار البنوك الحكومية لسندات المغتربين أحد الآليات الفعالة المناسبة للحالة المصرية والتي يجب اللجوء إليها إستنادا إلى عامل إستدامة التحويلات الواردة وإرتفاع قيمتها وزيادتها المستمرة رغم ما يتسرب منها خلال القنوات غير الرسمية بذلك يتم تحقيق مجموعة من الأهداف والمتمثلة في زيادة النفاذية للنظام البنكي بقيم مالية ليست بالمرتفعة بالإضافة إلى ضمان زيادة التحويلات الواردة بالعملات الأجنبية مع إعطاء دور داعم للبنوك المحلية الحكومية كضامن لإصدار السند مع التوسع في نطاق توزيع الأسهم بحيث لا يقتصر فقط على دول الخليج العربي بل يمتد إلى دول الهجره الدائمة بناء على نتائج النموذج لإستهداف جذب المدخرات الخارجية بدول أوربا وأمريكا واستراليا

---

(١) : التقرير الإقتصادي العربي الموحد، تحويلات العاملين في الخارج والتنمية في الدول العربية، بيروت ٢٠٠٥، الفصل العاشر صفحة ١٨٦.

(٢):المصدر السابق ، صفحة ١٨٧

للجاليات المصرية وتحويلها في إطار إقتصادي رسمي إلى قنوات الإقتصاد الوطني.

٤-٤: دور المحور السياسي في جذب تحويلات العاملين بالخارج:

يلعب المحور السياسي دور كبير في نجاح أي سياسة خاصة بالتحويلات سواء لجذبها من الخارج أو لضخها في قنوات الإقتصاد حيث لا ينفصل عن المحور الإقتصادي ولا يقل عنه في الاهمية نظراً لتاثيرة المباشر على قرار التحويل وأساليب الاستفادة منه لدى المغترب، إستنادا إلى حقيقة أن عملية إدارة التحويلات عملية شاملة لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط.

فقد أثبتت العديد من التجارب الدولية في مجال جذب التحويلات أهمية تكامل الدور السياسي مع الخطوات المتخذه من قبل الدولة على الصعيد الإقتصادي بل أكثر من ذلك فإن الشق السياسي من أي إستراتيجية أو سياسة مقترحة هو العامل الأهم في الإستجابة لهذه السياسة بينما يعمل الجانب الإقتصادي على تعظيم الإستفادة منها وذلك أستنادا إلى مجموعة من المرتكزات:

- أهمية الثقة المتبادلة بين المغترب والدولة إبتداء من ثقتة في السفارة والقنصلية المصرية بالدولة التي يقيم بها ودور هذه القنصليات والسفارات في خلق ترابط وعلاقة دائمة بين المغترب وبينها كنقطة إتصال أولية وأساسية بينه وبين وطنه الأم وهو ما لايحدث في الواقع في الحالة المصرية بشكل كبير حيث يظهر بوضوح عزوف المصري المغترب عموما عن الإتصال بسفارتنا وقنصلياتنا بالخارج ،مروراً بثقة المغترب في مؤسسات الدولة المختلفة وخاصة الحكومية منها ذات التعامل المباشر معه عند العودة سواء بصفه مؤقته أو دائمة لوطنه سواء مصالح حكومية أو هيئات أو وزارات إنتهاء بإعلاء قيم الشفافية والمصداقية والنزاهة السياسية عموما في مصر بما يضمن علاقة سوية ومستدامة بين المغترب ووطنه الأم.
- أهمية عدم النظر إلى المصريين في الخارج ككتلة واحده من قبل واضع السياسة أو المسئول نظرا لعدم التجانس التام لكتلة المصريين بالخارج من حيث التعليم والعمر والنشأة والثقافة ونوعية العمل والمستوى الإجتماعي والمنشأ الجغرافي وما يستتبعة من إختلافات ايدولوجية كبيرة تستلزم توافر المعلومات الدقيقة والتحليل التفصيلي للمستهدف من السياسة بإعتبار أن ذلك معول أساسي في نجاح هذه السياسة، وهنا تجدر الإشارة إلى تجربة إثيوبيا في هذا الشأن والتي فطنت مؤخرا لعدم التجانس الطبيعي بين الإثيوبيين الذين يعيشون في الخارج خاصة في ظل الاختلاف الديني أيضا فضلا عن الإجتماعي والثقافي والنوعي بينهم فبدات بتطبيق سياسات مرنة في إستهدافهم عن طريق تحديد حزمة من المشروعات الكبرى المخصصة للمغتربين و ترك

مساحة حرية لهم لإختيار الشكل الذين يرغبون في المشاركة به في هذه المشروعات التي طرحتها الحكومة للمغتربين بما سمح بمزيد من المشاركة بين المغتربين ومزيد من النجاح للسياسة.

- أثبتت التجارب الدولية في مجال جذب التحويلات وتعظيم الإستفاد منها، كما تم العرض بالفصول السابقة، على أن التركيز فقط على السياسات الجاذبة للتحويلات يمكن ان يؤدي الي زيادتها على المدى القصير بشكل فردي ولكنه لا يتيح إطلاقا إستدامة العلاقة بين المواطن وبلده الأم كذلك لا يحفز المغتربين من ذوي الإمكانيات العلمية الكبيرة والعلمـــــاء وكبار المستثمرين المغتربين من إتخـــــاذ قرار نهائي بالإستثمــار في وطنهم الأم، كما لا يسهل عمليات نقل المعرفة وتدوير العقول brain circulation للإستفادة من هذه الخبرات والكفاءات العلمية في بلدهم الأم طالما نما إلى تفكيرهم أن علاقتهم بالدولة علاقة قائمة فقط على جذب تحويلاتهم وضخها في الدولة، لذلك لا بديل عن خلق علاقة مكسب – مكسب بين الدولة والمغترب وليس أدل على هذه العلاقة من الخطوات التي قامت بها الحكومة الكورية في تسهيل عمل شركاتها بالخارج مقابل جزء من تحويلاتهم مع الأخذ في الاعتبار الحفاظ على صورة مؤسسات الدولة الإيجابية والعلاقة المستدامة بين المواطن واجهزة دولته في الداخل والخارج.
- لذلك فإن ان اتباع مثل هذه السياسات المرنه والتي تحافظ على صورة الدولة وحقوقها وكذلك حقوق المغترب قد حول دول عديدة من دول طاردة لسكانها إلى مقصد لهولاء المهاجرين منها مرة اخرى from emigration countries to immigration countries وتحديدا كل من إيرلندا والبرتغال وكوريا الجنوبية الذين حققوا نجاحات كبيرة في هذا الشأن باتباع سياسات المكاسب المشتركة بين الدولة والمغترب للدرجة التي يصعب معها تحديد عما إذا كان هؤلاء المغتربين هم قاطرة النمو لهذه الدول بإستثماراتهم وإمكانياتهم العلمية التي جائوا بها ام أن مجهودات الدولة في خلق الظروف المواتية هي من أتت بهولاء المغتربين مرة أخرى على أرض الوطن وخلقت لهم المناخ المنسب للعودة والاستقرار ثم الاستثمار سواء بأموالهم أو برأس مالهم الإجتماعي.
- ضعف أو غياب التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة التي تقوم على خدمة المصري بالخارج فالقنصليات والسفارات المصرية بالخارج ليس لديها رؤية متكاملة لإجراءات الإستثمار في مصر بل أن المشكلة الأكبر أنه حتى الآن لم يتم حصر الفرص الإستثمارية في مصر ووضعها على خريطة إستثمارية متكاملة وتفاعلية بمعلومات أولية عن المشروع من حيث المساحة ورأس المالي والعائد المتوقع من الإستثمار بشكل مبدئي يتيح للمغترب المصري

التعرف على الفرص الاستثمارية سواء في المشروعات القومية أو الصغيرة والمتوسطة أو حتى متناهية الصغر عن طريق إشراك مؤسسات التمويل متناهي الصغر في المنظومة الموجودة بالإقليم او المحافظة التي ينتمي اليها (مرة اخرى تظهر اهمية مفهوم توطين الاستثمارات بالنسبة للمغترب) وإجراءات البدء في هذا المشروع بشكل واضح وسلس مع تحديد جهات الولاية والخطوات المفروضة للبدء في هذا المشروع، لذلك يحجم الكثير من المصريين بالخارج عن فكرة الإستثمار في مصر نظرا لغياب المعلومة أو عدم وضوحها أو وصولها له بشكل غير كامل وصحيح من قبل قنصلياتنا وسفاراتنا ومكاتب التمثيل التجاري التابعة لوزارة الصناعة والتجارة بالخارج ووضع هذا المحتوى على موقع الكتروني وتحديثة بإستمرار لضمان نجاح المنظومة ويمكن تخصيص بوابة الهجرة المصرية التابعة لوزارة شئون المصريين بالخارج لهذا الغرض وتحديد فريق لتحديثة بشكل منتظم.

٤-٥: دور المحور الإجتماعي والتثقيفي والتوعوي في جذب تحويلات المصريين بالخارج:

وهو المحور الثالث والمكمل للمنظومة الخاصة بإستهداف التحويلات وتعظيم الإستفادة منها وهو بتوصيف آخر: نظرة الدولة للعنصر البشري المتمثل في المغتربين الذين يمثلون في الحقيقة مجموعة من الفرص في مجالات متعددة وغير متجانسة، حيث أن بقاء المغترب بالخارج لفترة تزيد عن السنة يعني إمتلاك هذا المغترب لمجموعة من الكفاءات والخبرات والمهارات التي تجعله مفضل للجهة التي يعمل بها عن غيرة، بمعنى إمتلاكة لمجموعة من المميزات التنافسية التي تبقيه في وظيفته أو مكانه لهذه المده، سواء كانت هذه الوظيفة أو هذا المنصب منصب علمي أو بحثي أو فني أو تقني أو حرفي أو حتى عمالة موسمية مؤقتة، ففي النهاية ربما يكون خروج هذه الكفاءة من وطنها الأم مظهر من مظاهر الجفاف الفكري للمجتمع او ما يطلق عليه brain drain، لكنه من جهة أخرى يمثل فرصة لعودته مرة اخرى محمل بكم خبرات وكفاءات أكبر من النطاق الذي خرج به من مصر وهو ما يسمى Brain Circulation.

ويتوقف ذلك على قدرة الدولة للنظر لهذا المغترب بإعتبارة راس مال إجتماعي يتم الإستفادة منه ليس فقط في نطاق جذب التحويلات إنما في مجال نقل الخبرات المعرفية KNOWHOW- TRANSFER والمهارت المكتسبة، بل من الممكن ان يكون هؤلاء المصريين بالخارج بمثابة هيئة للترويج عن الفرص الاستثمارية في مصر وعن مناخ الاستثمار بها والقطاعات التنافسية بها والمواقع السياحية بإعتبارهم حلقة وصل بين وطنهم الام والمؤسسات والجهات التي يعملون بها والمجتمعات التي يعيشون فيها.

ويجب ألا تقتصر هذه النظرة على المغترب في الحقيقة بل يجب أن تتعداها إلى أسرته المعالة في قريته أو محافظته بإعتبار أن أفراد هذه الأسرة شريك رئيسي في منظومة الهجرة ككل بشقيها الاقتصادي والاجتماعي.

- من واقع التجربة المصرية غير المتكاملة في مجال زيادة التحويلات وضخها في قنواتها الرسمية يمكن الجزم بضعف الجانب التثقيفي والتوعوي للمغترب المصري خلال مراحل الهجرة المختلفة بمعني عدم كفاءة التواصل و غيابه بين مؤسسات الدولة المختلفة وبين المغترب خلال مرحلة ما قبل السفر للخارج من حيث حقوقة وواجباته ودوره فضلا عن الجوانب القانونية للتعاقد مع المؤسسات والأفراد، حقوقه لدى الكفيل وواجباته تجاهة ، التعامل مع البنوك المصرية أو في الخارج وجميعها جوانب قصور واضح في منظومة الهجرة تؤثر على مردودها الكلي إجتماعيا وإقتصاديا بل تتعدى ذلك سياسياً أيضا نتيجة المشكلات المتعلقة التي يمكن أن تنتج من المغترب غير المدرك لعواقب أفعالة وحقوقه وإلتزاماته وواجباته.
- كما يظهر القصور في الجانب التوعوي والمعرفي أيضا في دعم هذا المغترب فكرياً وتثقيفه خلال فترة تواجدة بالخارج، خاصة إذا عرفنا ان القنصليات والسفارات الفلبينية في الخارج تقوم بدور المراكز الثقافية الاجنبية في الداخل من حيث قيامها بتنظيم دورات تدريبية وتثقيفية وندوات دينية وحزم تدريب متخصص ورفع كفاءة العنصر البشري وغيرها من المجالات والأنشطة التي تبقي المغترب على صلة وثيقة بسفارته في الخارج ومن ثم ببلده ، ومرة اخرى في هذا السياق تظهر اهمية مفهوم المكسب المشترك بين المواطن المغترب والدولة ودور ذلك في تعظيم النتائج والفوائد.
- بعد اخر من الأبعاد الهامة التي يجب إلقاء الضوء عليها في تعزيز مكاسب الهجرة المصرية هو الجانب التدريبي والتثقيفي لأسرة المغترب في الداخل والتي تتولى في الغالب تحديد أوجه الصرف كما أوضح النموذج القياسي وهو جانب تمويل إحتياجات الأسرة في الأساس، حتى وان يكن القرار ليس بيدها ولكن بيدها التنفيذ السليم له وخاصة الزوجة التي تتولى في الغالب هذه العملية، فلابد لذلك من أستهدافها ببرامج تدريبة لرفع كفاءتها في التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية، رفع الوعي بالانشطة الريادية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتثقيفها وتدريبها على القيام بدور رائد الاعمال أو المستثمر الشريك الذي يسعى إلى تعظيم القيمة المضافة للتحويلات الوارده إليها من الخارج وأساليب إدارة مشروعها وتحسينه وزيادة حجمه، مع الأخذ في الإعتبار ضرورة مراعاة الإختلافات وعدم التجانس الجغرافي والفكري والإجتماعي والثقافي والإقتصادي بين هذه الاسر مما يستلزم استهداف برامج معينه لكل فئة ومجموعة وعدم جدوى البرامج العامة التي تطبق على كافة

الفئات One size fits all والتي ثبت عدم جدواها إطلاقا في التعامل مع مكونات منظومة المصريين بالخارج ككل وإستهداف زيادة التحويلات وتعظيم أثرها الإقتصادي والإجتماعي بشكل خاص.

- بعد آخر هام على المحور الاجتماعي والمتمثل في اهمية الحفاظ على العلاقة بين ابناء الجيل الثاني والثالث حالياً أيضا مع مصر بإعتبارها الوطن اللأم لأبائهم وأجدادهم وهو ما يتطلب الإبقاء على الروابط الثقافية والوجدانية التي تربطهم بمصر وخلق تنسيق وتعاون حكومي فعال في تصميم برامج ترفيهية وثقافية وتعليمية وسياحية لهم بمزايا تفضيلية وأسعار تنافسية بما يسمح بعدم قطع العلاقة بينهم وبين وطنهم الام بما يتيح مخاطبتهم وتوجيه الرسائل والبرامج لهم مستقبلا.
- البعد الاخير في المحور الإجتماعي الخاص بعملية التحويلات وتعظيم الإستفادة منها هو الدور غير الملموس لمؤسسات المجتمع المدني داخليا وللروابط ومجالس إدارة ونوادي الجالية خارجيا وضعف التواصل بشكل عام بين السفارات ومكاتب التمثيل التجاري من جهة وبين هذه التجمعات والمنظمات مما يفقد هذه التجمعات في الخارج دورها ، يكفي الإشارة في هذا السياق إلى وجود مجلس إدارة للجالية المصرية في دبي وهناك نادي الجالية ورابطة المصريين بدبي والجمعية المصرية بدبي دون وجود أدني تنسيق او تعاون بين كافة هذه الجهات، بل أكثر من ذلك تتصارع هذه الجهات على تمثيل الجالية المصرية بإعتبارها الممثل الحقيق لها في دبي، خاصة في ظل الغياب التام لأدوار رئيسية كانت موجودة بالماضي كدور الإتحاد العام للمصريين في الخارج الذي تم إنشاؤه كجمعية أهلية عام ١٩٨٤ بغرض ان يلعب دور الوسيط بين تجمعات المصريين والدولة بالإضافة إلى دوره البحثي والإحصائي والذي غاب تماما عن المشهد منذ أكثر من عشر سنوات.

حيث يقتصر دور الإتحاد الحالي فقط على مشاركته أو ووجوده باللجنة التنظيمية للمؤتمر السنوي للمصريين بالخارج فقط خاصة خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٠ والتي كان يخضع فيها لإشراف وزارة القوى العاملة والهجرة نتيجة وجود مخالفات مالية في مجالس إدارته مما أفقده دوره تماماً المنوط به بشكل تام.

من جهة أخرى ليس هناك تواجد فعلي على الأرض من قبل منظمات المجتمع المدني أو أي تنسيق فعلي بينها وبين المؤسسات الحكومي في مجال التدريب أو التوعية أو حتى إطلاق لأية مبادرات فعاله تخدم هذا الإتجاه خصوصا خارج القاهرة.

وهنا تجدر الإشارة إلى الدور الحيوي والهام الذي تلعبه هذه المنظمات في الخارج، حيث أن هناك تجربتين دوليتين رائدتين كان لمؤسسات المجتمع المدني دور فاعل بهما وهما تجربة الفلبين حينما أطلقت برنامجيها في منتصف التسعينات وهما linkapil, Philneed[١] ،حيث أستهدف الاول حصر جميع المشروعات ذات البعد الإجتماعي التي يمكن للمغتربين الفليبيين المساهمة فيها، وإستهدف الثاني توجيه تحويلات المغتربين في الفلبين الي مجالات الصحة والتعليم والتمويل متناهي الصغر خاصة في المناطق الأكثر فقرا وإحتياجاً وفي كلا من البرنامجين كان لمنظمات المجتمع المدني دور توعوي وتدريبي كبير فضلا عن مساهمتهم في عمل قواهد البيانات وإستهداف العائلات.

البرنامج الآخر والي ظهر فيه دور المجتمع المدني أيضا كانت تجربة طاجكستان في وسط اسيا والذي تعاونت فيه الحكومة الطاجكستانية مع منظمة الهجرة العالمية ومنظمات المجتمع المدني هناك في رفع مستوى معيشة الأسر التي هاجر عائلها خارج طاجكستان والذي لعبت فيه منظمات المجتمع المدني ايضا دور فعال في عملية إستهداف الأسر وحصرها ومساعدتها.[٢]

(1):Bagasso, I.F.: Migration & Development, the Philippine experience; Remittances Development Impact and future prospects; The World Bank Group; Washington 2005; P., 136.

(2):IOM official website Harnessing Remittances for Development and Promoting Legal Migration in Tajikistan's Rural Areas, international www.iom.com.

٤-٦: موجز عام لأهم التوصيات والسياسات والبرامج المقترحه لجذب التحويلات على المحاور الثلاثه الأساسية (الإقتصادي والسياسي والإجتماعي):

أخيرا وبعد عرض المتغيرات الأساسية المؤثرة في جذب التحويلات وعرض السياسات الداعمة لزيادة التحويلات وتعظيم الإستفاده منها من واقع التجارب الدولية المعمول بها ومقارنة الوضع الدولي بالبرامج والسياسات المصرية وتقييم أثرها خلال الفترة الماضية، مع عرض الآليات التي تلجأ إليها الدول لتطبيق هذه البرامج والسياسات، سواء بوضع سياسات تفضيلية وتحفيزية لمغتربيها أو فرض سياسات إلزامية لتطبيق السياسة المستهدفة أو إنتهاج سياسة وسطية قائمة على المكاسب المشتركة بين المغترب والدولة ،فيمكننا ان نوجز ما تم عرضه سابقاً من توصيات وسياسات ومؤثرات أساسية لعملية التحويل من خلال النقاط التالية:

- عملية إداة التحويلات من العمليات المعقدة والمركبة التي لا تستلزم العمل على المحور الإقتصادي فقط بل تستلزم التنسيق والتكامل بين الجهود والخطوات والجهات على المستوى الإقتصادي والسياسي والإجتماعي للوصول إلى النتائج المرجوه من جهة، ومن جهة أخرى هي عملية تحتاج لقدر كبير من التنسيق والتعاون بين مؤسسات الدولة المختلفة التي تخدم المغترب وهي تشمل تقريبا كافة مؤسسات الدولة بالإضافة إلى مؤسسات القطاع الخاص وتجمعات الاعمال المختلفة، فضلا عن مؤسسات المجتمع المدني الداعمة لهذه الجهود والمنظمة لها لذلك يجب النظر إلى عملية إدارة التحويلات كمنظومة متكاملة تتضمن عدد من المحاور والأبعاد المترابطة ووضع أي سياسة أو برنامج يتطلب النظر إلى كافة هذه المحاور والأبعاد وخلق درجة عالية من التكامل والتناغم بينها و الذي يمكن أن يؤدي غيابه إلى عدم فاعلية أغلب البرامج والخطط التي إستهدفت زيادة التحويلات وتعظيم أثرها في مصر منذ بدء تيار الهجرة المصري في أواخر الستينات كما تمت الإشارة أثناء العرض.
- أهمية تحسين مؤشرات الإقتصاد الكلي أولا قبل وضع أي سياسة تستهدف زيادة التحويلات وضخها في قنوات إستثمارية للإقتصاد المصري والتي تتضمن بشكل عام ثبات معدلات الصرف والسيطره على التضخم المتنامي وسيطرة الدولة على السوق السوداء للصرف، ثم يلي ذلك محاولة الدولة المستمرة لتحسين البنية التحتية ومناخ الإستثمار لان عملية وضع السياسة الخاصة بزيادة الإستثمارات المقتطعة من مصروفات الإعالة الأسرية في مصر يتطلب المرور عبر أربع مراحل أساسية وهي توفير الإحتياجات

الأسرية للمغترب من مأكل وعلاج ثم مرحلة المسكن والتامين الصحي ثم مرحلة شراء الكماليات والأجهزة وتوسعة العقارات أو شراء الاراضي يعقب ذلك التفكير في الإستثمار والإدخار وهي المرحلة المستهدفة والتي لا يمكن الوصول إليها دون تخطي المراحل الثلاث الأولي.

- لابد وأن تتسم اي سياسة مستقبلية بالمرونة الكافية في التطبيق ون تستند على مبدأ المكاسب المشتركة بين المغترب والدولة والأ ينظر واضع السياسة أو متخذ القرار على كتلة المغترين المصريين على أنها كتلة واحدة متجانسة، بل هي على العكس تماماً فالمصريين بالخارج يتميزون بالتباين الشديد إقتصاديا وعلميا وإجتماعيا وثقافيا وأيضا جغرافياً وأي سياسة ستوحد بينهم في هذه الإختلافات ربما لن تؤتي النجاح المطلوب.
- الجانب الإقتصادي في أي سياسة لجذب التحويلات ربما يكون المحور ذات الأولوية في التنفيذ لكنه ليس الأهم دائما، حيث لابد وأن يتكامل مع الجانب السياسي والإجتماعي لعملية الهجرة بشكل عام في مصر وعملية التحويل بشكل خاص، ويتضمن هذا المحور أربعة أهداف أساسية لابد وأن يسعى إلى تحقيقهم على النحو التالي:
  - تقليل نفقات التحويل
  - تشجيع التحويل عن طريق القنوات الرسمية وشحذ وتعبئة مدخرات المصريين بالخارج
  - تشجيع التحويل بالنقد الاجنبي
  - قنونة التحويلات في أغراض إستثمارية وإنتاجية ذات قيمة إقتصادية مضافة.
- تطبيق السياسات السابقة سواء بطريقة إلزامية أو تحفيزية أو كليهما يقع على عاتق الحكومة والمؤسسات المالية المختلفة والتي تتضمن بدورها الآليات المقترحة التالية:
  - توسيع نطاق الخدمات البنكية للبنوك الوطنية المصرية جغرافياً بإفتتاح فروع جديدة لهذه البنوك وتحديداً في كل من السعودية والإمارات والكويت بإعتبارهم الدول الثلاث في قائمة الدول الأكثر تصديراً للتحويلات لمصر وتوسيع نطاق خدماتها بتقديم منتجات بنكية للمغتربين المصريين بأحد الصور التي سبق الإشارة إليها سابقا، بالإضافة إلى توسيع قاعدة المتعاملين معها سواء في الدول المصدرة للتحويلات أو في مصر.

- ضورة التوسع في خدمات نقل الأموال الالكتروني بإستخدام الطرق التكنولوجية الحديثة والتي تتضمن الهواتف الذكية أو غيرها من الوسائط مع وضع التدابير الأمنية والفنية المنظمة لتلك العملية بالتنسيق ما بين الأفراد وشركات الإتصالات والبنك المركزي بما يضمن نجاح وإستدامة الخدمة.
- أهمية وضع خريطة إستثمارية متكاملة بكافة المشروعات الإستثمارية بنطاقاتها المختلفة (مشروعات قومية ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر) قائمة على مبدأ توطين التحويلات بإستهداف الأقاليم التي ينتمي اليها المغتربين مع التوسع في آليات التمويل متناهي الصغر وزيادة الاعتماد على مكاتب البريد وتطوير دورها للقيام بهذا الغرض.
- تعزيز فكر ريادة الأعمال وتنشيط العمل الريادي إستنادا أيضا الي مبدأ توطين التحويلات في مشروعات تخدم المحافظة أو الإقليم أو حتى على نطاق القرية التي ينتمي اليها المغترب وتشجيع الافكار الإبتكارية والتدريب علي توليدها والتي تستهدف تنمية أو ميكنة قطاعات إقتصادية معينة أو تقدم حلول لمشكلات قائمة بالفعل بحلول إبتكارية تعمل على زيادة القيمة المضافة وتولد المزيد من فرص التشغيل.
- إصدار سندات للمغتربين بدعم من البنوك الوطنية وإستنادا إلى إستمرار تدفق التحويلات وإزديادها الكمي المستمر أحد أهم الآليات التي يجب ان تفعل نظرا لنجاحها في العديد من الدول التي مرت بظروف إقتصادية مشابهة وساهمت في زيادة التحويلات وتعظيم أثرها.
- إنشاء صناديق إستثمار موجهة لمشروعات بعينها ذات جدوى اقتصادية وأثر تنموي أحد الآليات الهامة ايضا التي يجب اللجوء اليها في الوقت الحالي لزيادة التحويلات الرسمية وتعظيم أثرها الإقتصادي، مع إمكانية تطوير الفكرة وتوسيع نطاقها لتصبح شركة قابضة تجمع أكبر عدد من المغتربين وتوجه لمشروعات تنموية ذات جدوى إقتصادية كبيرة، ومن ثم أهمية إحياء شركة المصريين في الخارج وتفعيل دورها الإقتصادي ودخولها منظومة التحويلات مرة اخرى بضوابط وآليات محددة ورؤية اقتصادية (إستثمارية) واضحة.

– الجانب السياسي يعد من أهم الجوانب إن لم يكن الأهم في منظومة التحويلات لأن آثاره كبيرة وطويلة الأجل في الوقت ذاته وتدور أغلب التوصيات في هذا الجانب على مد جسور الثقة بين المغترب ووطنة وبالتالي تحسين علاقتة

بمؤسسات الدولة المختلفة داخليا وخارجيا (المتمثلة في السفارات والقنصليات) التي يشوب آدائها الكثير من عدم الفاعلية في تحقيق التواصل المستهدف مع المغترب ، لذا يجب تطوير دور السفارات والقنصليات في الخارج لتصبح جزء محوري في منظومة إدارة التحويلات بإعتبارها ذراع الدولة المصرية بالخارج ، فضلا عن أهمية ممارسة المغترب لكافة حقوقة السياسية وعدم شعوره باي تفرقة عن المواطن الذي يعيش بالداخل.

- المحور الإجتماعي والتوعوي أصبح من المحاور الهامة والمؤثرة أيضا في إدارة منظومة التحويلات حيث ظهر مؤخرا القصور الكبير في الدور التوعوي والتثقيفي للمغترب وأيضا لأسرته في الداخل كذلك تعزيز دور منظمات المجتمع المدني وتحفيزها على دخول المنظومة داخليا، وتفعيل دور الكيانات والروابط خارجيا لتقوم بدورها المنوطة به وتحديدا الإتحاد العام للمصريين في الخارج وتطوير دوره ليصبح بمثابة المتحدث الرسمي للجاليات المصرة بالخارج.

٤-٧: الدراسات المستقبلية:

أخيرا تجدر الإشارة إلى وجود حاجة كبيرة للمزيد من الدراسات الخاصة بمحددات التحويل وتأثير العوامل المختلفة على كمية التحويلات المستقبلة مع إمكانية استخدام متغيرات أكثر بحيث تستهدف دراسة تأثير العوامل السياسية والإجتماعية والتعليمية على التحويل فضلا عن إمكانية القيام بدراسات حول تأثير قرار التعويم الذي تم إتخاذه في نوفمبر ٢٠١٦، على التحويلات خلال السنوات المقبلة .

بخصوص محور السياسات الخاصة بزيادة التحويلات وتعظيم الاستفادة منها فمن الهام الخروج خلال الفترة القادمة بدراسات منفصلة حول أهم السياسات العالمية في إطار مقارن والخروج بسياسات فعالة على المحاور المختلفة تناسب الحالة المصرية بظروفها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية المتفرده.

أهم مستخلصات البحث:

سعت الدراسه بشكل أساسى إلى دراسة العلاقة بين محددات عملية التحويل من الخارج سواء الإقتصادية أو الإجتماعية أوالسياسية منها وبين كمية التحويلات المستقبلة ومن ثم تحديد أهمية كل محدد من هذه المحددات ومدى تأثيره على قرار التحويل بما يؤدي بدوره إلى تحديد الوسيلة التي يتم بها إرسال هذه التحويلات إلى مصر وبالتالي بيان مدى إستفادة الإقتصاد من هذه التحويلات وقدرة الدولة على تعظيم هذه الإستفادة.

حيث تعطي دراسة العلاقة بين هذه المحددات وكمية التحويلات المتلقاه تصور واضح للهدف الذي ترسل التحويلات لأجله لإختلاف أهمية كل محدد في طبيعة توجيه التحويلات ما بين أغراض الإعالة الاسرية من ناحية وأغراض الادخار والاستثمار من ناحية أخرى ؛ فعلى الرغم من تعدد الأدبيات التى تناولت قضية التحويلات إلى مصر وتحديداً عرض أثرها الإقتصادي على متغيرات الإقصاد الكلي وميزان المدفوعات إلا أنه لم يتم القاء الضوء بشكل وافي على دراسة المحددات المؤثره على عملية التحويل وبالتالي دراسة هذه الدوافع بهدف تحديد اولويات صرف وتوجيه هذه الحويلات، بما يمكن صانع القرار من رسم السياسات الكلية الملائمة لإعادة توجيه هذه التحويلات وتعظيم الإستفادة منها إقتصاديا، بما يتلائم مع حجمها.

كما أضافت الدراسة كذلك بعدًا جديدًا للعلاقة يتمثل فى الأخذ فى الاعتبار المحددات الاجتماعية المتمثلة في عدد أفراد الاسرة وكذلك الاحداث والمتغيرات السياسية سواء على المستوى المحلي أو العالمي كمحددات أساسية مؤثرة في عملية التحويل.

فى سبيل تحقيق تلك الأهداف، قامت الدراسة أولاً، بتقديم الإطار العام لحركة الهجرة المصرية وتطورها التاريخي المرتبط بالتغيرات السياسية والحالة الإقصادية على المستوى المحلي والإقليمي خلال الفترة من ثورة ١٩٥٢ حتى الوقت الحالي بإعتبار أن التحويلات هي النتاج الإقتصادي الأساسي لعملية الهجرة من خلال عرض التطور التاريخي وأنواع الهجرة المصرية والإطار التنظيمي للهجرة المصرية. تبع ذلك عرض لمفهوم التحويلات بإختلاف تعريفاتها وأهم مساراتها عالمياً مع عرض نصيب مصر منها كدولة مستقبلة للتحويلات.

خلال الفصل الثاني للدراسة تم إستعراض أهمية التحويلات النسبية ضمن مصادر النقد الأجنبي الأخرى المتمثلة في عوائد السياحة والصادرات وعوائد قناة السويس كمصادر أساسية للنقد الاجنبي وذلك من خلال إستعراض الوضع الحالي للإقتصاد المصري وأهم المؤشرات الإقتصادية الكلية لبيان أثر التحويلات كمصدر أساسي للنقد الاجنبي.

تبع ذلك عرض نموذج التطبيق القياسي لمحددات التحويل متضمنا مراجعة عدد من الأدبيات الخاصة بهذه المحددات والتي تناولت تحديداً الدول المستقبلة للتحويلات والتي تتشابة ظروفها وتركيبتها السكانية مع مصر بشكل وبآخر سواء في الإطار الجغرافي أو الإقتصادي مع تحديد أهم العوامل المؤثرة في كمية التحويلات التي تستقبلها هذه الدول واستخدام نفس المتغيرات على الحالة المصرية.

إستتبع ذلك عرض لأهمية النموذج والفرضيات القبليه الأساسية للنموذج والتي إستندت إلى غياب الدافع الإدخاري والإستثماري أثناء عملية التحويل وإعلاء قيمة وأهمية الإعالة الأسرية كمحدد رئيسي لعملية التحويل مع تنامي دور التحويلات القادمه من دول الخليج العربي عن دول الهجرة الدائمة كفرضيات قبلية للنموذج.

أعقب ذلك إستعراض متغيرات النموذج والأسس التي تم الإختيار على أساسها ما بين متغيرات اقتصادية كلية شملت التضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف المحلي خلال فترة الدراسة فضلاً عن إختيار متغير إقتصادي إقليمي وهو تطور سعر البترول كمؤشر على نمو الإقتصاديات الخليجية وبالتالي تحديد قيمة ووزن الهجرة المؤقتة ونصيب التحويلات القادمة منها نسبة إلى إجمالي التحويلات، مع إستخدام مؤشر نمو الاقتصاد العالمي كمحدد لإقتصاديات الهجرة الدائمة في كل من أوربا والأمريكتين وبالتالي تحديد الوزن النسبي لتحويلاتهم نسبة إلى إجمالي التحويلات المستقبلة.

من جهة أخرى تناول النموذج متغيرات تتناول الشق الاجتماعي وتعكس بالتالي أهمية دافع الإعالة الاسرية في عملية التحويل والمتغيرات السياسية سواء على المستوى المحلي او العالمي خلال فترة الدراسة من ١٩٩٤ حتي عام ٢٠١٥، كما تم إستخدام متغير الظروف السياسية الحاكمة سواء العالميه الممثلة في سنوات الأزمة المالية أو المحلية الممثلة للسنوات التي حدثت فيها ثورتي يناير ٢٠١١ ويونيه ٢٠١٣ كمتغير صوري.

تم إجراء الإختبار التطبيقى القياسى لتقدير وتقييم العلاقة الكمية بين محددات التحويل وكمية التحويلات المتلقاه في مصر خلال سنوات الدراسة ال ٢٢ ثم تم عرض نتائج النموذج والتي تطابقت بشكل كبير مع الفرضيات القبليه والقائمه على مرتكزات عدم وجود قنوات فعالة لإستيعاب التحويلات التي تتجه في معظمها إلى أغراض الإعالة الأسرية لعدم وجود حوافز وقنوات توجهها إلى أغراض أخرى سواء إدخار أو إستثمار في ضوء معنوية متغيرات التضخم وسعر البترول والإعالة الأسرية كمؤشر واضح على عدم وجود قنوات إستثمارية تسمح بإستيعاب التحويلات التي تشكل دول الخليج مصدرها الاول وتتاثر التأثر الاكبر بتغير سعر البترول كمؤشر واضح على سيادة نمط الهجرة المؤقتة وتنامي كمية التحويلات الواردة من هذا النوع من العمالة، فضلا عن معنوية متغير سعر الصرف الذي ينعكس بدوره على تأكيد توجيه التحويلات نحو الأغراض الإستهلاكية وأيضا على خطورة سوق الصرف الموازي وأثرة الكبير على التحويلات غير الرسمية.

وفي ضوء النتائج المستخلصة من النموذج القياسي المستخدم والذي أكد على فرضية عدم الإستفادة من التحويلات على المستوى القومي وعدم تفعيل أدوات تعظيم الاستفادة من هذه التحويلات وتوجيهها إلى أغراض إستثمارية لإحداث أثر اقتصادي إيجابي وتعزيز قيمتها المضافة تم إستعراض أبرز التجارب الدولية التي تبنتها الدول الاخرى المسقبلة للتحويلات بهدف زيادة التحويلات المتلقاه من ناحية وتعظيم الإستفادة منها وتوجيهها إلى أغراض إنتاجية من ناحية أخرى كافضل ممارسات إدارة التحويلات عالميا وذلك في نطاقات جغرافية مختلفة شملت دول آسيوية مستقبلة للتحويلات كالهند والصين ودول لاتينية كالبرازيل سواء على المستوى الاقتصادي من خلال حوافز لزيادة التحويلات أو اجراءات إقصادية وسياسات نقدية تستهدف تعظيم الاستفادة منها.

تم بعد ذلك إستخلاص أهم السياسات التي يمكن تطبيقها على الحالة المصرية ووضعها في إطار تطبيقي مع وضع تصور عام لأبرز التوصيات التي يجب أخذها في الإعتبار لزيادة التحويلات والحفاظ على معدلات نمو مقبوله تتناسب مع إستمرار الهجره المؤقتة من مصر لدول الخليج والمشرق العربي والعمل على زيادة التحويلات الرسمية مقابل التسريب المستمر من خلال طرق التحويل غير الرسمية من ناحية وإستحداث سياسات نقدية تستهدف إستيعاب التحويلات بالنقد الأجنبي عن طريق إصدار سندات للمغتربين، فضلا عن تعظيم الأثر الاقتصادي للتحويلات على المستوى القومي من جهة أخرى وذلك من خلال

النظر إلى عملية التحويل كمنظومة متكاملة تتضمن شق اقتصادي وسياسي وإجتماعي ومن خلال رفع كفاءة آداء القطاع البنكي وتحديدا في دول الخليج، مع ضروة إضطلاعه بدور اكبر في جذب التحويلات وتحويلها لقنوات فعالة ذات قيمة اقتصادية أكثر أهمية من وضعها الحالي.

من جهة اخرى ركزت التوصيات على أهمية اتباع بعض الإستراتيجيات الحديثة المحفزه لعملية التحويل كمفهوم توطين التحويلات بربط البعد المكاني للأسر المتلقية للتحويلات بحزم مشروعات ملائمة وقائمة على إستغلال مميزاتها النسبية مع التوسع في حزم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والإعتماد على مفاهيم ريادة الأعمال ونقل التكنولوجيا.

كما أكدت التوصيات على ضرورة النظر إلى قضية التحويلات كقضية متكاملة لا تقتصر على الشق الاقتصادي فقط بل لها أبعاد سياسية وإجتماعية مختلفة ومتعددة، حيث يتضمن الشق السياسي تعزيز دور السفارات والقنصليات وإتحادات وروابط المصريين في الخارج وضرورة توحيد جهودها وتكاملها، في حين يركز الشق الإجتماعي أكثر على جانب الأسرة والمتمثل في رفع المستوى التعليمي والثقافي للأسر المتلقية للحويلات وتوسيع نسبة إستخدامهم للخدمات البنكية لدخولهم في المنظومة الاقتصادية وتوجيه التحويلات لأغراض إنتاجية أكثر إستدامة وقيمة مضافة.

أخيرا تجدر الإشارة إلى أهمية الدراسات المستقبلية الخاصة ببيان أثر التعويم على التحويلات بالإضافة إلى استخدام طريقة السلاسل الزمنية في دراسة أثر تطور المتغيرات الإقتصادية الكلية على كمية التحويلات المستقبلة.

الملاحـــق

الملاحق

١- أطلس تقديرات التحويلات بين مصر ودول العالم، البنك الدولي ٢٠١٥

(millions of US$) (April 2015 Version)

Sending Country	Egypt's remittances	
Afghanistan		
Albania	1.99023653917197	
Algeria		
American Samoa		
Andorra		
Angola		
Antigua and Barbuda	0.0497202190190375	
Argentina	1.33580979820971	
Armenia		
Aruba	0.0211196534221317	
Australia	245.820532098852	
Austria	81.4159468022853	
Azerbaijan		
Bahamas, The	0.0351778231790301	
Bahrain	356.257934119141	
Bangladesh		
Barbados		
Belarus		
Belgium	11.6971942824053	
Belize		
Benin		
Bermuda	0.0978341853867635	
Bhutan		
Bolivia	0.0823546154140125	
Bosnia and Herzegovina		
Botswana		
Brazil	15.1010744591447	
Brunei Darussalam		
Bulgaria	0.66735614408307	
Burkina Faso		
Burundi		
Cabo Verde		
Cambodia		
Cameroon		
Canada	263.850665032546	

Sending Country	Egypt's remittances	
Cayman Islands		
Central African Republic	0.338568974479829	
Chad		
Channel Islands		
Chile	0.500261903234173	
China	6.01741491264547	
Colombia	0.637390021338681	
Comoros		
Congo, Dem. Rep.		
Congo, Rep.		
Costa Rica	0.132554213119524	
Cote d'Ivoire		
Croatia		
Cuba	0.0345400634014313	
Curacao		
Cyprus	32.1013950289853	
Czech Republic	6.02131044296954	
Denmark	9.32611003988313	
Djibouti		
Dominica	0.00457525641188958	
Dominican Republic	0.0368452250093083	
Ecuador	0.567331795074308	
Egypt, Arab Rep.		
El Salvador	0.00457525641188958	
Equatorial Guinea		
Eritrea		
Estonia	0.188694664846652	
Ethiopia		
Faeroe Islands		
Fiji		
Finland	5.39676608397394	
France	165.957110724697	
French Polynesia		
Gabon		
Gambia, The		
Georgia		
Germany	106.926455639628	
Ghana	0.205886538535031	
Greece	56.6792373976966	

Sending Country	Egypt's remittances	
Greenland		
Grenada		
Guam		
Guatemala	0.141832948768577	
Guinea		
Guinea-Bissau		
Guyana		
Haiti		
Honduras	0.00457525641188958	
Hong Kong SAR, China		
Hungary	4.21511748715242	
Iceland	0.175632011213473	
India		
Indonesia		
Iran, Islamic Rep.		
Iraq	55.4331537262537	
Ireland	7.17592131706948	
Isle of Man		
Israel	114.182372226688	
Italy	553.626083072634	
Jamaica		
Japan	10.0973340608855	
Jordan	1284.84898200739	
Kazakhstan		
Kenya	14.3388535948619	
Kiribati		
Korea, Dem. Rep.		
Korea, Rep.		
Kosovo		
Kuwait	3211.2335495394	
Kyrgyz Republic		
Lao PDR		
Latvia	0.20083014139192	
Lebanon	500.431465538383	
Lesotho		
Liberia		
Libya	104.196531873226	
Liechtenstein		
Lithuania	0.223192772970434	
Luxembourg	0.161321250253859	

Sending Country	Egypt's remittances	
Macao SAR, China		
Macedonia, FYR	8.84480549723916	
Madagascar	0.260789615477706	
Malawi		
Malaysia	2.34680644483606	
Maldives	0.201311282123142	
Mali		
Malta	3.24164220135782	
Marshall Islands		
Mauritania	2.237300385414	
Mauritius		
Mexico	1.08803402990862	
Micronesia, Fed. Sts.		
Moldova		
Monaco		
Mongolia		
Montenegro	0.707044812308361	
Morocco		
Mozambique		
Myanmar		
Namibia		
Nepal		
Netherlands	70.0536245312541	
New Caledonia		
New Zealand	6.74477133459027	
Nicaragua	0.00457525641188958	
Niger		
Nigeria	83.5579078503394	
Northern Mariana Islands		
Norway	6.07301413044675	
Oman	240.29309107778	
Pakistan		
Palau		
Panama	0.306687429729059	
Papua New Guinea		
Paraguay		
Peru	0.120133287939144	
Philippines	0.741191538726112	
Poland	2.44537597065072	

Sending Country	Egypt's remittances	
Portugal	2.22748641354906	
Puerto Rico	0.237916295121227	
Qatar	1032.82066532459	
Romania	0.362984656959489	
Russian Federation	5.21120607970349	
Rwanda		
Samoa		
San Marino	0.0293568560056243	
Sao Tome and Principe		
Saudi Arabia	7573.36279888608	
Senegal		
Serbia		
Seychelles	0.0507136517348672	
Sierra Leone		
Singapore		
Sint Maarten (Dutch part)		
Slovak Republic	0.635816253876331	
Slovenia	0.869419067276671	
Solomon Islands		
Somalia		
South Africa	15.8962671912366	
South Sudan	20.2272085969638	
Spain	21.6311764651352	
Sri Lanka		
St. Kitts and Nevis	0.00498262564815808	
St. Lucia		
St. Martin (French part)		
St. Vincent and the Grenadines		
Sudan	63.2620704071972	
Suriname		
Swaziland		
Sweden	30.3614589722841	
Switzerland	37.0764877470234	
Syrian Arab Republic		
Tajikistan		
Tanzania		
Thailand	0.264960872239995	
Timor-Leste		

Sending Country	Egypt's remittances	
Togo		
Tonga		
Trinidad and Tobago		
Tunisia		
Turkey	5.6239234716269	
Turkmenistan		
Turks and Caicos Islands		
Tuvalu		
Uganda		
Ukraine	0.672562692547768	
United Arab Emirates	1836.96015223806	
United Kingdom	163.905027586611	
United States	1003.85051945222	
Uruguay	0.330620102716092	
Uzbekistan		
Vanuatu		
Venezuela, RB	0.759398643375483	
Vietnam		
Virgin Islands (U.S.)		
West Bank and Gaza	84.7520497738426	
Yemen, Rep.	50.7212925822079	
Zambia	0.210461794946921	
Zimbabwe		

٢- اكثر الدول المستقبلة للمهاجرين (البنك الدولي ٢٠١٤)

Country	Stock of immigrants (Millions)
United States	46.1
Saudi Arabia	14.6
Germany	11.1
Russia	11.0
UAE	8.0
UK	7.8
France	7.5
Canada	7.4
Spain	6.6
Australia	6.5
Italia	5.8
Ukraine	5.4
India	5.3
Thailand	4.5
Pakistan	4.1
Jordan	3.6
Kazakhistan	3.5
Hong Kong	2.8
South Africa	2.7
Iran	2.6
Kuwait	2.6
Turkey	2.5
Switzerland	2.5
Cote De voir	2.4
Japan	2.4
Malaysia	2.4
Argentina	2.4
Singapore	2.3
Israel	2.0
Netherlands	2.0

٣- قائمة اكثر البلدان المستقبلة للهجرة (بالنسبة لعدد السكان) (البنك الدولي ٢٠١٤)

Country	Percentage of immigrants to Population
Qatar	90.8
United States	88.5
American Samao	75.7
Saint Maarten	73.8
Kuwait	72.1
Monaco	64.7
Virgin Island	60.4
Andorra	59.4
Macao	58.7
Cayman	57.7
Jordan	55.6
Bahrain	54.0
Isle man	51.7
Channel island	50.9
Brunei	50.1
Guam	48.9
Saudi Arabia	48.3
Mariana Islands	44.8
Singapore	43.0
Luxemburg	42.2
Hong Kong	39.0
Lebanon	35.3
Turks Island	34.3
Aruba	33.5
Lichtenstein	33.0
Barbuda	31.9
Bermoda	31.0
Switzerland	30.7
Oman	28.5
New Zealand	28.4

٤- أكثر البلاد المرسله للمهاجرين (البنك الدولي ، ٢٠١٤)

Country	Percentage of immigrants to Population
India	13.9
Mexico	13.2
Russia	10.9
China	9.7
Bangladesh	7.6
Pakistan	6.2
Bangladesh	6.0
Pakistan	5.6
Philippine	5.6
Afghanistan	5.2
Ukraine	4.1
United Kingdom	4.1
Germany	4.0
Indonesia	4.0
West bank	4.0
Syria	4.0
Poland	3.9
Kazakhstan	3.8
Romania	3.4
Egypt	3.4
United States	3.2
Myanmar	3.1
Turkey	3.1
Morocco	3.0
Italy	2.9
Korea	2.6
Vietnam	2.6
Colombia	2.5
Iraq	2.4
France	2.2
Portugal	2.0
Nepal	2.0

٥- أهم ممرات الهجرة من حيث أعداد المهاجرين (البنك الدولي ، ٢٠١٤)

Immigration corridors	Stock of Immigrants Million
Mexico- USA	13.0
Russia- Ukraine	3.5
Bangladesh- India	3.2
Ukraine- Russia	2.9
Kazakhstan – Russia	2.5
China – USA	2.4
Russia – Kazakhstan	2.4
Afghanistan – Pakistan	2.3
Afghanistan – Iran	2.3
China – Hong Kong	2.3
India – UAE	2.3
Gaza – Jordan	2.1
India – United States	2.1
India – Saudi Arabia	2.0
Philippine – USA	2.0
Myanmar – Thailand	1.9
Porto Rico – USA	1.7
Pakistan – Saudi Arabia	1.5
Bangladesh – Saudi Arabia	1.5
Indonesia – Saudi Arabia	1.5
Turkey – Germania	1.5
Algeria- France	1.5
Burkina Faso-Cote d'ivoire	1.5
India-Pakistan	1.4
Vietnam-United States	1.4
El Salvador-United States	1.4
Pakistan-United Arab Emirates	1.3
Egypt, Arab Republic of-Saudi Arabia	1.3
United Kingdom-Australia	1.3
Cuba – United States	1.2

٦- اكثر الدول المستقبلة للتحويلات (٢٠١٥، البنك الدولي)

Country	Remittances (billion US$)
India	72.2
China	63.9
Philippine	29.7
Mexico	25.7
France	24.6
Nigeria	20.8
Egypt	20.4
Pakistan	20.1
Germany	17.5
Bangladesh	15.8
Vietnam	12.3
Belgium	11.0
Spain	10.5
Indonesia	10.5
Italy	9.9
Russia	7.9
Lebanon	7.5
Poland	7.2
Sri-Lanke	7.2
USA	7.01
Morocco	6.71
Korea	6.6.
Nepal	6.6.
Guatimala	6.4.
Ukraine	6.2.
Thailand	5.71
Domincan	5.0
United Kingdom	5.0
Hungary	4.5
Colombia	4.5.

٧-أكثر الدول المستقبلة للتحويلات (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي ٢٠١٤)

Country	Remittances's percentage to GDP
Tajikistan	41.7
Kyrgyz Republic	30.3
Nepal	29.2
Tonga	27.9
Moldova	26.2
Liberiab	24.6
Bermudab	23.1
Haitib	22.7
Comoros	20.2
Gambi, Theb	20.0
Armenia	17.9
Samoa	17.6
Lesotho	17.4
Honduras	17.4
West Bank and Gaza	17.1
El Salvador	16.8
Jamaica	16.3
Lebanon	16.2
Kosovo	16.1
Marshall Islands	14.0
Georgia	12.0
Bosnia and Herzegovina	11.4
Tuvalu	10.7
Guyana	10.6
Jordan	10.3
Senegal	10.3
Cabo Verde	10.2
Philippines	10.0
Guatemala	9.9
Nicaragua	9.7

٨- أكثر الدول المرسلة للتحويلات (البنك الدولي، ٢٠١٤)

Country	Sent Remittances (Billion)
United States	56.3
Saudi Arabia	36.9
Russian Federation	32.6
Switzerland	24.7
German	20.8
United Arab Emirates	19.3
Kuwait	18.1
France	13.8
Luxembourg	12.7
United Kingdom	11.5
Qatar	11.2
Italy	11.2
Oman	10.3
Netherlands	9.9
Korea, Republic of	9.5
Spain	8.8
Malaysia	8.1
Australia	7.0
China	6.9
India	6.2
Norway	5.81
Lebanon	5.61
Canada	5.4
Israel	5.21
Belgium	4.5
Japan	4.2
Indonesia	4.1
Austria	4.0
Kazakhstan	3.6
Denmark	3.2

٩- أهم مسارات التحويلات على مستوى العالم (البنك الدولي، ٢٠١٤)

Corridor	Remittances (Billion)
United States to Mexico	25.2
United States to China	16.3
Hong Kong SAR, China to China	15.6
United Arab Emirates to India	13.2
United States to India	11.5
Saudi Arabia to India	11.0
United States to Philippines	10.1
Saudi Arabia to Egvpt	7.8
United States to Vietnam	7.0
United States to Guatemala	5.8
United States to Nigeria	5.7
Saudi Arabia to Pakistan	5.2
United Arab Emirates to Pakistan	5.0
Pakistan to India	4.9
Kuwait to India	4.8
India to Bangladesh	4.6
Japan to China	4.2
Canada to China	4.2
Qatar to India	4.2
Korea, Rep. to China	4.1
Saudi Arabia to Indonesia	4.0
United States to El Salvador	4.0
Saudi Arabia to Bangladesh	3.9
United Kingdom to India	3.8
United Kingdom to Nigeria	3.7
United States to Dominican Republic	3.7
United Arab Emirates to Philippines	3.7
Saudi Arabia to Philippines	3.3
United States to Honduras	3.3
Kuwait to Egypt	3.3

١٠- أقل مسارات التحويلات من حيث تكلفة التحويل (البنك الدولي، ٢٠١٤)

Corridor	Remittances cost per 200$
Saudi Arabia to Nepal	0.6
Russian Federation to Azerbaijan	1.1
Russian Federation to Georgia	1.1
Russian Federation to Kyrgyz Republic	1.2
Russian Federation to Ukraine	1.3
Russian Federation to Belarus	1.4
Russian Federation to Moldova	1.4
Russian Federation to Kazakhstan	1.4
Russian Federation to Armenia	1.5
Russian Federation to Tajikistan	1.5
Russian Federation to Uzbekistan	1.7
United Arab Emirates to Pakistan	1.7
Singapore to Bangladesh	1.9
United Arab Emirates to Yemen, Rep.	2.3
Russian Federation to World	2.4
United Arab Emirates to India	2.8
United States to India	3.0
Saudi Arabia to Bangladesh	3.1
Costa Rica to Nicaragua	3.1
Costa Rica to World	3.1
United Arab Emirates to World	3.1
United Arab Emirates to Nepal	3.2
United States to Honduras	3.3
United Arab Emirates to Sri Lanka	3.4
Saudi Arabia to Pakistan	3.4
Singapore to Philippines	3.4
Saudi Arabia to Yemen, Rep.	3.6
United Arab Emirates to Philippines	3.7
United States to Ecuador	3.8
Germany to Croatia	3.8

١١- أعلي مسارات التحويلات من حيث تكلفة التحويل (البنك الدولي، ٢٠١٤)

Corridor	Remittances cost per 200$
Australia to Vanuatu"	20.7
South Africa to Zambia"	19.0
South Africa to Botswana"	17.4
Tanzania to Rwanda"	17.3
Tanzania to Uganda"	17.3
Singapore to Pakistan"	17.0
South Africa to Angola"	16.6
South Africa to Mozambique"	16.3
Canada to Lebanon"	15.9
Japan to China"	15.9
Switzerland to Serbia	15.8
Switzerland to Sri Lanka	15.0
Japan to India	14.7
Spain to China	14.6
United Kingdom to Rwanda	14.5
Germany to Lebanon	14.1
South Africa to Lesotho	·13.8
South Africa to Swaziland	13.8
Japan to Brazil	13.7
South Africa to Zimbabwe	13.6
Tanzania to Kenya	13.4
Dominican Republic to Haiti	13.4
Canada to Zimbabwe	13.2
Australia to Lebanon	13.1
Germany to Moldova	12.7
United States to Lebanon	12.3
France to China	12.0
France to Haiti	12.0
Italy to China	11.8
Germany to Ghana	11.6

١٢- ترتيب الدول ما بين دول الشمال والجنوب ودول في مرحلة الانتقال (البنك الدولي، ٢٠١٥)

Country	(Income level) High, High Middle: North Low, Lower Middle: South
Afghanistan	Low income
Albania	Upper middle income
Algeria	Upper middle income
American Samoa	Upper middle income
Andorra	High income
Angola	Upper middle income
Antigua and Barbuda	High income
Argentina	Upper middle income
Armenia	Lower middle income
Aruba	High income
Australia	High income
Austria	High income
Azerbaijan	Upper middle income
Bahamas, The	High income
Bahrain	High income
Bangladesh	Lower middle income
Barbados	High income
Belarus	Upper middle income
Belgium	High income
Belize	Upper middle income
Benin	Low income
Bermuda	High income
Bhutan	Lower middle income
Bolivia	Lower middle income
Bosnia and Herzegovina	Upper middle income
Botswana	Upper middle income
Brazil	Upper middle income
British Virgin Islands	High income
Brunei Darussalam	High income
Bulgaria	Upper middle income
Burkina Faso	Low income
Burundi	Low income
Cabo Verde	Lower middle income
Cambodia	Lower middle income
Cameroon	Lower middle income
Canada	High income

Country	(Income level) High, High Middle: North Low, Lower Middle: South
Cayman Islands	High income
Central African Republic	Low income
Chad	Low income
Channel Islands	High income
Chile	High income
China	Upper middle income
Colombia	Upper middle income
Comoros	Low income
Congo, Dem. Rep.	Low income
Congo, Rep.	Lower middle income
Costa Rica	Upper middle income
Côte d'Ivoire	Lower middle income
Croatia	High income
Cuba	Upper middle income
Curaçao	High income
Cyprus	High income
Czech Republic	High income
Denmark	High income
Djibouti	Lower middle income
Dominica	Upper middle income
Dominican Republic	Upper middle income
Ecuador	Upper middle income
Egypt, Arab Rep.	Lower middle income
El Salvador	Lower middle income
Equatorial Guinea	Upper middle income
Eritrea	Low income
Estonia	High income
Ethiopia	Low income
Faroe Islands	High income
Fiji	Upper middle income
Finland	High income
France	High income
French Polynesia	High income
Gabon	Upper middle income
Gambia, The	Low income
Georgia	Upper middle income
Germany	High income
Ghana	Lower middle income
Gibraltar	High income
Greece	High income

Country	(Income level) High, High Middle: North Low, Lower Middle: South
Greenland	High income
Grenada	Upper middle income
Guam	High income
Guatemala	Lower middle income
Guinea	Low income
Guinea-Bissau	Low income
Guyana	Upper middle income
Haiti	Low income
Honduras	Lower middle income
Hong Kong SAR, China	High income
Hungary	High income
Iceland	High income
India	Lower middle income
Indonesia	Lower middle income
Iran, Islamic Rep.	Upper middle income
Iraq	Upper middle income
Ireland	High income
Isle of Man	High income
Israel	High income
Italy	High income
Jamaica	Upper middle income
Japan	High income
Jordan	Upper middle income
Kazakhstan	Upper middle income
Kenya	Lower middle income
Kiribati	Lower middle income
Korea, Dem. People's Rep.	Low income
Korea, Rep.	High income
Kosovo	Lower middle income
Kuwait	High income
Kyrgyz Republic	Lower middle income
Lao PDR	Lower middle income
Latvia	High income
Lebanon	Upper middle income
Lesotho	Lower middle income
Liberia	Low income
Libya	Upper middle income
Liechtenstein	High income
Lithuania	High income

Country	(Income level) High, High Middle: North Low, Lower Middle: South
Luxembourg	High income
Macao SAR, China	High income
Macedonia, FYR	Upper middle income
Madagascar	Low income
Malawi	Low income
Malaysia	Upper middle income
Maldives	Upper middle income
Mali	Low income
Malta	High income
Marshall Islands	Upper middle income
Mauritania	Lower middle income
Mauritius	Upper middle income
Mexico	Upper middle income
Micronesia, Fed. Sts.	Lower middle income
Moldova	Lower middle income
Monaco	High income
Mongolia	Lower middle income
Montenegro	Upper middle income
Morocco	Lower middle income
Mozambique	Low income
Myanmar	Lower middle income
Namibia	Upper middle income
Nauru	High income
Nepal	Low income
Netherlands	High income
New Caledonia	High income
New Zealand	High income
Nicaragua	Lower middle income
Niger	Low income
Nigeria	Lower middle income
Northern Mariana Islands	High income
Norway	High income
Oman	High income
Pakistan	Lower middle income
Palau	Upper middle income
Panama	Upper middle income
Papua New Guinea	Lower middle income
Paraguay	Upper middle income
Peru	Upper middle income
Philippines	Lower middle income

Country	(Income level) High, High Middle: North Low, Lower Middle: South
Poland	High income
Portugal	High income
Puerto Rico	High income
Qatar	High income
Romania	Upper middle income
Russian Federation	Upper middle income
Rwanda	Low income
Samoa	Lower middle income
San Marino	High income
São Tomé and Principe	Lower middle income
Saudi Arabia	High income
Senegal	Low income
Serbia	Upper middle income
Seychelles	High income
Sierra Leone	Low income
Singapore	High income
Sint Maarten (Dutch part)	High income
Slovak Republic	High income
Slovenia	High income
Solomon Islands	Lower middle income
Somalia	Low income
South Africa	Upper middle income
South Sudan	Low income
Spain	High income
Sri Lanka	Lower middle income
St. Kitts and Nevis	High income
St. Lucia	Upper middle income
St. Martin (French part)	High income
St. Vincent and the Grenadines	Upper middle income
Sudan	Lower middle income
Suriname	Upper middle income
Swaziland	Lower middle income
Sweden	High income
Switzerland	High income
Syrian Arab Republic	Lower middle income
Taiwan, China	High income
Tajikistan	Lower middle income
Tanzania	Low income
Thailand	Upper middle income

Country	(Income level) High, High Middle: North Low, Lower Middle: South
Timor-Leste	Lower middle income
Togo	Low income
Tonga	Lower middle income
Trinidad and Tobago	High income
Tunisia	Lower middle income
Turkey	Upper middle income
Turkmenistan	Upper middle income
Turks and Caicos Islands	High income
Tuvalu	Upper middle income
Uganda	Low income
Ukraine	Lower middle income
United Arab Emirates	High income
United Kingdom	High income
United States	High income
Uruguay	High income
Uzbekistan	Lower middle income
Vanuatu	Lower middle income
Venezuela, RB	Upper middle income
Vietnam	Lower middle income
Virgin Islands (U.S.)	High income
West Bank and Gaza	Lower middle income
Yemen, Rep.	Lower middle income
Zambia	Lower middle income
Zimbabwe	Low income

١٣- البيانات الخاصة بالنموذج القياسي ومصدرها

personal Remittances (Million USD)	Year	Remittances' shares of GDP %	Exchange Rate US Dollar to EGP	Oil Prices (OPEC) Oil Barrel	FDI (Million USD)	average inflation (annual growth rate)%	Inflation (GDP deflator)%	world annual GDP growth rate%	annual average deposit interest rate%	GNI per capita Local Currency Unit	Annual GNI per Capita ppp current Int.$	Annual GNI per Capita Atlas Method $	average fertility rate	dependency rate (Per 100)	Polictical factors
3672	1994	7.1	3.385	15.53	1 133	8.2	8.4	3.1	11.83	2849.4	4450	820	3.9	81.43	0
3226	1995	5.4	3.392	16.86	595	15.7	11.4	2.91	10.91	3275.1	4690	920	3.7	80.06	0
3107	1996	4.6	3.391	20.29	636	7.2	7.1	3.29	10.54	3635.9	4950	1020	3.6	78.19	0
3697	1997	4.7	3.389	18.86	887	4.6	9.9	3.71	9.83	4156.9	5240	1130	3.5	76.45	0
3370	1998	4	3.388	12.28	1 076	3.9	3.9	2.57	9.36	4422	5420	1210	3.4	74.69	0
3235.3	1999	3.6	3.395	17.44	1 065	3.1	0.9	3.34	9.21	4634.1	5720	1320	3.3	72.76	0
2852	2000	2.9	3.472	27.6	1 235	2.7	4.9	4.28	9.45	5023.4	6050	1420	3.2	70.67	0
2911.3	2001	3	3.973	23.12	510	2.3	1.9	1.88	9.45	5210.3	6300	1450	3.2	68.76	0
2893.1	2002	3.3	4.5	24.36	647	2.7	3.2	2.14	9.33	5349.3	6360	1360	3.1	66.8	0
2960.8	2003	3.6	5.851	28.1	237	4.5	6.8	2.83	8.22	5771.3	6550	1290	3.1	64.89	0
3340.6	2004	4.2	6.196	36.05	2 157	11.3	11.7	4.1	7.72	6576.2	6870	1230	3	63.14	0
5017.3	2005	5.6	5.779	50.59	5 376	4.9	6.2	3.95	7.22	7165.2	7280	1240	3	61.59	0
5329.5	2006	5	5.733	61	10 043	7.6	7.4	4.09	6.01	8138.4	7930	1330	3	60.6	0
7655.8	2007	5.9	5.635	69.04	11 578	9.3	12.6	3.93	6.1	9683.9	8610	1550	3	59.61	0
8694	2008	5.3	5.433	94.45	9 495	18.3	12.2	1.45	6.58	11433.6	9240	1860	3.1	58.77	1
7149.6	2009	3.8	5.545	61.06	6 712	11.8	11.2	-2.04	6.49	12966.4	9490	2140	3.1	58.32	1
12453.1	2010	5.7	5.622	77.38	6 386	11.3	10.1	4.09	6.23	14414.1	9700	2390	3.2	58.36	0
14324.3	2011	6.1	5.933	107.46	-483	10.1	11.6	2.87	6.74	15944.5	9810	2590	3.3	58.6	1
19236.4	2012	7	6.056	109.45	6 031	7.1	18.2	2.22	7.64	18885.6	10010	2850	3.3	59.47	1
17833.1	2013	6.2	6.87	105.87	4256	9.4	9	2.15	7.68	20499.7	10110	3040	3.3	60.67	1
19570.4	2014	6.5	7.078	96.29	4612	10.1	11.5	2.54	6.91	22896.2	10280	3210	3.3	61.69	
18325.4	2015		7.691	49.49	6885	10.3	10.9	2.47	6.908			3340	3.32	62.29	
WB		WB	Unctad Stats	OPIC	Unctad Stats	WB	WB	Unctad	WB	WB	WB	WB	WB		

قائمة المراجع والمصادر

١-قائمة المراجع العربية

١- البنك الأهلي المصري، النشرة الإقتصادية للبنك الأهلي ، ٢٠١٥-٢٠١٦، القاهرة ٢٠١٦.

٢- البنك الأهلي المصري، النشرة السنوية للبنك الاهلي المصري ٢٠١٤-٢٠١٥، القاهرة ٢٠١٦.

٣- البنك المركزي المصري النشرة السنوية للبنك ٢٠١٣-٢٠١٤، القاهرة ٢٠١٥.

٤- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، القاهرة ٢٠٠٩.

٥- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية ، العدد ٥٥، للعام المالي ٢٠١٥- ٢٠١٦، القاهرة.

٦- البنك المركزي المصري، المجلة الإقتصادية ، المجلد السادس والخمسون، القاهرة ٢٠١٦..

٧- البنك المركزي المصري، النشرة الدورية للبنك المركزي المصري العدد الثاني، العام لمالي ٢٠١٥-٢٠١٦، القاهرة ،٢٠١٦

٨- البنك المركزي المصري، النشرة الشهرية للبنك المركزي المصري، يناير ٢٠١٧القاهرة، مقدمة النشرة.

٩- البنك المركزي المصري، بيانات صادره عن إدارة التحويلات بالبنك، ٢٠١٧.

١٠- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، تحويلات العاملين في الخارج والتنمية في الدول العربية، بيروت ٢٠٠٥.

١١- جامعة الدول العربية، التقرير الإقليمي للهجرة العربية، الهجرة الدولية والتنمية، إدارة السياسات السكانيه والمغتربين والهجره، ،تحرير د. الزهري،أيمن، القاهرة ٢٠١٤.

١٢- جريدة الأهرام المصرية، ٢٥ سبتمبر ٢٠١٤، "الليبيين في مصر"

١٣- جريدة البورصة مباشر، مقال حول إستجابة تحويلات المصريين لمحفزات البنك المركزي، عدد ١٢ فبراير ٢٠١٣.

١٤- جريدة الحرية اليوم عدد ٨ مايو ٢٠١٦، مقال بعنوان استثمارات المصريين بالخارج.

١٥- جريدة العربية، العدد الصادر بتاريخ ٤ أكتوبر ٢٠١٦، مقال بعنوان كيف إرتفع الإحتياطي المصري إلى ١٩.٥ مليار دولار.

١٦- جريدة العربية ،مقال بعنوان "السعودية تعلن الميزانية الجديدة" ، العدد الصادر بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠١٦

١٧- جريدة الجزيرة نت، تصريح راكان أبو الخير رئيس رابطة الآجئين السوريين في مصر ، عدد ١٥ سبتمبر ٢٠١٥.

١٨- حسن ،د. سحر أحمد ، مشكلة البطالة وآليات العلاج ،بحوث إقتصادية عربية العدد ٦٩-٧٠ ، بيروت ٢٠١٥.

١٩- راتب، د. إجلال: الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادي المصري في ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الحادي والعشرين ، العدد الثاني ، القاهرة، ديسمبر ٢٠١٣، صفحة ٢٤٨.

٢٠- رزق، د. يونان لبيب، القوى الناعمة المصري في العراق ، ملفات الأهرام، جريدة الأهرام الرسمية القاهرة ، ٢٣ مارس ٢٠٠٦.

٢١- زايد، د. أحمد عبد الله ، الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم، وزارة الدولة للتنمية الإدارية والتنمية، القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠٩.

٢٢- الزهري، أيمن ، باحث مصري في شئون الهجرة المصرية بالجامعة الأمريكية، ندوة أثر تحويلات النصريين في الخارج، المعهد المصرفي المصري ، ديسمبر ٢٠١١.

٢٣- صندوق النقد العربي ، (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥)، بيروت ٢٠٠٧، صفحة ١٩٠.

٢٤- العتيبي، د. سعد بن مرزوق ، تحديات إدارة توطين الوظائف في الألفية الثالثة، ندوة تحديات التوطين في القطاع الخاص: الظاهرة والحلول جامعة طيبة ١٤٢٧هـ الموافق ٢٠٠٦ (بتصرف).

٢٥- عبد الوهاب، د. علي، أثر التحويلات المالية للعاملين بالخارج على النمو ألاقتصادي دراسة تحليلية وقياسية، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٤، صفحة: ٦-٧

٢٦- قانون الهجرة المصري ١١١ لسنة ١٩٨٣

٢٧- القويسني، أحمد ،مجلة أبناء الوطن بالخارج، العدد الصادر في ٢٠٠٧/٩/٢٧ .

٢٨- مجلس التعاون الخليجي، البيان الختامي للدورة الخامسة والعشرين من اجتماعات مجلس التعاون الخليجي ،المنامة، البحرين، ديسمبر ٢٠٠٤.

٢٩- المركز المصري للتنافسية ،تقرير التنافسية المصري ٢٠٠٩، ، القاهرة ٢٠١٠.

٣٠- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الموقع الالكتروني- ، مؤثرات الإستثمار الأجنبي المباشر.

٣١- الموقع الإلكتروني الرسمي لبنك القاهرة.

٣٢- الموقع الإلكتروني الرسمي لبنك مصر.

٣٣- الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك الأهلي المصري.

٣٤- الموقع الرسمي لبنك الراجحي ، والموقع الرسمي للبنك الاهلي المصري.

٣٥- الموقع الرسمي لشركة المصريين بالخارج
http://www.egyptiansabroad.com

٣٦- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ،بيان انجازات قطاع ترويج الاستثمار، القاهرة ٢٠٠٩.

٣٧- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، إدارة المصريين بالخارج- قطاع ترويج الاستثمار- القاهرة ٢٠١٥.

٣٨- وزارة التخطيط :بيانات حول النشاط الاقتصادي لعام ٢٠١٥-٢٠١٦ ميلاديا كققيم والنسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

٣٩- وزارة الخارجية المصرية ،الموقع الرسمي www.mfa.gov.eg/

٤٠- وزارة الهجرة وشئون المصريين في الخارج، الموقع الرسمي /http:www//emigration.gov.eg

٤١- وزارة القوى العاملة والهجره ومنظمة الهجرة الدولية، الهجرة المصرية المعاصرة، القاهرة ٢٠٠٣.

٤٢- وزارة المالية ،البيان المالي، ، مشروع الموازنة ٢٠١٣-٢٠١٤، القاهرة يونية ٢٠١٤.

٢- قائمة المراجع الأجنبية

1- Abdel-Rahman, Mohamed, "The Determinants of Foreign Worker Remittances in the Kingdom of Saudi Arabia, King Saud University, Riyadh, 2007.

2- *Adams ,Richard, Jr. H.:* , The Demographic, Economic and Financial Determinants of International Remittances in Developing Countries, the world Bank, March 2008.

3- A. Lukman, Adefolahan ," National Capacity Building of the Nigerian Micro Finance Institutions in Policy Frameworks for Migrants Remittances for Sustainable Development, Nigeria,2012.

4- Aspen Institute Italia, Italian Leaders abroad community; Brain Drain and Brain Circulation , Ginevra – Svizzera, March 2012.

5- Azad ,Abu al Kalam ; Migrant Workers' Remittances: A Source of Finance for Micro-Enterprises Development in Bangladesh, Remittances development impact and future prospects , World Bank group, Washington,2005;

6- Bagasso, I.F.: Migration & Development, the Philippine experience; Remittances Development Impact and future prospects; The World Bank Group; Washington 2005.

7- Ballard , Roger, Remittances and Economic Development in India & Pakistan, World Bank Group, Washington 2005.

8- *Bouhga-Hagbe, Jacques,* Altruism and Workers' Remittances: Evidence from Selected Countries in the Middle East and Central Asia, IMF (International Monetary Fund) , May 2006.

9- Cairo Demographic Center (CDC) " Population and Develeopment Issues in the Middle East, Africa, and Asia " CDC 23rd Annual Seminar. December, 1993.

10- *Cairo Demographic Center (CDC) " Population and Development Issues in the Middle East, Africa, and Asia " CDC 23rd Annual Seminar. 112-14 December, 1993.*

11- C. O'Neill, Alexander, Emigrant Remittances: Policies to Increase Inflows and Maximize Benefits, Indiana journal of global legal studies, USA, 2001.

12- DATTA, KANCHAN, BIMAL SARKAR; REMITTANCES AND ECONOMIC GROWTH IN BANGLADESH: AN INTEGRATION APPROACH, International Journal of Economic Issues, June, 2014).

13- El Sakka MIT; IGRATION REMITTANCES: POLICY OPTIONS FOR HOST AND COUNTRIES OF ORIGIN, university of Kuwait, 1999.

14- Freund, Caroline, "Remittances: Transaction Costs, Determinants, and Informal Flows", World Bank, Washington; September 2005.

15- Haq ,Muhammad Abrar ul; Nadia Mahtab, Shafqut Ullah; Journal of Poverty, Investment and Development, Causal Relationship between Foreign Direct Investment, Trade and Economic Growth: A Cross Country Analysis, 2015.

16- Hernandez, Raul , world bank working paper 47 , The US Mexico Remittance corridor, World Bank; Washington 2005.

17- International Migration Organization website , 2016, www.imo.org.

18- Int. Political Economy series, Migrant Remittances in South Asia, Social, Economic and political implications, edited by Md Mizanur Rahman & Tan Tai Yong; Palgrave Macmilian, India 2014.

19- IOM official website Harnessing Remittances for Development and Promoting Legal Migration in Tajikistan's Rural Areas, international www.iom.com.

20- IOM & Ministry of Manpower of Egypt; A Study on Remittances and Investment Opportunities for Egyptian Migrants, Cairo, 2010.

21- Ionescu ,Dina, " IOM, Engaging Diasporas as Development Partners for Home and Destination Countries" Challenges for Policymakers, Geneva 2006.

22- Ismail, Dr.Kareem, The Structural Manifestation of the `Dutch Disease': The Case of Oil Exporting Countries, IMF Policy Paper, Washington, April 2010.

23- Kirton, Claremont & Georgia McLeod, Remittances to Caricom Countries, Policy issue and options , *University of West Indies;* Jamaica, 2006.

24- Mary Kate Romano , THE IMPACT OF MIGRANT REMITTANCES ON ECONOMIC AND SOCIAL WELFARE IN MUNICIPALITIES OF EL SALVADOR , the State University of New Jersey, May 2009.

25- Ministry of Economy and Finance of Senegal; Economic Policy Monitoring and Coordination Unit, International Monetary Fund, Senegal: Poverty Reduction Strategy Paper Annual Progress Report , 2010.

26- Mouhoub; El Mouhoud, Joël Oudinet, Elif Unan; Macroeconomic Determinants of Migrants' Remittances in the Southern and Eastern Mediterranean Countries, Université Paris nord et GDRI DREEM, , presented in 6th International Conference of the MEEA, Dubai 14-16 March 2007.

27- Niimi , Yoko, & Çağlar Özden, "Migration and remittances, Causes and Linkages", World Bank Policy Research Working Paper 4087, Washington, December 2006

28- Rapoport, Hillel, Frédéric Docquier; The Economics of Migrants' Remittances, Discussion Paper No. 1531, The Institute for the Study of Labor (IZA) in Bonn, March 2005.

29- Schiopu Ioana, and Nikolaus Siegfried , Determinants' of workers' remittances, European Center Bank, working paper No. 688, Frankfurt; Germany, 2006.

30- Social Science Research Council; Topic 4 ; Formal Vs. Informal Remittances, Edited by Richard H. Adams and Hein De Haas and Ona O. Osili, New York, March 2009.

31- Trending Economy official Website: http://www.tradingeconomics.com/.

32- UNCTAD, :Maximizing the development impact of remittances, , Geneva, February 2011.

33- United Nation, Department of Economic and Social Affairs, , International Migration Report 2016, United Nations; New York.

34- United Nation, International Migration report 2015, New York, 2016.

35- Western Union, Official Website "www.westernunion.com".

36- World Bank ,Migration and Development Brief 12, , Washington, 2010.

37- World bank data, How do you define remittances, https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/114950-how-do-you-define-remittances

38- World Bank Group ,Migration and Remittances' fact book2015, Washington; 2016.

39- World Bank Group, Migration and Remittances' fact book 2016; Washington; 2016.

40- World Bank, Remittances and development, lessons from Latin America; Edited by Faio Fajnzelber; Washington 2008, P. 52.

41- World Bank group, Development in Bangladesh, Remittances development impact and future prospects , , Washington,2005; P., 123.

42- World Bank Group, Migration and Remittances Fact book 2017 , April 2016 , Washington.

National Planning Institute

"The Current Role of the Egyptian Expats' Remittances in the Economic Development"

Research submitted by:

Mohamed Atef Mahmoud Hekal

For the Planning & Development Master's Degree

Supervised by:

Prof. Dr. Iglal Rateb

Professor of the External Economic Relations

National Planning Institute

Cairo, 2017